SAMARRA'I

AL-NAZARIYAH
AL-IQTISADIYAH
V. 1

2274
.799952
.367
v.1

2274.799952.367 v.1
al-Samrra'i
al-Nazariyah al-iqtisadiyah

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE

Princeton University Library
32101 074323013

الدكتور هاشم علوان السامرائي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة بغداد

النظرية الاقتصادية

الجزء الاول

ساعدت جامعة بغداد على نشر هذا الكتاب

مطبعة شفيق ـ بغداد
١٩٦٨

al-Ṣāmarrā'ī, Hāshim 'Ilwān

الدكتور هاشم علوان السامرائي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة بغداد

al-Naẓarīyah al-iqtiṣādīyah

النظرية الاقتصادية

الجزء الاول

ساعدت جامعة بغداد على نشر هذا الكتاب

مطبعة شفيق ـ بغداد
١٩٦٨

2274
.799952
.367

v.1

تقديـــم

هذا كتاب قصدت به ان يسد حاجة يشعر بها الطلاب ، وان يملأ فراغا فى مكتبتنا الاقتصادية •

وقد حاولت قدر الامكان ان يكون الكتاب بسيطاً فى اسلوبه واضحاً فى لغته • وجمعت فيه من موضوعات النظرية الاقتصادية ما اعتقد انه ضرورى ولا يمكن ان يستغني الطالب عن معرفته فى المرحلـــة الاولى من دراســـته الجامعيـــة •

وقد اوردت فى نهاية كل فصل بعض المراجع المهمة المعروفة فى موضوع النظرية الاقتصادية لمن يرغب المزيد أو التوسع •

ان هذا الكتاب يحتوى على التحليل الجزئي Micro Economics وسيليه الجزء الثانى فى موضوع النظرية العامة ان شاء الله •

المؤلف

١٩٦٨/٨/٢١

1-29-65 1968

الفصل الاول

علم الاقتصاد وطبيعة القوانين الاقتصادية

الاقتصاد يختلف عن بقية العلوم الاجتماعية فى انه علم يبين كيف يجب ان نستعمل مصادر الثروة • أما العلوم الاجتماعية الاخرى كعلم النفس والعلوم السياسية والاخلاق وعلم الاجتماع فانها تضع حدود القوانين والعادات والعرف والقيم الاجتماعية الاخرى التى تحدد مدى الاختيار والحرية فى استعمال مصادر ثروة المجتمع • والاقتصاد يحتوى على قوانين ميزت علم الاقتصاد بالدقة العلمية لان هذه القوانين والنظريات لهذا جذور رياضية أو طبيعية (بيولوجية أو فيزيائية أو كيميائية) • فقانون تناقص الغلة مثلا يصح از نسميه قانونا لانه يحدث دائما وفى جميع البلدان بغض النظر عن نظامها الاقتصادى • فهو قانون صحيح فى بلد اشتراكى او رأسمالى او بدائى طالما تتوفر الشروط التي ينص عليها • والسبب فى دوام صحة هذا القانون يرجع الى طبيعة عناصر الانتاج وعلاقتها ببعضها • فهذا القانون يشترط بقاء احد عناصر الانتاج ثابتا فى كميته وطبيعة عناصر الانتاج الثابتة والمتغيرة انها لايمكن ان يعوض بعضها عن الآخر بصورة مستمرة والى مالا نهاية حيث يزدحم عنصر الانتاج الثابت بعناصر الانتاج المتغيرة بعد فترة من بدء عملية الانتاج مما يؤدى الى تناقص الغلة • فالسبب الحقيقي لتناقص الغلة يرجع فى الحقيقة الى طبيعة عناصر الانتاج الكيميائية والبيولوجية والفيزيائية التي لا تسمح لها بأن يعوض بعضها عن البعض الآخر بصورة مستمرة والى مالا نهاية • فقانون تناقص الغلة صحيح طالما بقيت هذه الصفات الطبيعية لعناصر الانتاج ثابتة •

وقانون آخر هو قانون المنفعة المتناقصة • فهذا القانون صحيح عندما تتوفر شروطه حيث ان صحته تكمن فى اعماق النفس الانسانية وفى طبيعة جسم الانسان البيولوجية • فطبيعة النفس البشرية عندما تحصل على سلعة أو خدمة ما تثمن منفعة الوحدات الاضافية لتلك السلعة او الخدمة اقل فأقل •

وهذا يفسر لماذا يجب تخفيض ثمن السلعة او الخدمة لترغيب المشترى بشراء كميات أكثر منها • والانسان يمل الطعام بل يمتنع عنه اذا تناول كميات كثيرة منه خلال فترة زمنية قصيرة لأن الاكثار منه فى وجبة واحدة قد يؤدي الى المرض • فتناول الطعام محدود بالنسبة للانسان بحدود حجم معدته فى وجبة واحدة وقانون المنفعة المتناقصة صحيح طالما بقيت طبيعة الانسان النفسية والبيولوجية بهذه الصورة •

وقانون آخر هو ان الدخل الحدي = سعر السلعة − $\frac{\text{السعر}}{\text{مرونة الطلب}}$ وهو قانون يمكن البرهنة عليه بصورة رياضية • وكثير من قوانين الاقتصاد يمكن البرهنة على صحتها بطريقة رياضية ، والرياضيات هي اكثر العلوم دقة وقد اصبحت الآن وستصبح اكثر فأكثر اساسا يعتمد عليه علم الاقتصاد كوسيلة للتحليل الاقتصادي •

وكذلك اصبح الاحصاء يعتمد عليه كوسيلة مهمة جدا من وسائل التحليل الاقتصادي • الا ان الرياضيات ادق من الاحصاء كأداة للتحليل العلمي • وهذه الدقة لا يستطيع علم الاقتصاد أن يستوعبها لعدم توفرها فيه •

والقوانين الاقتصادية تعوزها الدقة التي تتصف بها العلوم الطبيعية ، فالاستثناءات من القانون او الحالات التي تشذ عن القانون قد تكون احيانا كثيرة • وهذا شيء طبيعي بالنسبة لعلم الاقتصاد لانه علم دراسة سلوك الانسان الاقتصادي وهو فى مجتمع • ان سلوك الانسان الاقتصادي لايمكن التكهن أو التنبؤ به بصورة صحيحة مضبوطة دقيقة كما يتكهن الكيماوي عما سيحدث عندما تتفاعل مادة كيمياوية معينة مع اخرى فى عملية تفاعل كيمياوية معروفة • والمشتغل بعلم الكيمياء يستطيع ان يتوصل الى قوانين ادق من قوانين الاقتصاد لانه يستطيع بسهولة ان يأخذ المواد الكيمياوية بالنسب التي يريدها ويجري

التفاعلات الكيمياوية تحت ظروف يستطيع التحكم فيها الى حد بعيد كأن يضبط درجة الحرارة والرطوبة والضغط وجميع العوامل التى تؤثر فى عملية التفاعل ، ويستطيع اعادة تلك العملية مرات عديدة فى مختبره الى ان يتوصل الى نتيجة علمية يطمئن الى صحتها ونتائجها ثم بعد ذلك يستطيع ان يبلور نتائجه فى قوانين دقيقة نسبيا اذا ما قورنت بالقوانين الاقتصادية • ان الاقتصادي لا يستطيع ان يجري تجربة مشابهة لان موضوعه هو سلوك الناس الاقتصادي فى حياتهم اليومية وهذا ما لا يمكن ضبطه بصورة دقيقة او التكهن بوقوعه على نحو معروف لدى الاقتصادي دائما • ولهذا نجد ان الشواذ عن القاعدة قد تبدو كثيرة احيانا اكثر من الشواذ عن القاعدة في حالة الكيمياء نظرا لتنوع سلوك الانسان وبيئته الاجتماعية •

ولهذا نرى ان العلوم الطبيعية تتقدم بخطى اسرع من خطى تقدم العلوم الاجتماعية • ونستطيع ان نرى هذا بوضوح فى تقدم الانسان فى علوم الذرة والفضاء • ولهذا يقلق كثير من الناس من البوادر الخطرة الكامنة فى سيطرة الانسان على الطبيعة وقلة سيطرته على التحكم فى نفسه وسلوكه • فهذا الفرق اصبح كبيرا وقد يؤدي فى النهاية الى تحطيم الانسان لنفسه ولمدينته اذا لم يكترث لبوادر الخطر •

ولنأخذ مثلا آخر عن طبيعة القوانين الاقتصادية • ان قانون الطلب ينص على وجود علاقة عكسية بين سعر بضاعة معينة والكميات المطلوبة من تلك السلعة فى سوق معينة وفي وقت معين • وهذا ما نراه فى معظم الاحوال الاعتيادية • ولكن هناك احوالا خاصة نرى فيها بعض الناس تشتري كميات اكثر من سلعة معينة عندما يرتفع ثمنها • فعندما يرتفع ثمن الخبز نرى ان الطبقات الفقيرة جداً ممن لا تملك من الدخل الا ما تحصل به على مستوي من المعيشة منخفض جداً تحاول ان تحصل على نفس الكميات السابقة من الخبز دون أن يؤثر ارتفاع السعر على الكميات المشتراة والسبب فى هذا يعود الى

ان الخبز هو حاجة ضرورية جدا بالنسبة لهذه الطبقة حيث تضطر ان تتنازل عن بعض الحاجات الاخرى التى أقل أهمية من الخبز لتتمكن ان تستعمل ما توفره من الدخل فى شراء نفس ما كانت تشتريه من كميات الخبز السابقة. وربما تشتري الطبقة الفقيرة كميات من الخبز اكثر من السابق لتعوض به عن الطعام الذى تنازلت عنه . وسمي هذا التناقض بتناقض جيفين بأسم الاقتصادي الذي لاحظ هذه الظاهرة . وقد تسلك عائلة ثرية جدا سلوكا يشذ عن سلوك باقى الناس كأن تمتنع عن شراء المجوهرات الثمينة عندما ينخفض ثمنها وترغب فى اقتناء المجوهرات نفسها عندما تكون غالية جدا. والسبب هو ان هذه العائلة ترى في هذا السعر الغالي ما يميز مجوهراتها عن باقي الناس ، وهذا ما يسمى بـ Snobbish Demand . ان هذه الحالات النادرة لاتقلل من أهمية قانون الطلب فهو قانون صحيح عندما تتوفر شروطه. والسبب فى دوام صحته يرجع الى وجود قانون المنفعة المتناقصة بصورة رئيسية والى اختلاف رغبات الناس ودخولهم وهذه حقائق ثابتة عن الناس لا تتبدل بتبدل البيئة او المجتمع .

كل شيىء آخر يبقى على حاله :

ان وجود شواذ عن القاعدة لا يقلل من الاهمية العلمية لقوانين الاقتصاد حيث توجد كثير من قوانين الفيزياء والكيمياء وبقية العلوم الطبيعية نجد بأنها لا تمتاز بالدقة الكثيرة بدليل أن التطبيقات العملية أو ان الواقع العلمي لهذه القوانين قد يختلف عما هو نظري او عما ينص عليه القانون من الوجهة النظرية . فقوانين نيوتن فى الجاذبية تبتعد عن صحتها فى غير العالم الذي نعيش فيه . كما ان كثيرا من القوانين العلمية الطبيعية هي نسبية وليست مطلقة . والحقيقة ان القوانين العلمية هي وصف تقريبي للعالم الذي نعيش فيه وهذا القول يصح على قوانين علم الاقتصاد ايضا . ان قوانين هذا العلم لها شروط خاصة ونفترض كذلك ان بقية العوامل الاخرى التي يمكن ان تؤثر

على الحالة التي يصفها القانون بأنها تبقى ثابتة وهـذا هو المقصـــود بالتعبير Ceteris Paribus اي « كل شيء آخر يبقى ثابتاً أو على حاله » .

ان الواقع الاقتصادي معقد جدا بحيث ان كل شيء آخر لايبقى عادة على حاله بل يختلف احيانا الى درجة بعيدة عن الفرضيات الأولية بحيث لو اخذ الباحث هذه التغيرات بنظر الاعتبار لسبب تداعي أو تهاوي فروضـــه الاولية . أي ان البحث فى العلوم الطبيعية الاخرى لا ينظر الى الســـبب والنتيجة كأنها سلسلة منفصلة قائمة بذاتها بل يأخذ جملة من القوى والحوادث ويدرس الاسباب والنتائج لها لمعرفة صلتها ببعضها مرة واحدة . وعلم الاقتصاد لا يختلف فى هذا عن بقية العلوم الطبيعية . ان طرق البحث الحديثة فى هـذا العلم قد تركت الطريقة القديمة « كل شيء يبقي على حاله » لتأخذ جملة من القوى والحوادث مرة واحدة وتدرس علاقة السبب والنتيجة لها بصورة متكاملة . ان الاحصاء الحديث والآلات الالكترونية الحاسبة قد سهلت طريقـــة البحث الجديدة هذه فى مجالات جميع العلوم الى درجة بعيدة .

نظـريات بحتـة :

وهناك من النظريات مالا توجد له تطبيقات عملية او واقعية كالمعادلة التي تنص على ان MV=PT والتى تسمى بمعادلة التبادل وضعها الاقتصادى الامريكى ارفنك فشر . ف M تمثل حجم النقود و V تمثل سرعة تـــداول النقـــود و P هو سعر البضاعة و T هو حجم البضاعة المتداولـــة فى الســوق .

فعندما تزداد كمية النقود فى ايدي الناس فان هذه الزيادة تسبب ارتفاع اسعار البضائع حسب نص هذه النظرية فزيادة كمية النقود تسبب تضخمـــا عاما فى الاسعار ويمكن تجنب هذا التضخم اذا ازداد حجم T أى اذا ازداد حجم التجارة او البضائع فى السوق وكذلك يمكن تجنب التضخم اذا قلت سرعة تداول النقود عما كانت عليه . الا اننـا نجد فى هذه المعادلة اننا

لا نستطيع ان نعرف السبب والنتيجة أي لا نستطيع القول ايا من هذه العوامل الاربع كان السبب وايها كان النتيجة • ان المعادلة لاتبين العامل المستقل من العامل التابع • لذلك فأن فائدة هذه المعادلة هي فائدة من الوجهة النظرية البحتة لأن الاقتصادى لا يستطيع الاستفادة منها فى الحياة الاقتصادية الواقعية لعزل السبب عن النتيجة • ان فائدة بعض النظريات الاقتصادية التى لا يوجد لها واقع عملي أو لايوجد لها واقع تطبيقي هي كونها مرجع عام تقارن به ظروف هذا الواقع • وامثلة من هذا هو قانون او نظرية السعر الواحد Law of One Price والتي تنص على ان سعر البضاعة يكون واحدا في جميع ارجاء السوق اذا توفرت فى هذا السوق ظروف المنافسة الحرة الكاملة• وبالطبع لايمكن ان توجد مثل هذه السوق فى الحياة الاقتصادية الاعتيادية لأن شروط هذه المنافسة يصعب وجودها فى اي سوق ومن هنا لايمكن ان يكون لبضاعة معينة سعر واحد فى جميع ارجاء السوق بل تتكون جملة اسعار متقاربة ويزداد الفرق بين هذه الاسعار للسلعة الواحدة بين محل وآخر فى نفس السوق كلما كان السوق يمتاز بعدم توفر شروط المنافسة الحرة الكاملة فيه • ففائدة هذا القانون هي ان تعين فى معرفة درجة المناقسة في سوق معينة بمقارنته بسوق المنافسة الحرة الكاملة • وهناك جملة من معارف الانسان ليس لها واقع تطبيقي فى حياته العملية كالكثير من حقائق المنطق والرياضيات المنطقية وكثير من نظريات الهندسة غير الاقليدية[1] وكذلك كثيرا من النظريات الفلسفية الا ان ذلك لا يقلل من شأن هذه المعارف النظرية حيث تبقى للانسان كمرجع عام أو كمرشد ودليل له يستعمله للمقارنة ومعرفة مدى اختلاف واقعه العملي عما هو نظرى بحت •

وفى الهندسة مثلا نعرف بأن مجموع الزوايا لمثلث = ١٨٠° ولكن هذا

(1) Boluding, K. E., **Economic Analysis,** Harper & Brothers, N. Y. Third Ed., 1955. P. 12.

الرقم لايمكن ان نحصل عليه فعلا عندما نرسم مثلثاً ونقيس زواياه بواسطة المنقلة وكذلك مجموع زوايا الدائرة الكاملة حيث لا يمكن ان توجد دائرة فيها ٣٦٠° درجة تماما وبصورة دقيقة الا في ذهن الرياضي اذ توصل لمعرفة ذلك بواسطة رياضيات التكامل • ففي الواقع الهندسي الفعلي نرى بأن الدائرة تحتوي على ما يقارب ٣٦٠° درجة • وهذا يحدث فى علم الرياضيات مع انه من أدق العلوم الانسانية حيث بلغ من الدقة ان اصبحت الرياضيات أساساً لاكثر المعارف الانسانية •

اما الاقتصاد كعلم اجتماعي فنتوقع ان نجد ان الواقع الاقتصادي العملي قد يتخلف كثيرا عمّا هو نظري نظرا لأن السلوك الانساني لايمكن التكهن به بدقة كالدقة التي يتكهن بها الرياضي عن حقيقة رياضية او الكيميائي عن نتيجة تفاعل كيمياوى معروف •

نظريات غير صائبة :

وهناك من النظريات العملية ما ظهر انها خطأ لان الواقع العلمي لا يؤيدها ففي الفيزياء مثلا كان الاعتقاد السائد ان المادة لاتفنى ولا تستحدث • وقد بين العالم البرت انتشتاين خطأ هذه النظرية لأنه برهن على أن المادة تفنى في معادلته الشهيرة $E = MC^2$ التي تبين مقدار الطاقة Energy التي يمكن الحصول عليها عندما تنفلق الذرة •

وقد اثبت التشتين ايضاً خطأ النظرية القائلة ان الخطين المتوازيين لا يلتقيان مهما امتدا فقد اثبت انهما يلتقيان اذا امتدا الى اللا نهاية • ومن امثلة النظريات التي تبدلت ولم تعد تنطبق على الواقع الاقتصادي هي نظرية العالم الاقتصادي سي Say التي تنص على ان العرض لبضاعة معينة يخلق الطلب عليها Supply Creates Demand وكذلك النظريات العامة الكلاسيكية التي برهن العالم الاقتصادى الشهير كينز Keynes على عدم انطباقها على الواقع الاقتصادي •

النظـريات الخاصـة :

وتوجد نظريات اقتصادية اخرى ليست لها صفة القوانين العلمية بالرغم من ان البعض يسميها قوانينا ، لأن من صفة القانون انه يعبر عن ظاهرة علمية يتكرر حدوثها أو ان لها واقعا علميا يتصف بالاستمرارية فى كل زمان أو مكان • وأحد هذه القوانين الخاصة هو قانون السعر الواحد الذي مر ذكره فمنطوق هذا القانون ينص على وجود سعر واحد فى جميع ارجاء السـوق المعين لبضاعة معينة فى وقت معين اذا توفرت شروط المنافسة الحرة الكاملة • وهذه الشروط لاتتوفر عادة الا فى النظم الرأسمالية التي تتفاعل فيها قوى العرض والطلب بحرية فى السوق لتكوين الاسعار كما هو معروف فى النظام الرأسمالي • اما فى البلدان الاشتراكية فأن قانون السعر الواحد لايصـف تكوين سعر بضاعة معينة لعدم وجود سوق لها مثل هذه الخصائص • وكذلك بقية القوانين التي تخص تكوين اسعار وكلفة البضائع المنتجة فى اسـواق المنافسة الحرة فهي قوانين لها صحتها فى مجتمع نظامه الاقتصادي الرأسمالي وهذه القوانين تعتبر باطلة فى مجتمع له نظام اقتصادي اشتراكي او موجه •

معنى النظرية والفرضيـة :

ان معنى النظرية يصبح واضحا اذا تذكرنا نظريات الهندسة الاقليديـة التي درسناها فى المرحلة المتوسطة • فالنظرية تبدأ بوضع فرضية عن الفكرة التي يراد البرهنة عليها • وفي البرهان نحاول ان نثبت صحة الفرضية • فأذا ظهر من هذا البرهان ان الفرضية صحيحة فعندئذ تصبح نظرية ويستفاد منها لاثبات فرضيات اخرى تليها •

فالنظرية هي فى الحقيقة فرضية برهنا عليها واثبتنا صحتها وسـنكتفي بهذا التعريف البسيط لمعنى النظرية ولو ان هذا التعريف لايعتبر تعريفا علميا دقيقا لها على اعتبار انه لايمكن اثبات صحة أية فرضية لأن البراهين التي ندلي بها لاثبات صحتها هى فى الواقع براهين تنفى أو تفند كل ما من شـأنه ان

يثبت خطأ تلك الفرضية . او بمعنى آخر ان الادلة التى نحاول بها اثبات صحة فرضية هي فى الواقع ادلة تنفي كل ما من شأنه ان يفند صحة تلك الفرضية . واننا لانستطيع أن نجزم بصحة نظرية علمية جزما تاما لانه قد تكون هناك ادلة علمية اخرى لانعرفها الى الآن تفند مانعتقد اننا اثبتنا صحته. ومن هنا يظهر ان النظريات العلمية التي يتوصل لها الانسان هي فى الحقيقة نظريات لايمكن الجزم بصحتها المطلقة .

ان الفرضية الاقتصادية يجب ان تكون لها صلة وثيقة بالواقع الاقتصادي وهذا الواقع هو المصدر والمعين الذي تستقى منه النظريات الاقتصادية . فالفرضية اذن هي جملة او ملاحظة لم تثبت صحتها او عدم صحتها بعد . لكن هذه الجملة أو الملاحظة لايمكن ان نأتي بها كيف ما اتفق ، ولا من السهولة بحيث لاتستحق البحث العلمي انما يجب ان تكون ملاحظة مبنية على اساس فكرة لها واقع وتستحق البحث العلمي لانها تمثل مشكلة علمية تحتاج الى حل . فمن امثلة الفرضيات الاقتصادية التي تستحق البحث والاثبات العلمي هي ان السلع والخدمات الاقتصادية والثروات الطبيعية الموجودة فى بلد ما هي نادرة فى كميتها . وفرضية اخري قريبة من هذا المعنى هي ان انتاج او استهلاك سلعة ما لايمكن ان يكون بكميات غير محدودة فى وقت معين . أن هذه الفرضية الاخيرة ذات طبيعة عريضة جدا واثبات مثل هذه الفرضية شديدة الصعوبة . فالفرضية الاقتصادية يجب ان يكون فيها تخصيص اكثر من هذا لتسهيل عملية اثبات صحتها او دراسة طبيعتها ، كأن نقول مثلا : ان استهلاك سلعة معينة لايمكن ان يكون بكميات غير محدودة خلال فترة زمنية محدودة .

استخدام الطريقة العلمية فى التوصل للنظريات الاقتصادية :

ان الطريقة المتبعة فى التوصل الى النظريات الاقتصادية هي الطريقة العلمية المتبعة فى بقية العلوم وهذه الطريقة هي مزيج من طريقتي الاستنباط والاستقراء فهي تتكون من مرحلتين رئيسيتين :

(١) مرحلة الاستنباط : Deduction

وهي مرحلة تكوين الفروض والمباديء الاساسية العامة واستخدام المنطق في تكوين هذه الفروض الاساسية العامة •

(٢) مرحلة الاستقراء : Induction

ثم تأتي مرحلة جمع المعلومات الاحصائية او الوصفية او التأريخية عن طبيعة المشكلة الاقتصادية التي نحن بصدد التوصل الى وضع نظرية حول طبيعتها ووضع الحلول لها •

فاذا ظهر نتيجة البحث ان الحقائق والمشاهدات والمعلومات عن الظاهرة الاقتصادية تبرهن صحة الفرضية التي توصلنا لها بطريقة الاستنباط فأن هذه الفرضية يصح ان تسمى نظرية اما اذا ثبت خطأ الفرضية الأولى فاننا نرمي بها جانبا ونضع فرضية اخرى بطريقة الاستنباط اقرب الى الصحة ونبدأ البحث من جديد •

فطريقة البحث العلمية The Scientific Method فى الاقتصاد كما فى غيره من العلوم تسير فى الحقيقة فى خمس خطوات رئيسية :

١ ـ تحديد المشكلة : ان الباحث يحس فى باديء الامر بوجود مشكلة تحتاج الى وضع حل لها • فهو يصيغ فرضية ما بناء على مايراه من طبيعة هذه المشكلة •

٢ ـ وضع صيغة الفرضية •

٣ ـ تعيين نوع المعلومات الاحصائية او الوصفية التي يحتاجها البحث وتعيين طرق دراسة تلك المعلومات .

٤ ـ جمع هذه المعلومات عن طريق اختيار عينة عشوائية او غيرها من طرق جمع المعلومات وعمل مجموعة اسئلة للحصول على تلك المعلومات .ثم تصنيف هذه المعلومات .

٥ ـ تحليل هذه المعلومات واظهار النقاط البارزة للبحث .

كانت المدرسة الكلاسيكية تعتمد على الطريقة الاستنباطية بصورة رئيسية فى التوصل الى نظرياتها . ان الاعتماد على استنباط النظريات من فروض عامة بعد سلسلة طويلة من التفكير الاستنباطي هو فى حد ذاته ناقص وقد يؤدي الى الوقوع فى الخطأ . وبالفعل نرى الآن كثيراً من النظريات العامة لهذه المدرسة قد ظهر اما انها ناقصة فى التعبير عن الواقع الاقتصادي والقسم الآخر ظهر بأنه خطأ وهذا ما اوضحه كينز فى نظريته العامة .

اما الاقتصار على الطريقة الاستقرائية فهو يؤدي الى ان الدراسة لموضوع اقتصادي لاتتعدى كونها دراسة وصفية لأن هذه الطريقة نادرا ما تؤدي الى الوصول الى استنتاجات عامة من مجرد مشاهدة الحقائق وجمع المعلومات والاحداث التريخية للظواهر الاقتصادية . وكما قال جورج « لقد تقدم علم الاقتصاد خاصة خلال الثلاثين سنة الاخيرة عندما اصبح الاقتصادي لأول مرة فى تاريخ الاقتصاد يستنبط نظرياته وقوانينه بناء على معلومات وحقائق واقعية عن السلوك الاقتصادي . لقد بدأ الاقتصاديون يتعلمون من الواقع المحيط بهم والذي يعيشونه أسوة ببقية العلماء فى المجالات الاخرى من المعرفة الانسانية »[٢] .

---

(٢) جورج سول George Soule ـ مقدمة لعلم الاقتصاد ص ١٦ .

قراءات مقترحة للطالب

(1) Boluding, K. E., **Economic Analysis.**

الفصل الاول ص ٣ ـ ١٤

(2) Blodgett, R. H., **Our Expanding Economy.**

الفصل الاول ص ٣ ـ ٢٢

(3) Samuelson, P. A., **Economics, An** Introductory Analysis.

الفصل الاول ص ٣ ـ ١٤

(4) Leftwich, R. H., **The Price System and Resource Allocation.**

الفصل الاول ص ١ ـ ١٠

الفصل الثاني

الطلب

معنى الطلب :

الطلب على سلعة ليس مجرد الرغبة فيها انما يجب ان يصاحب هذه الرغبة قدرة على الشراء . فالرغبة والقدرة على الشراء هما العنصران اللذان يكونان الطلب على سلعة ما . فاذا توفر هذان العنصران عندئذ يكون الطلب مجموع الكميات من سلعة معينة يستطيع المشترون شراءها بالاسعار المقابلة في سوق ووقت معين .

وفي الجدول الآتي نفترض مجموع الكميات التى يكون المشترون على استعداد لشرائها بالاسعار المقابلة لها .

جدول الطلب

السعر	الكمية المطلوبة
١٠	١٠٠
٩	٢٠٠
٨	٣٠٠
٧	٤٠٠
٦	٥٠٠
٥	٦٠٠
٤	٧٠٠
٣	٨٠٠
٢	٩٠٠
١	١٠٠٠

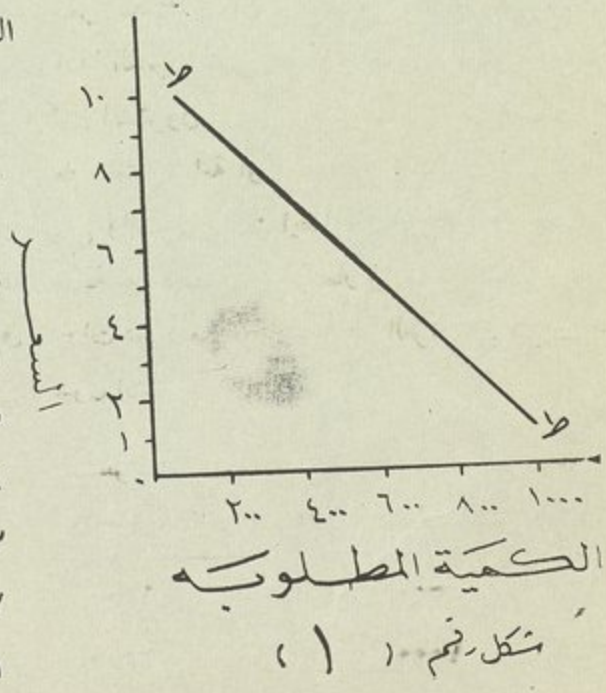

شكل رقم (١)

الحاجة الى السلعة والرغبة تكّون الطلب فى النظام الاشتراكي • بينما يحتاج المستهلك فى النظام الرأسمالي الى الدخل أو القوة الشرائية لكي يعبر عن الطلب والحاجة للسلعة[1] • والسعر الذي يقدمه المستهلك الى المنتج هو الوسيلة التى يعبر بها عن حاجته • بينما تقوم الدولة فى النظام الاشتراكي بتقدير مجموع الطلب الكلي للمستهلكين على السلعة ، والأيعاز الى المنتجية لانتاج الكميات المطلوبة •

وقد عرف آخرون الطلب بأنه جدول Schedule يبين مجموعة من اسعار بضاعة أو خدمة معينة والكميات التي يكون المشترون على استعداد لشرائها بتلك الاسعار فى سوق معين وزمن معين •

قانون الطلب :

والعلاقة واضحة بين الاسعار والكميات المطلوبة اذ نرى ان الكميات المطلوبة تزيد كلما انخفض سعر البضاعة والعكس صحيح أيضا • وهذه الظاهرة تسمى قانون الطلب فهذا القانون ينص على ان الكميات المطلوبة من سلعة أو خدمة معينة والتي يكون المشترون مستعدين لشرائها فى وقت وسوق معينين تختلف عكسيا مع أسعار تلك السلعة او الخدمة • والقانون يشترط ثبات نوعية السلعة وكون الزمن والسوق معينين ايضا لأن اى تغير فى هذه العوامل قد يؤدي الى وجود علاقة غير عكسية بين الاسعار والكميات المطلوبة• فمثلاً اذا وجدنا ان سوق سيارات فورد من نوع معين فى العراق فى فترات زمنية مختلفة كان كما فى الجدول ادناه

السنة	السعر (للسيارة الواحدة بالدنانير)	عدد السيارات المشتراة
١٩٥٧	١٥٠٠	٥٠٠
١٩٦٧	٢٥٠٠	١٠٠٠

ونرى فى هذا الجدول ان عدد السيارات المشتراة كان اكثر عندما ارتفع سعرها • والواقع ان هذا الجدول يمثل الطلب على سيارة من نوع معين ولكن فى فترات زمنية مختلفة ، بينما يشترط قانون الطلب وجود فترة زمنية معينة محدودة،ان العلاقةليستعكسية بينه السعر والكميةالمطلوبةالا اننا اذا سألنا هذا السؤال : ما هو عدد السيارات الذي يطلبه المشترون لو كان سعر السيارة الواحدة ٢٥٠٠ دينار فى سنة ١٩٥٧ بدلا من ١٥٠٠ دينار ؟ ان عدد السيارات المشتراة من قبل المستهلكين يكون اقل بهذا السعر المرتفع • ولكن لماذا نرى فى الجدول اعلاه ان الكمية المشتراة قد زادت الى ١٠٠٠ سيارة مع العلم ان سعر السيارة الواحدة قد ارتفع الى ٢٥٠٠ دينار ؟ عند مقارنة الفترتين الزمنيتين المختلفتين نرى ان الطلب على سيارات الفورد قد تغيرت فى خلال العشر سنوات • وهذه الظاهرة تسمى بالتغير فى الطلب • ان هذا التغير له اسباب سندرسها فى موضوع التغير فى الطلب •

وصحةقانون الطلبليستمطلقةبدون شواذ عن القاعدة•فقد سبقتالاشارة الى تناقض جيفين وكذلك الطلب المسمى Snobbish Demand وفى الشكل (١) رسم منحنى الطلب بناء على المعلومات الموجودة فى جدول الطلب • ونستطيع ان نرى العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة من شكل منحنى الطلب فانحدار أو ميل هذا المنحنى سالب اذ يتجه من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي • ويجب ان نوضح فى هذه العلاقة ان السعر هو العامل المستقل Independent Variable بينما الكمية المطلوبة هي العامل التابع Dependent Variable الذى يعتمد فى قيمته على قيمة العامل المستقل • ويمكن وضع هذا القول بمعادلة هي $Q_D = F(P)$ اي ان الكمية المطلوبة هي دالة السعر•فالكمية المطلوبة تتغير تبعا لتغير السعر•

فاذا ارتفع السعر قلت الكمية المطلوبة فالعامل المستقل الذى يكون سببا للتغير هو السعر .

وقد يبدو للبعض ان العلاقة غير عكسية وذلك بأنهم يرون ان زيادة الكميات المطلوبة تؤدى الى ارتفاع الاسعار ، الا ان من الواضح فى هذا القول ان التغير بدأ فى الكميات المطلوبة بينما يفترض قانون الطلب ان السعر يتغير اولاً اي انه السبب فى تغير الكمية المطلوبة .

أسباب قانون الطلب (العوامل التى تفسر قانون الطلب) :

ان العلاقة العكسية بين الاسعار والكميات المطلوبة يمكن تفسيرها بثلاثة اسباب :

١ ـ اختلاف رغبات الافراد : تختلف رغبة الافراد فى شراء سلعة معينة فبعضهم من له رغبة كبيرة فى الحصول عليها بحيث يكون مستعدا لدفع ثمن مرتفع بذلك . اما من له رغبة قليلة فقد لايدفع هذا السعر المرتفع ولكنه قد يغير رأيه اذا رأى ان ثمن السلعة قد انخفض الى مستوى يرى فيه الشخص ان هذا الثمن يبرر شرائها . اما الشخص الذى له رغبة اكثر فى اقتناء السلعة وكان قد اشترى منها كمية قليلة بالسعر المرتفع فأنه يرى نفسه الآن قادرا على شراء كمية اكثر بهذا السعر المنخفض .

٢ ـ اختلاف كمية الدخل عند الأفراد : ان السعر المنخفض يمكن اصحاب الدخل القليل من شراء السلعة . اما اصحاب الدخل الكبير فأنهم يجدون أنفسهم قادرين على شراء كميات اكثر من ذي قبل بهذا السعر المنخفض . وعندما يرتفع ثمن البضاعة يستمر اصحاب الدخل الكبير فى شراء السلعة ولكن السعر المرتفع يدفعهم الى التقليل من الشراء بينما يمتنع اصحاب الدخل القليل عن الشراء نظرا لعدم وجود القدرة الكافية على الشراء . يتضح من هذا الكلام ان كمية معينة من الدخل يمكن للشخص

ان يشتري بها عددا اكبر من سلعة ما لو كان السعر منخفضا مما لو كان السعر أعلى .

٣ ـ قانون المنفعة المتناقصة : وهو أهم سبب يفسر قانون الطلب . ان المنفعة التي يحصل عليها الشخص استهلاك وحدات اكثر من سلعة أو خدمة معينة تزيد ولكن بسرعة أقل من سرعة زيادة وحدات السلعة أو الخدمة . وبكلمات اخرى فأن المنفعة الكلية تزداد ولكن بصورة متناقصة . وهذا معناه أيضا ان المنفعة الحدية او الاضافية التي يحصل عليها الشخص من استهلاك وحدة اضافية من السلعة أو الخدمة تكون اقل من سابقتها وأكثر من لاحقتها .

وفي الجدول أدناه تبيان لهذه العلاقة على افتراض ان المنفعة كمية يمكن التعبير عنها بالأرقام .

جدول المنفعة الكلية والحدية

كمية السلعة أو الخدمة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
١	٥	٥
٢	٨	٣
٣	١٠	٢
٤	١١	١

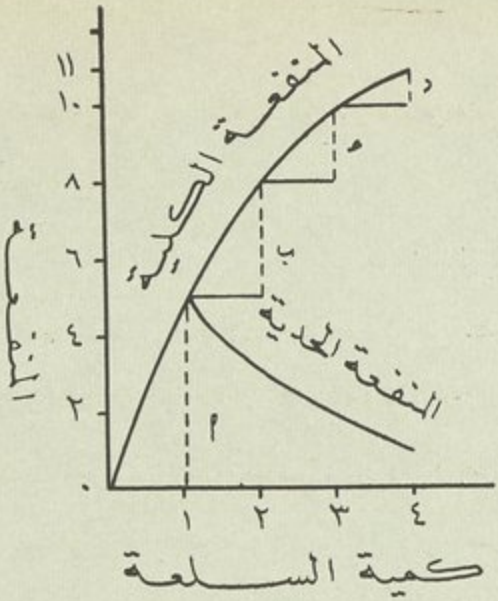

شكل رقم (٢)

وفي الشكل (٢) نرى ان منحنى المنفعة الحدية ينحدر من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي وهو يشبه شكل منحنى الطلب بل يعتبر نفسه منحنى الطلب على السلعة • ويمكن تفسير ذلك على اساس ان الشخص يحصل على منفعة أقل من استهلاك الوحدات الاضافية من السلعة او الخدمة ، ولهذا فلو أريد ان يشتري المستهلك كمية اكثر يجب تخفيض الثمن بحيث يتناسب مع انخفاض المنفعة لكل وحدة اضافية يشتريها • أي ان المستهلك يدفع سعرا يتناسب مع منفعة كل وحدة اضافية من السلعة ولما كانت منفعة هذه الوحدة اقل من سابقتها فثمنها يكون حتما أقل من قبل • ويمكننا ان نرى تناقص المنفعة الحدية للوحدات الاضافية من السلعة من شكل منحنى المنفعة الكلية فهو محدب الى الاعلى اى انه يزيد بصورة متناقصة • والمنفعة الاضافية التي يحصل عليها المستهلك للوحدات الأربع من الهسلعة ممثلة بطول الاعمدة آ وب وجـ و د على التوالي • فطول عمود أ يساوي ٥ وحدات من المنفعة الحدية وطول عمود ب يساوي ٣ وحدات ، وطول عمود جـ يساوي وحدتين بينما طول د يساوي وحدة واحدة من المنفعة الحدية •

مبدأ المنافع الحدية المتساوية : Principle of Equal Marginal Utilities

عندما يصرف المستهلك كمية معينة من الدخل لشراء ما يحتاجه من السلع المختلفة فأنه يحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من المنفعة • فاذا كان لديه ٩ دنانير مثلا واراد ان يشترى بها قمصانا واربطة ، فكيف يوزع هذا الدخل المحدود بين هاتين السلعتين ؟ • اذا كان سعر القميص دينارين وسعر الرباط دينارا واحدا وكان جدول المنفعة الحدية للقمصان والاربطة كالاتى :

المنفعة الحديـة

الكمية	للقمصان	للاربطـة
١	٢٥	١٠
٢	١٨	٨
٣	١٥	٦
٤	١١	٥
٥	٩	٤
٦	٦	٣

فأن المستهلك يشتري القميص الاول فيصرف دينارين ليحصل على

٢٥

٢٥ وحدة من المنفعة اى بمقدار ـــــ = ١٢٫٥ وحدة من المنفعة للدينار

٢

الواحد ، بينما يحصل على ١٠ وحدات من المنفعة للدينار الواحد اذا هو اشترى الرباط الاول • لذلك فهو يفضل القميص الاول على الرباط الاول حيث يدل جدول المنفعة الحدية اعلاه على انه محتاج للقميص اكثر من الرباط لانه يثمن منفعة الاول اكثر من منفعة الثانى •

واذا كان المستهلك يحتاج اكثر من قميص واحد ورباط واحد فكيف

يصرف ما بقى لديه من التسعة دنانير ؟ ان جدول المنفعة يدل على ان المستهلك يثمن منفعة القميص الثانى اقل من منفعة الرباط الاول لانه لو اشـــترى القميص الثانى فانه يحصل عـلى ـــــ (المنفعه الحديه للقميص / سعر القميص) = ١٨ / ٢ = ٩ وحدات من المنفعة للدينار الواحد ، بينما لو اشترى الرباط الاول فأنه سيحصل على ١٠ وحدات من المنفعة من الدينار الواحد • ويثمن المستهلك منفعة القميص الثانى اكثر من منفعة الرباط الثانى لذلك فهو يشتري القميص الثاني قبل الرباط الثاني •

ويستمر المستهلك بتوزيع ما يملكه من دخل على شراء ما يحتاجه من القمصان والاربطة وفى كل مرة يصرف دينارا اضافيا فأنه يحاول ان يحصل على منفعة من القميص مساوية لمقدار المنفعة التى يحصل عليها من الرباط • ونلاحظ انه عندما يشـترى القميص السادس والرباط الســـادس فـأن

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للقميص}}{\text{سعر القميص}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للرباط}}{\text{سعر الرباط}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة حـ}}{\text{سعر سلعة حـ}}$$

$$= \cdots = \frac{\text{المنفعة الحدية لسلعة ن}}{\text{سعر سـلعة ن}}$$

أو ان $\frac{MUy}{Py} = \frac{MUx}{Px}$

وهذا المبدأ يعرف بمبدأ المنافع الحدية المتساوية ، لان المستهلك يحاول ان يحصل من الدينار الواحد على منافع متساوية من السلع المختلفة • وهذا هو وضع التوازن للمستهلك • وسمي بوضع التوازن لان المستهلك لو حصل حصل على منفعة حدية من القميص اكثر من المنفعة الحدية التي يحصل عليها

من الرباط لكل دينار يصرفه ، فأنه سيحصل على منفعة اكثر اذا نقل دينارا من الدخل الذي يصرفه على الرباط الى شراء قميص • فمستوى التوازن هو المستوى الذى يحاول المستهلك ان يحصل اليه لانه يحقق له اكبر قدر ممكن من المنفعة لا يحققه اى مستوى آخر •

والملاحظ فى المعادلة المارة الذكر ان المستهلك يحتاج الى ١٨ ديناراً ليصل الى مستوى التوازن حيث يشتري ٦ قمصان و ٦ أربطة لأن : عـــدد القمصان × سعر القميص الواحد + عدد الاربطة × سعر الرباط الواحد + كمية سلعة حـ × سعر سلعة حـ + •••• + كمية سلعة ن × سعر سلعة ن = د مقدار الدخل •

وبما ان المستهلك لايملك سوى ٩ دنانير فقط كما افترضنا فى البداية فأنه سيكتفي بشراء ثلاثة قمصان وثلاثة اربطة •

ويمكن ان نكتب المعادلة السابقة بصورة اخرى هي :ـ

$$\text{د} = \frac{\text{المنفعة الحدية لسلعة أ}}{\text{المنفعة الحدية لسلعة ب}} = \frac{\text{سعر سلعة أ}}{\text{سعر سلعة ب}}$$

أو أن

$$\frac{MUx}{MUy} = \frac{Px}{Py}$$

(د) هنا هى المنفعة الحدية للدخل أو النقود •

والنقود تخضع ايضا لقانون المنفعة المتناقصة • فاذا ارتفع الدخـــل تناقصت المنفعة الحدية للوحدة النقدية (الدينار) ، بدليل ان الفرد يكون مستعداً لدفع وحدات نقدية اكثر (اسعار اعلى) لشراء نفس السلعة • أي ان القوة الشرائية للنقود تهبط اذا ازداد مقدار كمية النقود[١] • لهذا نجد ان

(١) راجع معادلة كمية النقود $MV=PT$ فى الفصـل الاول • تنص النظرية النقدية الحديثة ان كمية النقود يمكن ان تزيد الى حد ما دون أن تؤثر فى مستوى الاسعار اذا بقيت سرعة التداول على ما هى عليه• ولكن مستوى الاسعار يتأثر اذا تغيرت كمية النقود تغيرا كبيرا جدا •

ضريبة الدخل على اصحاب الدخول العالية هي ضريبة تصاعدية نظرا لأن المنفعة الحدية للوحدات الاضافية من النقود تكون اقل كلما زاد مقدار الدخل.

وهدف الضرائب التصاعدية هو اعادة توزيع الدخول توزيعا اكثر عدالة . فتأخذ الدولة من الغني لتقدمه للمحتاج على شكل خدمات اجتماعية ومساعدات بصور مختلفة فاذا انتقل الدينار الحدي من الغني (حيث تكون المنفعة الحدية لهذا الدينار منخفضة) الى المحتاج (حيث تكون المنفعة الحدية لهذا الدينار اعلى) فأن مجموع المنافع للوحدات الحدية من النقود ستزداد عند اعادةتوزيع الدخول بواسطة ضريبة الدخل .

التغير فى الطلب

التغير فى الطلب معناه حدوث زيادة أو نقصان فى الطلب على بضاعة ما وهذا التغير له أسباب هي :

١ ـ التغير فى عدد المشترين : فالزيادة فى السكان تؤدي الى الزيادة فى الطلب .

٢ ـ تغير اذواق الناس وعاداتهم : وفى هذا الباب تدخل ايضا كل العوامل الاجتماعية التى تؤدي الى مثل هذا التغير .

٣ ـ تغير الدخل : يزداد الطلب على سلعة ما اذا ازداد مستوي الدخل عند الافراد بصورة عامة والعكس صحيح .

٤ ـ تغير اسعار البضائع الاخرى التى يمكن ان تحل محل او تعوض عن البضاعة التى هى موضوع البحث : اذا ارتفعت اسعار لحوم الغنم الى حد اكثر من المعقول فأن ذلك يسبب انصراف كثير من الناس عن استهلاك هذه اللحوم وشراء لحم البقر مثلا . وفي هذه الحالة يزداد الطلب على لحم البقر بالرغم من ان اسعارها بقيت على حالها دون تغيير . فزيادة الطلب على هذه اللحوم كان سببه زيادة اسعار سلعة اخرى بديلة

أو مكملة • فقد يلاحظ زيادة استهلاك البنزين واطارات عجلات السيارات وأدواتها الاحتياطية اذا رخصت اثمان السيارات •

٥ – توقع حدوث تغيرات فى المستقبل : قد يحدث ان يشعر الناس احيانا ان سلعة ما ستختفي من السوق في المستقبل القريب وهذه المخاوف قد يكون لها ما يبررها وقد تكون بسبب اشاعة لا صحة لها • ان مثل هذه المخاوف تدفع بالناس الى التهافت على شراء السعة التي يظن بأنها ستشح أو ستختفي من السوق فيؤدي ذلك الى زيادة الطلب عليها زيادة مفاجئة بحيث تختفي من السوق كميات كبيرة من السلعة لايمكن ان تستهلك الا فى مدة طويلة • واختفاء البضاعة من السوق يؤدي بدوره الى تأكيد مخاوف الناس فيلحون فى الطلب • وقد حدثت مثل هذه الظاهرة فى العراق وتأثرت بها اسواق الرز والسكر والشاى • ويحدث العكس اذا سرت اشاعة بأن سلعة ما ستكثر فى السوق وينخفض ثمنها حيث يمتنع كثير من الناس عن شرائها بالرغم من حاجتهم لها ويفضلون الانتظار مدة أطول للاستفادة من انخفاض الاسعار • والامتناع عن الشراء يؤدي الى قلة الطلب وانخفاض السعر • ويمكن توضيح التغير فى الطلب فى الجدول الاتى :

السعر	الكمية المطلوبة « الطلب الاصلي »	الكمية المطلوبة « زيادة الطلب »	الكمية المطلوبة « قلة الطلب »
١٠	٠	٢٠	٠
٩	١٠	٣٠	٠
٨	٢٠	٤٠	٠
٧	٣٠	٥٠	٢٠

٦	٤٠	٦٠	٢٠
٥	٥٠	٧٠	٣٠
٤	٦٠	٨٠	٤٠
٣	٧٠	٩٠	٥٠
٢	٨٠	١٠٠	٦٠
١	٩٠	١١٠	٧٠

فعند ما تحدث زيادة فى الطلب فان منحنى الطلب ينتقل من مكانه نحو الشمال الشرقى أو الى اليمين نحو الاعلى • ومن ملاحظة الجدول يتضح ان هذا معناه احد أمرين :

١ ـ نفس الكميات السابقة تشترى الان بسعر أعلى •

٢ ـ أو ان كميات اكثر من السلعة اصبحت تشترى الان بنفس السعر السابق[٢] •

أما القلة او النقصان فى الطلب فمعناه احد امرين ايضا :

١ ـ ان كميات اقل من البضاعة تشترى الان بنفس الثمن •

٢ ـ او ان نفس الكميات التى كانت تشترى سابقا اصبحت تشترى الآن بسعر أقل من السابق •

فالتغير فى الطلب يعني حدوث تغير في جدول الطلب كله • اما التغير فى الكمية المطلوبة فله سبب واحد هو تغير سعر البضاعة نفسها فهو عبارة عن تحرك على نفس منحنى الطلب • ان التغير فى الطلب يحدث عادة خلال فترة طويلة نسبيا •

---

(٢) اذا اشترى المستهلكون كميات اكثر من وقبل بأسعار أعلى لسبب توقع حدوث تغيرات فى المستقبل ، فان هذه الحالة يكن ان تعتبر احدى الحالات التى تشذ عما ينص عليه قانون الطلب •

المـــرونة :

المرونة هي مقياس لرد الفعل الذى يحصل لدى البائع او المشتري عندما يحدث تغير فى اسعار سلعة معينة • ونسبة التغير فى الكميات المطلوبة (أو المعروضة) تقاس على اساس تغير فى سعر السلعة بنسبة ١٪ ، فاذا تغير السعر بهذه النسبة وأحدث هذا التغير رد فعل عند المشتري فتغيرت الكمية المطلوبة بنسبة اكثر من ١٪ ، فالطلب مرن عند ذلك السعر • ويمكن توضيح هـذه العلاقة بصورة اكثر فى الجدول الآتي :

التغير فى السعر	التغير فى الكمية المطلوبة	نوع الطلب
١٪	اكثر من ١٪	طلب مرن
١٪	اقل من ١٪	طلب غير مرن
١٪	١٪	طلب احادى المرونة

ومعامل او مكافىء المرونة م يمكن استخراجه باستخدام قانون المرونة

$$م = \frac{ك_٢ - ك_١}{ك_٢ + ك_١} \div \frac{س_٢ - س_١}{س_٢ + س_١} = \frac{\Delta ك \ ٪}{\Delta س \ ٪}$$

$$\text{او ان المرونة} = \frac{\text{التغير النسبي فى الكمية (المطلوبة او المعروضة)}}{\text{التغير النسـبي فى سـعر السلعة}}$$

وهذا القانون يسمى قانون مرونـــة القوس Arc Elasticity

ومكافىء المرونة في هذه الحالة هو معدل مرونة الطلب لنقطتين على منحنى الطلب أو لسعرين من اسعار البضاعة هما $س_١$ و $س_٢$ •

فاذا كان جدول الطلب لسلعة معينة فى وقت معين وسوق معين كما مر فى جدول الطلب السابق ، فاننا نستطيع ان نعرف مرونة الطلب عندما يحدث

تغير فى سعر السلعة من ٨ الى ٧ مثلا باستخدام القانون المذكور لاستخراج معامل المرونة م

$$م = \frac{٥٠٠ - ٤٠٠}{٥٠٠ + ٤٠٠} \div \frac{٨ - ٧}{٨ + ٧}$$

$$م = \frac{١}{٩} \div \left(\frac{١٥}{١}\right) = -١و٧$$

والعلامة السالبة يجب أهمالها قبل قراءة معامل المرونة لانها تمثل العلاقة العكسية بين سعر البضاعة والكمية المطلوبة ، أو هي ميل منحنى الطلب السالب • فتصبح قيمة م = ١و٧ وهي اكثر من ١ فالطلب مرن عندما يتغير السعر من ٨ الى ٧ ومعنى ذلك ان استجابة المشترى لهذا التغير كبيرة لان الكمية المشتراة زادت بنسبة اكبر من نسبة انخفاض سعر السلعة •

فاذا تغير سعر سلعة بنسبة ١٪ وتغيرت الكمية المطلوبة تبعا لذلك بنسبة اكثر من ١٪ فالطلب مرن •

اما اذا كان تغير الكمة المطلوبة بنسبة اقل من ١٪ فالطلب غير مرن • فاذا تغير سعر السلعة من ٣ الى ٢ فان الكمية المطلوبة تزداد من ٨٠٠ الى٩٠٠ ويكون مكافىء المرونة م أقل من ١ (٣ر٠) اي ان استجابة المشترى لتغير السعر قليلة نسبيا •

ان القانون المار الذكر هو قانون معدل المرونة بين سعرين لسلعة معينة• ونهناك قانون مرونة النقطة Point Elasticity الذي يقيس مرونةالطلب

$$\text{عند سعر معين وهو} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}}$$

و ك هي الكمية الاصلية و س هو السعر الاصلي قبل حدوث التغير .

علاقة الدخل بمرونة الطلب :

وهناك علاقة خاصة بين الكمية المطلوبة والدخل يمكن بواسطتها معرفة مرونة الطلب وهذه العلاقة يمكن اجمالها كالآتي :

الكمية المطلوبة	الدخل (الانفاق) الكلي	نوع الطلب
اذا زادت الكمية المطلوبة	وزاد الدخل	فالطلب مرن
أو قلت الكمية المطلوبة	وقل الدخل	
اذا زادت الكمية المطلوبة	وقل الدخل	فالطلب غير مرن
أو قلت الكمية المطلوبة	وزاد الدخل	
اذا زادت الكمية المطلوبة	وبقي الدخل على حاله	فالطلب أحادى المرونة
أو قلت الكمية المطلوبة	وبقي الدخل على حاله	

ويمكن تلخيص ما سبق مرة اخرى كالآتي :

العلاقة طردية بين الكمية المطلوبة والدخل الكلي اذا كان الطلب مرنا .

والعلاقة عكسية « « « « غير مرن .

والجدول الآتي يبين علاقة الطلب بالانفاق او الايراد الكلي .

السعر	الكمية المطلوبة	الايراد الكلي	نوع الطلب
١٠	١٠٠	١٠٠٠	طلب مرن
٩	٢٠٠	١٨٠٠	
٨	٣٠٠	٢٤٠٠	
٧	٤٠٠	٢٨٠٠	

٦	٥٠٠	٣٠٠٠	طلب احادي المرونة
٥	٦٠٠	٣٠٠٠	
٤	٧٠٠	٢٨٠٠	طلب غير مرن
٣	٨٠٠	٢٤٠٠	
٢	٩٠٠	١٨٠٠	
١	١٠٠٠	١٠٠٠	

ويلاحظ ان الدخل الكلي يبقى ثابتا عندما تتغير الاسعار فى حالة الطلب الاحادى المرونة ، ومعنى ذلك ان نسبة تغير الكمية المطلوبة تساوى نسبة تغير السعر . ونلاحظ فى الشكل (٣) ان منحنى الدخل الكلي يكون على

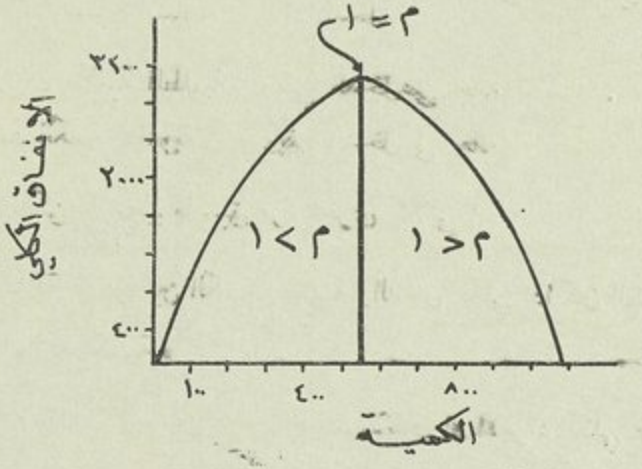

شكل (٣)

شكل قوس محدب الى الاعلى يوضح العلاقة بين الكمية المطلوبة الانفاق الكلي المذكور في الجدول السابق . ويكون منحنى الطلب الاحادى المرونة على شكل Rectangular Hyperbola فاذا كان السعر س١ والكمية المطلوبة بهذا السعر هي ك١ فان الدخل الكلي هو س١ × ك١ وهو مساحة

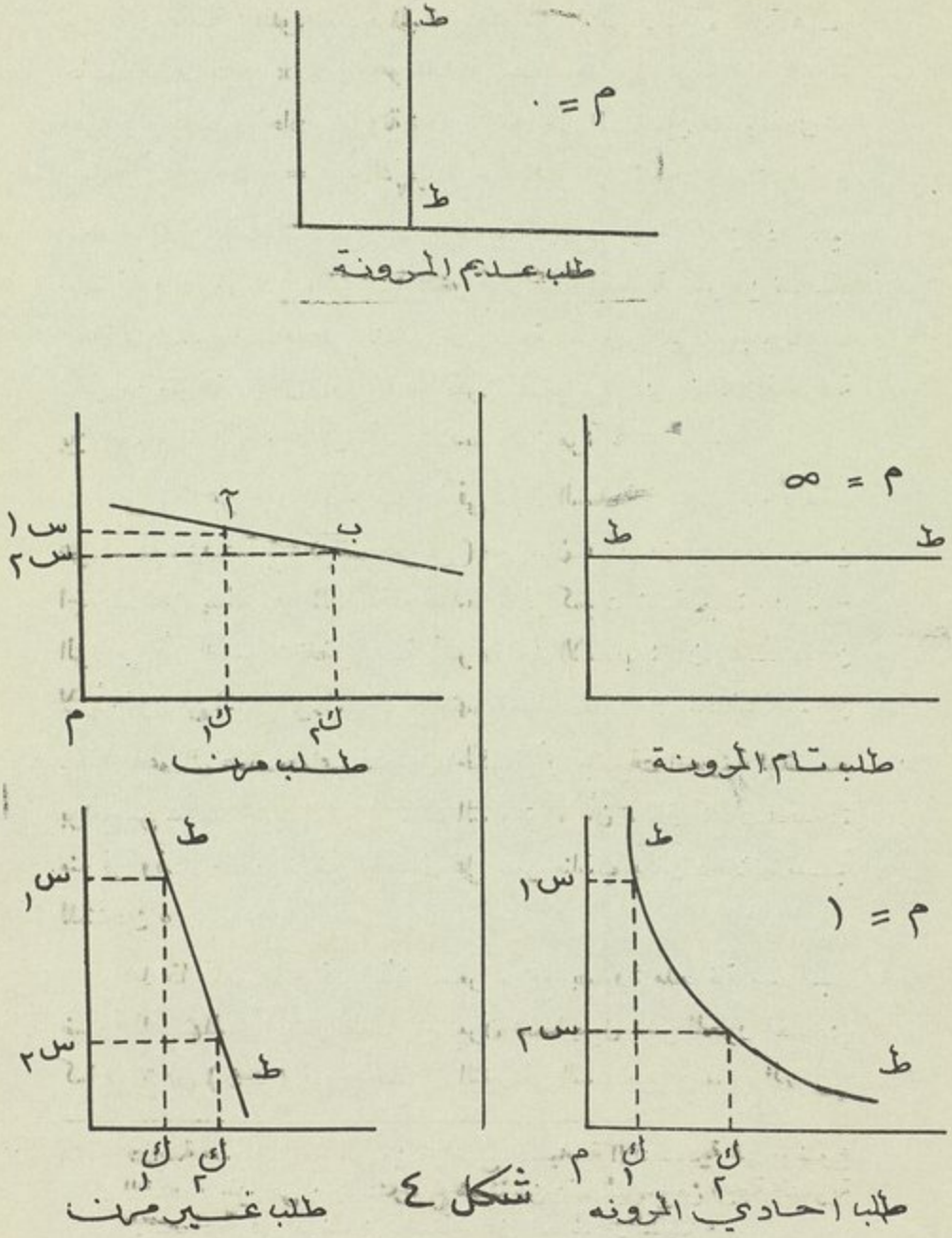
م = ٠
ط
ط
طلب عديم المرونة
م = ∞
ط
ط
طلب تام المرونة
م = ١
ط
س١
س٢
ط
م
ك١
ك٢
طلب احادي المرونه
ط
آ
ب
س١
س٢
م
ك١
ك٢
طلب مرن
ط
س١
س٢
ط
ك١
ك٢
طلب غير مرن

شكل ٤

المستطيل س$_{1}$ م ك$_{1}$ أ كما هو موضح فى شكل (٤) • فأذا اصبح السعر س$_{2}$ فان الكمية المطلوبة تزداد الى ك$_{2}$ والدخل الكلي فى هذه الحالة هو حاصل ضرب س$_{2}$ × ك$_{2}$ وهو مساحة الشكل الرباعي س$_{2}$ م ك$_{2}$ ب• وفي حالة الطلب الاحادي المرونة نجد ان مساحتي المستطيلين متساوية اى ان المساحة أ س$_{1}$ م ك$_{1}$ = ٢ م ك$_{2}$ ب • أما الطلب المرن نسبيا فيميل عادة نحو المحور الافقي فعندما ينخفض سعر البضاعة من س$_{1}$ الى س$_{2}$ تزداد الكمية المطوبة من ك$_{1}$ الى ك$_{2}$ • ان نسبة التغير فى الكمية المطلوبة اكبر من نسبه التغير فى السعر ونشاهد فى الشكل ان مساحة الدخل الكلي س$_{2}$ م ك$_{2}$ ب اكبر من مساحة الدخل الكلي عندما يكون السعر س$_{1}$ أى ان العلاقة طردية بين الكمية المطلوبة والدخل الكلي عندما يكون مرنا •

ويستفاد من هذا المفهوم للمرونة فى مجال السياسة الاقتصادية • فالطلب على السلع الزراعية (وكذلك العرض) غير مرن • أي ان الجزء الاخير من الجدول اعلاه ينطبق على الزراعة • فعندما تتوفر كميات بنسبة كبيرة من الناتج الزراعي فأن السعر ينخفض بنسبة اكبر (احد الاسباب : لان المستهلكين لا يأخذون من الناتج الزراعي الا حاجتهم) مما يسبب دخلا منخفضا للمنتجين وهذا يدعو الى عمل جماعى فتتدخل الحكومة أو الجمعيات التعاونية لوضع برامج من شأنها تحديد الناتج او تنظيم التسويق ، كأن تسوق كميات محدودة منه فى وقت الحصاد لغرض الحصول على سعر مناسب يكفل دخلا مناسباً للمنتجين •

اما اذا كان الناتج قليلا فأن السعر يرتفع بصورة ملحوظة مما يسبب ضرراً للمستهلك[٣] • والطلب الغير مرن نسبيا يميل نحو المحور العمودي كما فى شكل (٤ د) • ويلاحظ ان التغير فى السعر من س$_{1}$ الى س$_{2}$

---

(٣) دراسة هذه البرامج هى من مواضيع السياسة الاقتصادية فى موضوع الاقتصاد الزراعى • وسندرس شيئا عن هذه البرامج من وجهة النظرية الاقتصادية فى موضوع تطبيقات على العرض والطلب •

ينتج عنه تغير فى الكمية المطلوبة من ك$_{١}$ الى ك$_{٢}$ ويلاحظ ايضا ان نسبة التغير فى السعر اكبر من نسبة التغير في الكمية المطلوبة •

ومرونة الطلب تتغير من نقطة الى اخرى على نفس منحنى الطلب • فقد لاحظنا ان المرونة تكون اكثر من واحد عندما تغير السعر من ٧ الى ٨ بينما هي أقل من واحد عندما تغير السعر من ٣ الى ٢ • والحقيقة اننا نجد ان منحنى الطلب يتكون بصورة عامة من ثلاث اجزاء جزء منه مرن والآخر احادي المرونة والثالث غير مرن • والفرق بين منحنى الطلب فى شكل (٤ ب) وشكل (٤ د) وهو الجزء المرن لمنحنى الطلب فى شكل (٤ ب) اكبر من الجزء الغير المرن ولهذا نسمي هذا الطلب انه مرن نسبيا Relatively Elastic او ان الحالة الغالبة أو السائدة فيه انه مرن Predominantly Elastic اما منحنى الطلب فى الشكل (٤ د) فهو غير مرن نسبيا لأن الجزء اكبر فيه غير مرن أو ان الحالة الغالبة فيه هي انه غير مرن •

اما خط الطلب الذى يكون لا نهائي المرونة فهو خط مواز لمحور السينات ويسمى بالطلب الكامل المرونة Perfectly Elastic. اما اذا كان منحنى الطلب عموديا على محور السينات وموازيا لمحور العمودى فأن مرونته = صفر أى انه غير مرن في كل نقاطه وعندئذ يكون عديم المرونة Perfectly Inelastic ونجد في هذا النوع من الطلب انه لا يحصل اي رد فعل عند المشترى لزيادة او تقليل الكميات المشتراة مهما تغير السعر • ويمكن تصور مثل هذه الحالة غير الاعتيادية بحالة مريض يحتاج الى عملية جراحية ومستعد لدفع كل ثمن يطلبه الطبيب لاجرائها • والعملية الجراحية خطرة ولكن يمكن أن تنجح على يد طبيب ماهر • كما وان المريض بحالة مالية تسمح له ان يدفع أي سعر يطلبه الطبيب • وبعد نجاح العملية وشفاء المريض لايعود بحاجة اليها بل ربما يكون فى اعادتها موته • فالطلب العديم المرونة يمثل طلب المريض للعملية الجراحية قبل اجرائها •

العوامل التى تؤثر فى مرونة الطلب :

ان العوامل التى تجعل الطلب على سلعة ما يختلف من ناحية المرونة هي:

أ ـ نوع السلعة : اذا كانت ضرورية يكون الطلب عليها غير مرن نسبيا بينما السلعة الاقل ضرورة يكون الطلب عليها اكثر مرونة • والسبب هو ان المستهلك يجد نفسه مجبرا على الاستمرار فى شـــراء الكميات التى يحتاجها بالرغم من ارتفاع سعرها •

ب ـ الاحلال أو الاستبدال : السلع التي لها بديل يكون الطلب عليها مرن نسبيا حيث يستطيع المستهلك ان يتحول عنها الى غيرها فى حالة ارتفاع سعرها • بينما يكون الطلب على السلع التي ليس لها بديل اقل مرونة• وقد نجد ان السلعة الضرورية هي فى الغالب سلعة ليس لها بديـــل يحل محلها كالملح مثلا • ان الكمية المطلوبة لسلعة مثل الملح لا تتأثر كثيرا بالسعر لأن المشتري يأخذ كفايته عادة سواء ارتفع الســـعر أو انخفض لان الملح سلعة ضرورية للطعام وليس هناك ما يعوض عنـــه ولأننا نستعمل نفس الكمية منه سواء كان رخيصا او غاليا • بينما نجد ان انخفاض سعر بطاقة الســـفر بالقطار انخفاضا ملحوظا يؤثر فى الكميات المطلوبة تأثيرا كبيرا لانه يسبب تحول المسافرين من اســتعمال السيارة ووسائل السفر الاخرى الى استعمال القطار •

جـ ـ الدخل : يمكن القول بصورة عامة ان طلب الاغنياء اقل مرونة من طلب الفقراء • والسبب هو ان الاغنياء يملكون من الدخل ما يمكنهم مـــن الاستمرار فى شراء ما يحتاجونه من البضائع بالرغم من ارتفاع اسعارها بينما يسبب ارتفاع الاسعار رد فعل عند المستهلك الفقير فيمتنع عـــن الشـــراء •

د ـ ثمن السلعة : ارتفاع ثمن السلعة ارتفاعا كبيرا جدا يسبب رد فعل عند المستهلك الغني والفقير على السواء • لأن المستهلك فى هذه الحالة يجد

ان السلعة لاتستحق مثل هذا الثمن فيمتنع عن الشراء ، أي ان الطلب يكون اكثر مرونة عند هذا السعر العالي • واذا انخفض ثمن السلعة انخفاضا كبيرا جدا يكون الطلب أقل مرونة عند ذلك السعر ، لأن الناس يأخذون حاجتهم من السلعة الرخيصة • فاذا ارتفع ثمنها قليلا فأن هذا هذا لا يحدث عندهم رد فعل لان السعر سبق وان كان منخفضا وأن الناس كانوا قد اخذوا حاجتهم •

وبكمة اخرى فأن المرونة تكون أقل عند السعر المنخفض جداً منهـا عند السعر المرتفع جداً •

مرونة الطلب بالنسبة للدخل Income Elasticity of Demand.

ويمكن تعريف هذه المرونة بانها مقياس للتغيرات النسبية فى الكميات التي يشتريها المستهلك كنتيجة للتغير الذى يحصل فى داخله •

اي ان مرونة الطلب بالنسبة للدخل = التغير النسبي فى الكمية المشتراة / التغير النسبي في دخل المستهلك

$$\text{او ان } م = \frac{\Delta ك\%}{\Delta د\%} = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta د}{د}$$

وهذا هو قانون مرونة النقطة اما مرونة القوس فهي :

$$م = \frac{ك_٢ - ك_١}{ك_٢ + ك_١} \div \frac{د_٢ - د_١}{د_٢ + د_١}$$

فاذا كانت السلعة من النوع المرغوب فيها بالنسبة لاصحاب الدخـول

العالية فأن مكافىء مرونة الطلب بالنسبة للدخل يكون موجبا اي ان العلاقة طردية بين الدخل والكميات المشتراة من السلعة كما هو موضح فى الشكل (٥) • وهذه السلعة عادة تسمى normal good •

واذا كانت السلعة من النوع الغير مرغوب فيه بالنسبة لاصحاب الدخول العالية أو كما تسمى inferior good فأن العلاقة عكسية بين الدخل والكميات المشتراة من السلعة ويكون معامل المرونة سالبا فى هذه الحالة • وقد وضع أنجل فكرة مفادها أن نسبة المصروف من الدخل على الطعام يقل كلما ارتفع مستوى الدخل • بينما تزداد نسبة المصروف على الحاجات الترفيهية والكمالية • وهذه الفكرة تعرف بقانون أنجل Engel's Law • وهذه الفكرة يمكن تصويرها بالشكل (٥) ، حيث نرى فى منحنى الطعام انه عندما يزيد الدخل فان الكمية المستهلكة منه تزيد ولكن بنسبة اقل من نسبة ارتفاع الدخل اي ان مرونة الطلب بالنسبة للدخل منخفضة • بينما نرى فى منحنى التسلية ان مرونة الطلب بالنسبة للدخل اكثر •

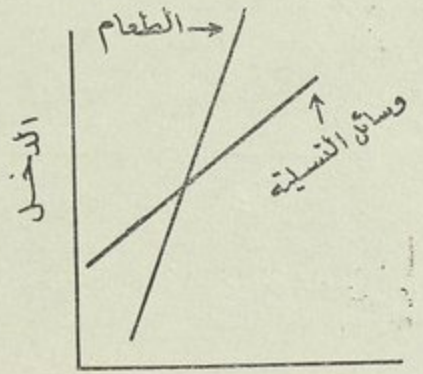

شكل (٥)

فالاشارة السالبة والموجبة مهمة فى موضوع مرونة الطلب بالنسبة للدخل • فاذا كانت الاشارة سالبة فان ذلك يدل على انه كلما ارتفع مستوى الدخل فأن الكميات التى تستهلك من تلك السلعة تقل • وهذا المفهوم يفيد فى معرفة ما يطلبه المستهلكون عندما يرتفع مستوى معيشتهم • فالملاحظ في كل اقطار العالم أن الناس يقبلون على استهلاك كميات اكثر من الخضراوات والفاكهة واللحوم كلما ارتفع مستوى دخلهم ، فمرونة الطلب بالنسبة للدخل على هذه الانواع من الاغذية موجبة • بينما تكون المرونة سالبة لبعض انواع الاغذية النشوية والدهنية كالبطاطة والشحوم ، وكذلك الانواع العادية من الاقمشة •

اهمية مرونة الطلب :

مر بنا ان الطلب المرن نسبيا معناه ان ارتفاع السعر يسبب نقصان الكمية بنسبة اكبر من نسبة ارتفاع السعر • اما اذا كان الطلب على السلعة قليل المرونة فأن البائع يستطيع ان يرفع سعر السلعة دون ان يحدث تغير كبير فى الطلب عليها ، لأن الكمية المطلوبة تقل بنسبة اقل من نسبة ارتفاع السعر • ولهذا السبب يفضل المحتكر طلبا اقل مرونة على سلعته فكلما كان الطلب اقل مرونة ، كما تمكن المحتكر من رفع السعر الى المستوى الذى يريده دون ان يسبب ذلك هبوطاً ملحوظاً فى الكميات المشتراة • ان هذه الحقيقة عن المرونة يجب اخذها بنظر الاعتبار فى حالة فرض الضرائب على السلع المختلفة • ان فرض الضرائب يسبب ارتفاع اسعار السلع بصورة عامة • فاذا ارتفع سعر بضاعة وكان الطلب مرنا سبب ذلك نقصان الكمية المطلوبة بنسبة اكبر من نسبة ارتفاع السعر ، مما يؤدي الى هبوط الدخل المستحصل من الضريبة • اما اذا كان الطلب على السلعة قليل المرونة فان ارتفاع السعر بسبب فرض الضريبة يؤدي الى نقص الكمية المطلوبة أيضا ولكن بنسبة أقل من نسبة رتفاع السعر •

التقدم في مستوى التقنية Technology وعلاقته بالمرونة :

ان هذا التقدم يؤدي الى هبوط مستوى كلفة الانتاج وبالتالى الى هبوط مستوى سعر السلعة نفسها على اعتبار ان مستوى كلفة الانتاج يؤثر جزئيا فى مستوى السعر • والتقدم التكنولوجى يؤدي عادة الى الاستغناء عن بعض العمال • فاذا كان الطلب على السلعة مرنا فان زيادة الكمية المطلوبة على السلعة تكون بنسبة اكبر من نسبة انخفاض السعر مما يؤدى الى التوسع فى انتاج السلعة وزيادة الطلب على الايدى العاملة وتشغيل قسم من العمال العاطلين •

واذا كان الطلب على السلعة غير مرن فان زيادة الكمية المطلوبة على السلعة تكون بنسبة اقل من نسبة انخفاض السعر اي ان التوسع فى انتاج تلك السلعة سيكون قليلا مما يؤدى الى تشغيل قسم قليل من الايدى العاملة التى تعطلت نتيجة التقدم التكولوجى واحلال الآلات محل الايدى العاملة •

الطلب فى سوق المنافسة الحرة الكاملة

ان الطلب الفردى لسلعة معينة فى هذه السوق يكون خطا مستقيما موازيا للمحور الافقي اى ان مرونة الطلب النهائية (م = ∞) • ان خصائص هذه السوق هي :

١ – وجود عدد كبير من الباعة والمشترين ليس لأى واحد منهم تأثير على السوق والاسعار • ان حجم البضاعة الموجودة عند البائع صغير بالنسبة الى حجم كل ما موجود فى السوق من تلك السعة • فلو أراد البائع أن يرفع السعر لانصرف عنه المشترون ولو أراد أن يخفض السعر فانه يخسر الفرق لانه يستطيع أن يبيع كل ما موجود عنده بنفس السعر السائد فى السوق • وبالنسبة للمشترى فانه يستطيع ان يشترى كل ما يريده من تلك البضاعة بالسعر السائد لان ما يشتريه قليل بالنسبة الى

حجم البضاعة المتيسرة في السوق ولذا فان مشترياته كفرد ليس لهـا تأثير على الاسعار .

٢ ـ البضاعة متجانسة النوعية عند الباعة وبالنسبة للمشترين . فالمشـترى لا يرى فرقا فى نوعية سلعة معينة . ان اختلاف النوعية يسبب وجود فروق فى الاسعار للسلعة الواحدة .

٣ ـ توفر المعرفة التامة باحوال السوق والاسعار عند الباعة والمشترين فاذا لم تتوفر هذه المعرفة لدى المشترى مثلا فانه قد يدفع سعرا يختلف عن السعر الذى تشترى وتباع به السلعة .

٤ ـ لا يوجد تأثير خارجى حكومى أو غير حكومى لتحديد الاسـعار أو التأثير على السوق بأية صورة كانت . وليس هناك ما يمنع أى شخص أن يكون بائعا أو مشتريا لان حرية الدخول متوفرة للجميع .

٥ ـ لا يوجد تواطؤ بين الباعة أو المشترين على تحديد الاسعار أو التأثـير على السوق بأى شكل من الاشكال .

ان هذه الشروط لا تنطبق على السلعة المنتجة فقط انما على عنـاصر الانتاج الداخلة فى انتاج السلعة . فعناصر الانتاج يجب ان تكون متجانسة النوعية وقابلة للحركة والانتقال من صناعة لاخري ولا يعوق هذه الحركـة تأثير خارجى .

فاذا توفرت هذه الشروط فعندئذ يكون هناك سعرا واحدا لسلعة من نوع معين فى وقت معين فى هذه السوق . وهذا هو ما ينص عليه قانون السعر الواحد . فمن هذا نرى ان هذه السوق يندر بل يستحيل وجودها فى الحياة الاقتصادية الاعتيادية . فهناك أسواق يمكن ان تتوفر فيها بعض هذه الشروط وتميل أسعار سلعة معينة من نوع معين وفى وقت معين ان تكون أسعارا متقاربة من بعضها كأن يتراوح سعر سلعة بين ٩٥ الى ١٠٥ فلسا لسلعة ثمنها ١٠٠

فلس • وكلما ابتعدت السوق عن كونها سوق منافسة حرة تامة كلما زادت الفروق بين السعر الواحد •

ان خط الطلب يمثل عادة سعر السلعة أى انه يمثل متوسط الدخل أو الايراد Arerage Reveme وفى سوق المنافسة الحرة التامة يكون متوسط أو معدل الدخل مساويا للدخل الحدى (A R = M R) ويمكن توضيح هذه الحقيقة فى الجدول الآتي :

معدل الدخل (سعر السلعة) AR	الكمية المطلوبة	الدخل (أو الايراد الكلى) TR	التغير فى الدخل الكلى △ TR	الدخل الحدى MR
٥	١٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥
٥	٢٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	٥
٥	٣٠٠	١٥٠٠	٥٠٠	٥
٥	٤٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠	٥
٥	٥٠٠	٢٥٠٠	٥٠٠	٥
٥	٦٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠	٥
٥	٧٠٠	٣٥٠٠	٥٠٠	٥
٥	٨٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠	٥
٥	٩٠٠	٤٥٠٠	٥٠٠	٥

ونلاحظ فى الجدول أعلاه أن متوسط الدخل مساو للدخل الحدى • فالدخل الحدى هو الدخل الناتج من بيع وحدة اضافية من السلعة أو هو دخل الوحدة الاخيرة (الحدية) من السلعة • ولو رسمنا الجدول السابق لظهر كما فى الشكل (٦) •

أما شكل الايراد أو الدخل الكلى فى هذه السوق فهو خط مستقيم

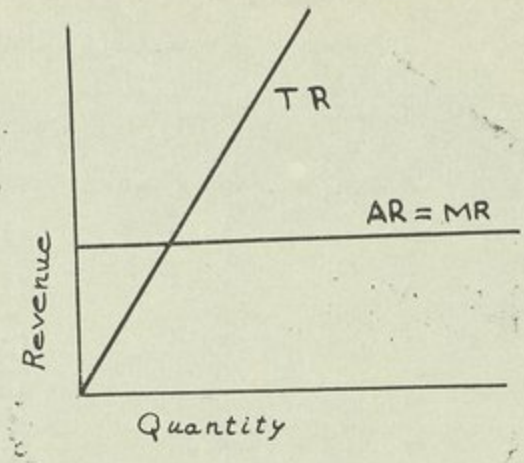

شكل (٦)

متجه نحو الزاوية الشمالية الشرقية • أما طريقة استخراج الدخل الحدى فى الجدول السابق فهى كما يلى :ـ

$$\text{الدخل الحدى} = \frac{\text{التغيير فى الدخل الكلى}}{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}} = \frac{ك_{٢} - ك_{١}}{د_{٢} - د_{١}}$$

$$MR = \frac{TR_{2} - TR_{2}}{Q_{2} - QR_{1}}$$

الطلب فى سوق الاحتكار والمنافسة الاحتكارية

ان سعر السلعة فى هذه السوق ليس سعرا واحـــدا بل يختلف فى السوق الواحدة فى وقت وزمن معين • والجدول الآتى يبين العلاقة بـــين متوسط الدخل والدخل الحدى فى هذه السوق •

سعر السلعة Price	الكمية المطلوبة Quantity	الايراد او الدخل الكلى TR	التغير فى الدخل الكلى Δ TR	الدخل الحدى $MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q}$
١٠	١٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	–
٩	٢٠٠	١٨٠٠	٨٠٠	٨
٨	٣٠٠	٢٤٠٠	٦٠٠	٦
٧	٤٠٠	٢٨٠٠	٤٠٠	٤
٦	٥٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠	٢
٥	٦٠٠	٣٠٠٠	٠	٠
٤	٧٠٠	٢٨٠٠	٢٠٠ –	٢ –
٣	٨٠٠	٢٤٠٠	٤٠٠ –	٤ –
٢	٩٠٠	١٨٠٠	٦٠٠ –	٦ –

ويظهر منحني الطلب والدخل الحدى كما فى الشكل أمـا الايراد (الانفاق الكلى) فيظهر على شكل قوس يرتفع ثم ينخفض • أى انه محدب الى الاعلى كما فى الشكل (٧) •

مرونة التقاطع : Cross Elasticity of Demand

هى قياس للتغيرات التى تحصل فى كمية سلعة من نوع معين اذا تغـير سعر سلعة أخرى • فهـذا النوع من المرونة يبين علاقة السلع بعضـها بالبعض الآخر •

فاذا كانت السلع مكملة Complementary فان معامل المرونة م سالب أى اذا ارتفع سعر السلعة فان الكميات المشتراة تقل فاذا كان لهذه السلعة مكمل فان المستهلك يقلل من شراء السلعة المكملة أيضا • فاذا ارتفع سعر

البنزين ، يقلل الناس من استعمال السيارات وبالتالى من استهلاك الاطارات والادوات الاحتياطية للسيارة •

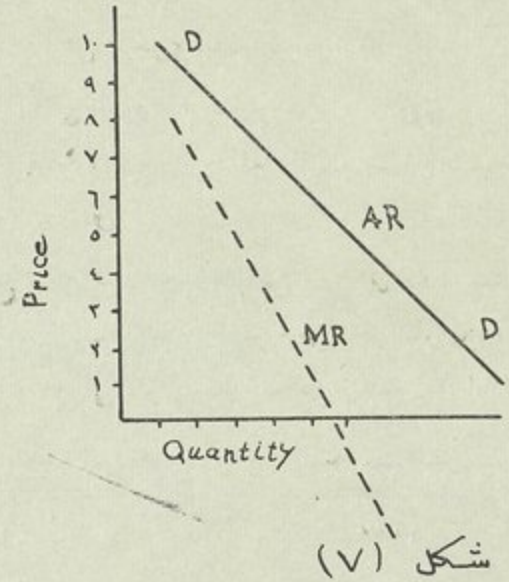

شكل (٧)

أما فى حالة السلع التى لها بديل فان مرونة التقاطع تكون موجبة • فاذا ارتفع سعر لحم الغنم فان الكميات المشتراة منه تقل وتزيد الكميات المشـــتراة من لحم البقر • فمرونة التقاطع لهذين النوعين من اللحوم موجبة • ان المرونة فى هذه الحالة تكون :

$$م = \frac{ك_{٢} - ك_{١}}{ك_{٢} + ك_{١}} \div \frac{س_{٢} - س_{١}}{س_{٢} + س_{١}}$$

ك كمية سلعة أ

س سعر سلعة ب •

واذا كان مكافىء المرونة م كبيرا وموجبا دل ذلك على أن الســـلعتين

تعوضان عن بعضهما Substitutes بصورة جيدة ، مثلا (م = + ٣) .

أما اذا كان م صغيرا (م = + ٥ر٠) فان ذلك يدل على ان السلعتين لا تعوضان الواحدة عن الاخري بصورة جيدة .

واذا كان مكافىء المرونة م كثيرا وسالبا ، مثلا (م = - ٣) فان السلعتين تكملان بعضهما بصورة جيدة . وكلما كان م سالبا وصغيرا دل ذلك ان التكامل أقل بين السلعتين .

فاذا ارتفع سعر كيلو لحم الغنم من ٤٠٠ الى ٥٠٠ فلسا ، قلت الكميات المطلوبة منه . فاذا زادت الكميات المطلوبة من لحم البقر من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ كغم فى اليوم الواحد فى سوق معينة كما فى الجدول ادناه :-

سعر لحم الغنم للكيلو الواحد	كمية لحم البقر
٤٠٠	١٠٠٠
٥٠٠	١٥٠٠

فان مرونة التقاطع :-

$$م = \frac{١٥٠٠ - ١٠٠٠}{٢٥٠٠} \div \frac{٥٠٠ - ٤٠٠}{٩٠٠}$$

$$م = \frac{٥٠٠}{٢٥٠٠} \times \frac{٩٠٠}{١٠٠} = \frac{١}{٥} \times ٩ = \frac{٩}{٥} = + ١ر٨$$

وهذه النتيجة تدل على ان النوعين من اللحم يحل الواحد محل الآخر وكلما كان مكافىء المرونة اكثر دل ذلك على ان التعويض احسن .

ولذا فان مرونة التقاطع تفيد في تبيان علاقة السلع المختلفة ببعضها . فالسلعة التى تعوض عن الاخرى تعويضا تاما يمكن اعتبارها سلعة واحدة .

فاذا كانت مرونة التقاطع + ٣ مثلا دل على ذلك ان السلعتين تحل الواحدة محل الاخرى بصورة جيدة بحيث يمكن اعتبار الاثنين تدخلان فى صناعة واحـــدة •

وفى حالة السلعة المتكاملة تكون العلاقة سالبة بين سعر سلعة والكميات التى تشترى من سلعة أخرى ، وكلما كان مكافىء المرونة م أكبر كلما دل ذلك على ان السلعتين مترابطتان بحيث لا يمكن الاستغناء عن واحدة منهما اذا استعملت السلعة الاخرى • وعندئذ يمكن اعتبار السلعتين تدخلان فى صناعة واحدة • فمرونة التقاطع تفيد فى تبيان حدود صناعة معينة والســـلع التى تدخل فى تلك الصناعة •

فاذا ارتفع سعر البنزين وقل استعمال السيارات بسبب هذا الغلاء وقل معه استعمال اطارات السيارات والادوات الاحتياطية للسيارات وكل ما يتعلق باستعمال السيارة ، فان معامل مرونة التقاطع يصبح سالبا فى هذه الحالـــة (ارتفاع السعر لسلعة وانخفاض الكميات المستهلكة لسلعة أخرى) فاذا كان معامل المرونة كبيرا (- ٢ أو - ٣) فان ذلك يدل على ان كل هذه السلع تدخل فى صناعة واحدة هى صناعة السيارات •

ملحق الفصل الثانى

الدخل الحدى فى اسواق المنافسة الحرة الكاملة وغير الكاملة

$$\text{ان معامل المرونة م} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}}$$

$$\text{م} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \cdot \frac{\text{س}}{\Delta \text{س}}$$

$$م = \frac{\Delta ك}{\Delta س} \cdot \frac{س}{ك}$$

سعر السلعة س هو عند المستوى ب اما الكمية المطلوبة عند هذا السعر

فهي و ل . ونلاحظ ان ظل زاوية ب ت ل $= \frac{ب ل}{ل ت} = \frac{\Delta س}{\Delta ك}$ لتشابه

المثلث ب ت ل مع المثلث الصغير . (او لا ن زاوية ب ت ل = زاوية المثلث الصغير على اعتبار ان ت ل موازٍ ل Δ ك اى ان $\frac{\Delta س}{\Delta ك}$ = ظل زاوية ب ت ل) .

والآن نعوض بالكميات الجديدة فى قانون المرونة السابقة .

$$= \frac{\Delta ك}{\Delta س} = \frac{ل ت}{ب ل} ، \frac{س}{ك} = \frac{ب ل}{ل و}$$

$$م = \frac{ل ت}{ب ل} \cdot \frac{ب ل}{ل و}$$

$$\therefore م = \frac{ل ت}{ل و} \text{ (شكل ٩) .}$$

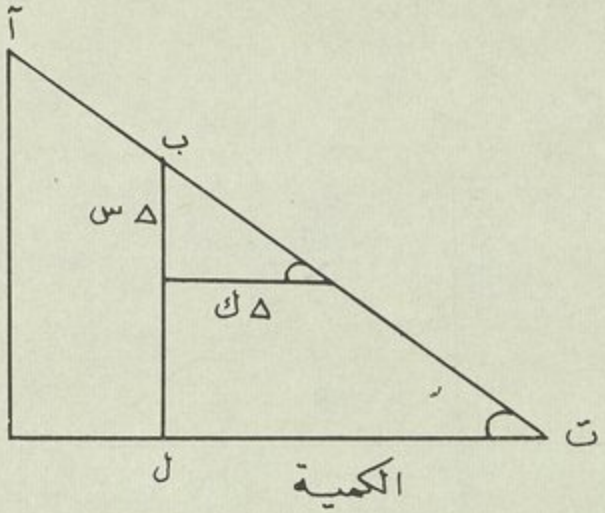

شكل (٩)

والان نستعمل هذه الحقيقة للبرهنة على حقيقة اخرى .

فى الشكل (١٠) نرى ان ل ف يمثل مستوى الدخل الحدي عندما يكون سعر السلعة بمستوى ب ل وان ل ف = ل ب - ف ب

اى ان الدخل الحدي = السعر - ف ب

والآن نريد ان نعرف قيمة ف ب

$$\frac{\text{ل ت}}{\text{ل و}} = \frac{\text{ت ب}}{\text{ب أ}}$$ (لان ل ب مواز لضلع المثلث أ و)

و $$\frac{\text{ت ب}}{\text{ب أ}} = \frac{\text{و ن}}{\text{ن أ}}$$

لان ب ن رسم موازيا للضلع ت و

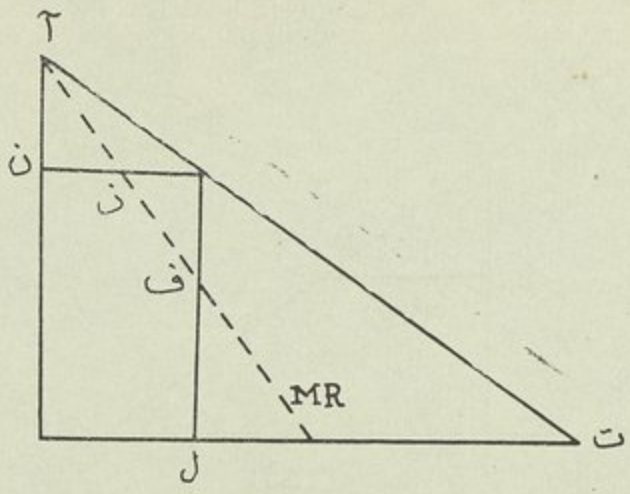

شكل (١٠)

$$\therefore \frac{\text{ل ت}}{\text{ل و}} = \frac{\text{و ن}}{\text{ن أ}} \quad \text{(بالتعويض)}$$

ولكن و ن = ب ل

و أ ن = ف ب (لان المثلثان (أ ن ز) و (ب ز ف) متطابقان .

$$\therefore \frac{\text{و ن}}{\text{ن آ}} = \frac{\text{ب ل}}{\text{ف ب}}$$

ولما كانت $\frac{\text{ل ت}}{\text{ل و}} = \frac{\text{و ن}}{\text{ن آ}}$

$$\therefore \frac{\text{ل ت}}{\text{ب ل}} = \frac{\text{ب ل}}{\text{ف ب}}$$

$$\therefore م = \frac{ب\ ل}{ف\ ب} \text{ اى ان } ف\ ب = \frac{ب\ ل}{م} = \frac{\text{السعر}}{\text{المرونه}}$$

ولما كان الدخل الحدي = السعر - ف ب ،

$$\therefore \text{الدخل الحدي} = \text{السعر} - \frac{\text{السعر}}{\text{المرونة}} \text{ . وهذه هى قيمة الدخل}$$

الحدى فى حالة اسواق المنافسة غير التامة .

أما فى حالة سوق المنافسة الحرة الكاملة فان م = ∞ ، وعندئذ يصبح

$$\frac{\text{السعر}}{\text{المرونه}} = \frac{\text{السعر}}{\text{اللانهاية .}} = \text{صفر}$$

أي ان الدخل الحدي = السعر فى حالة المنافسة الحرة التامة .

قراءات مقترحة للطالب حول الفصل الثاني

(١) حسين عمر ، **نظرية السوق والسلوك الاقتصادى .**
الفصل الاول ص ٣ ـ ٣٧
الفصل السادس ص ١٢٠ ـ ١٤٦

(2) Stigler, George J., **The Theory of Price.**

الفصل الرابع ص ٤٢ ـ ٦٧
الفصل الخامس ص ٦٨ ـ ٩٥

(3) Stonier, A. W., adnd Hague, D. C., **A Textbook of Economic Theory.**

(4) Leftwich, R. H., **The Price System and Resource Allocation.**

الفصل الثالث ص ٢٣ ـ ٤٨
الفصل الرابع ص ٤٩ ـ ٦٨

الفصل الثالث

العرض

ان الكمية المعروضة من سلعة معينة فى السوق لها مصدران :

١ ـ المخزون من السلعة من السنوات السابقة المسماة بـ Stock

٢ ـ الانتاج الجارى Current Production

فاذا كان مصدر العرض هو الكمية المخزونة من السلعة من السنوات السابقة فأن العرض فى هذه الحالة يتحدد بالعوامل الاتية :

١ ـ حجم الكمية المخزونة من الناتج •

٢ ـ رغبة اصحاب البضاعة فى بيع ما لديهم : وهذه الرغبة فى البيع تختلف من شخص لآخر للاسباب الاتية :

أ ـ اختلاف معلومات كل بائع عن الاخر عن احوال السوق •

ب ـ اختلاف وجهات النظر حول هذه المعلومات عن احوال السوق ، أى اختلاف الاجتهاد الشخصى فى تفسير هذه المعلومات •

ج ـ اختلاف ضرورة البيع بين بائع وآخر حيث نجد ان من الباعة من هو مضطر للبيع باسرع وقت نظرا لحاجته المالية حيث ان جزءا كبيرا من رأسماله مجمد على شكل سلعة مخزونة بينما يستطيع بائع آخر الانتظار مدة اطول والحصول على سعر مناسب وذلك لعدم حاجته للمال •

اما اذا كان مصدر العرض هو الانتاج الجارى فان الكمية المعروضة تتوقف على عاملين رئيسيين هما :

١ ـ السعر الذى تباع به السلعة : والمنتج يقارن بين هذا السعر واسعار البضائع الاخرى التى يمكن نتاجها بنفس عناصر الانتاج •

٢ ـ تكاليف انتاج السلعة .

يعرف العرض بأنه مجموع الكميات المعروضة للبيع بالاسعار المقابلة لها في وقت معين وسوق معين . وقد يعرف العرض ايضا بأنه جدول يبين المقادير المعروضة من سلعة معينة والاسعار التى تباع بها تلك المقادير فى سوق ووقت معينين .

وقانون العرض ينص على ان الكميات المعروضة للبيع فى وقت معين وسوق معين تزداد اذا ارتفع سعر السلعة وتقل اذا انخفض السعر ، كما فى الجدول ادناه .

السعر	الكمية المعروضة
١٠	١٠٠
٩	٩٠
٨	٨٠
٧	٧٠
٦	٦٠
٥	٥٠
٤	٤٠
٣	٣٠
٢	٢٠
١	١٠

ونلاحظ ان منحنى العرض ذو انحدار موجب مما يدل على ان العلاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة ، كما فى شكل (١١) .

اسباب قانون العرض (العوامل التى تفسر قانون العرض) :ـ

١ ـ السعر : اذا كان السعر مرتفعا فأن البائع يحصل على دخل اعلى او على

قوة شرائية اكبر يستطيع ان يحصل بها على كميات اكثر من السلع الاخرى التي يشتريها مقابل السلعة التى يبيعها • اى ان السعر المرتفع يسبب قيمة اعلى للسلعة المباعة مقارنة بقيم السلع الاخرى •

٢ ـ كلفة الانتاج : ان التوسع فى الانتاج وعرض كميات اكثر من السلعة يتطلب استعمال عناصر انتاج اكثر من ذى قبل فى انتاج السلعة المرغوبة من قبل المستهلك • وهذا يعنى ان بعض عناصر الانتاج يجب أن تسحب من الصناعات الاخري ، او ان عناصر انتاج جديدة تدخل فى الصناعة المرغوبة • والعناصر من النوع الاول تكلف أكثر من ذى قبل بينما العناصر من النوع الثانى تكون ذات كفاءة اقل فى انتاجها ، وفى كلتا الحالتين نجد ان كلفة الانتاج سترتفع • ولما كان مستوى سعر السلعة يعتمد بصورة جزئية[1] على مستوى كلفة الانتاج ، لهذا نجد ان انتاج كميات اكثر من سلعة معينة يصاحبه ارتفاع سعر تلك السلعة لان السعر المرتفع هو بمثابة تعويض عن ارتفاع كلفة الانتاج •

التغير فى العرض والتغير فى الكمية المعروضة :

ان سبب التغير فى الكمية المعروضة هو سعر السلعة • ففى المعادلة $Qs = F(P)$ نرى ان الكمية المعروضة هى دالة السعر • أما التغير فى العرض (زيادة او قلة العرض) فيرجع سببه الى عدة عوامل :ـ

١ ـ تغير مستوى كلفة الانتاج بسبب تغير مستوى التقنية : ان التقدم التكنولوجى يسبب انخفاض كلفة الأنتاج لان الاختراعات والتقدم العلمى التطبيقي وزيادة التنظيم لعملية الانتاج تسبب انتقال مستوى كلفة الانتاج (انتقال منحني العرض) الى اليمين نحو الزاوية الجنوبية

---

(١) يتوقف سعر السلعة على قوة الطلب الى جانب قوة العرض • وسنبحث هذه النقطة فى الفصل الرابع (تطبيقات حول العرض والطلب) ، وكذلك فى نهاية هذا الفصل •

الشرقية فاذا انخفضت كلفة الانتاج زادت الكميات المعروضة من السلعة .

٢ - تغير اسعار عناصر الانتاج : فقد تهبط اسعار عناصر الانتاج بسبب اكتشاف مصادر جديدة للثروة مما يسبب وفرة هذه العناصر وبالتالى زيدة انتاج السلع التى تعتمد على هذه العناصر بينما يسبب نضوب هذه المصادر قلة عناصر الانتاج وبالتالى ارتفاع اسعارها .

٣ - وهناك اسباب اخرى خارج النظام الاقتصادى تسبب تغيرا مفاجئا فى مستوى العرض كالحروب والاحداث غير المتوقعة كالفياضانات والحرائق وتقلبات المناخ غير الطبيعية والآفات والامراض . فالحروب مثلا تسبب تحويل مصانع انتاج السلع الى الانتاج الحربى وبالتالى قلة الانتاج للاغراض السلمية . وكذلك التشريعات المالية والقوانين الجديدة قد تؤثر تأثيرا كبيرا على سلوك المنتجين .

وفى الجدول ادناه نجد ان الزيادة فى العرض معناها احد امرين :

أ - كمية اكثر تعرض بنفس السعر .

ب - او ان نفس الكمية تعرض بسعر أقل .

السعر	الكمية المعروضة (الاصلية)	الكمية المعروضة (الزيادة فى العرض)	الكمية المعروضة (القلة فى العرض)
١٠	١٠٠	١٢٠	٨٠
٩	٩٠	١١٠	٧٠
٨	٨٠	١٠٠	٦٠
٧	٧٠	٩٠	٥٠
٦	٦٠	٨٠	٤٠
٥	٥٠	٧٠	٣٠

٤	٤٠	٦٠	٢٠
٣	٣٠	٥٠	١٠
٢	٢٠	٤٠	٠
١	١٠	٣٠	٠

اما قلة العرض فمعناها :

أ ـ ان نفس الكمية تعرض بسعر اعلى[٢] .

ب ـ او ان كمية اقل تعرض بنفس السعر .

ان التغير فى العرض معناه انتقال منحنى العرض من موضعه . ففى حالة زيادة العرض ينتقل منحنى العرض الى اليمين نحو الزاوية الجنوبية الشرقية . أما قلة العرض فمعناها انتقال منحنى العرض الى اليسار نحو الاعلى . اما التغير فى الكمية المعروضة فهو تحرك من نقطة الى اخرى على نفس منحني العرض .

مرونة العرض :

ومفهوم المرونة فى حالة العرض لا يختلف عنه فى حالة الطلب .

العوامل التى تؤثر فى مرونة العرض :

١ ـ سهولة أو صعوبة انتقال عناصر الانتاج : Mobility

ان التوسع فى انتاج سلعة معينة يعتمد على سهولة او صعوبة تيسر عناصر انتاج تلك السلعة . ان العرض لسلعة ما يكون اكثر مرونة اذا كان من السهل انتقال عناصر الانتاج الى صناعة تلك السلعة وبالعكس

(٢) اذا عرضت كميات اكثر بسعر منخفض فيمكن اعتبار هذه الحالة من الحالات التى تشذ عما ينص عليه قانون العرض ، كما يحدث فى حالة المنتج الزراعى الذى يحاول احيانا ان يبيع كميات اكثر من الناتج اذا انخفض السعر وغرضه هو استرجاع اكبر قدر ممكن من التكاليف الثابتة .

ويوضح الشكل (٨) منحنيات عرض ذات مرونة مختلفة .

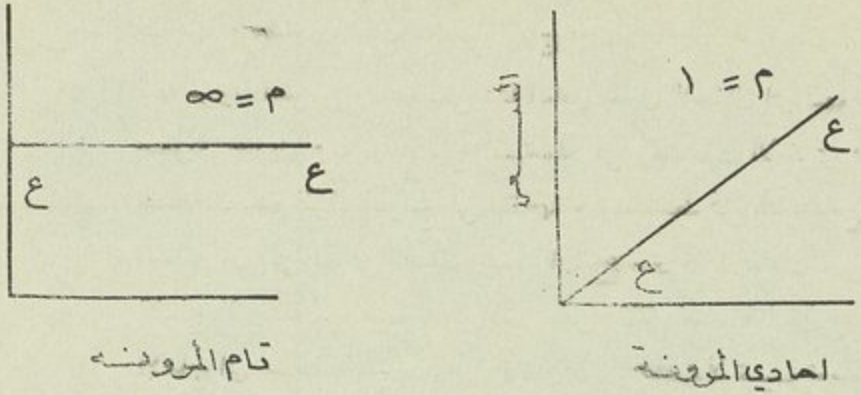

تام المرونة

احادي المرونة

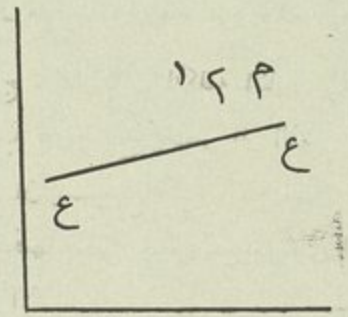

مرن

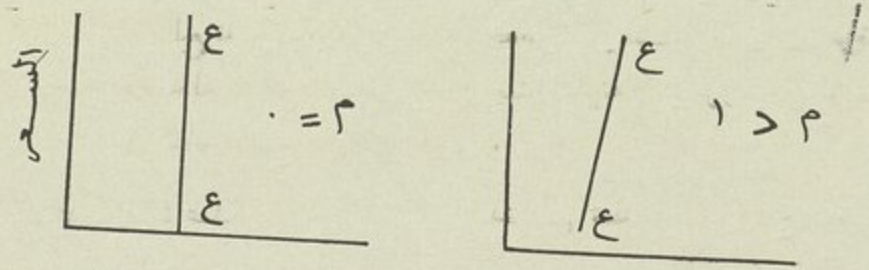

عديم المرونة

غير مرن

شكل (٨) مرونة العرض

يكون العرض أقل مرونة اذا كان يصعب انتقال عناصر الانتـــاج الى صناعتها • فصعوبة انتقال عناصر الانتاج Immobility هى سبب رئيس لقلة مرونة العرض وقد يسمى هذا العامل بعامل الاحلال اى سهولة او صعوبة تحويل وسائل الانتاج المستعملة فى الصناعات الاخرى الـى صناعة السلعة المراد التوسع فى انتاجها • والملاحظ فى هذا النوع من السلعة ان الزيادة فى الطلب يسبب ارتفاع سعرها ارتفاعا كبيرا لأن الانتاج لا يستجيب بسهولة لزيادة السعر وذلك لصعوبة انتقال عناصر الانتاج الى صناعة هذه السلعة • اي ان زيدة الطلب لا تسبب توسعا فى الانتاج بقدر ما تسبب ارتفاعا فى الاسعار •

٢ ـ كلفة الانتاج : اذا كانت الكلفة الثابتة تؤلف نســـبة كبيرة من كلفة الانتاج الكلية فأن المنتج يضطر الى الانتاج والبيع حتى باسعار واطئـة لأنه يحاول ان يسترجع اكبر كمية ممكنة من الكلفة الثابتة لانها كلفة يجب ان يدفعها بغض النظر عن مستوى الانتاج • فتكون استجابـــة المنتج لتغير الاسعار قليلة اى ان مرونة العرض قليلة وهذه الظاهـرة واضحة فى الانتاج الزراعى • وبالعكس نجـــد ان المنتج الصناعى يستجيب لتغير الاسعار لأن نسبة كبيرة من كلفة الانتاج هى كلفة متغيرة يستطيع المنتج توفيرها فى حالة انخفاض سعر السلعة • اى ان العرض فى حالة الانتاج الصناعى الجاري يمتاز بكونه اكثر مرونة من العرض فى حالة الانتاج الزراعى الجارى •

٣ ـ فترة عملية الانتاج : اذا كانت المدة التى تتطلبها عملية انتاج سلعـــة معينة فترة قصيرة فأن المنتج يستطيع ان يسرع فى الانتاج لعرض كميات اكثر فى حالة ارتفاع سعر السلعة • وهذا هو الملاحظ فى حالة الانتاج الصناعى بصورة عامة •

والسلعة التى تستغرق صناعتها فترة طويلة تمتاز بوجود عرض

غير مرن نسبيا كصناعة البواخر مثلا • ويكون العرض عديم المرونةفى حالة السلع التى لا يمكن بتاتا زيادة انتجها كالآثار القديمة والتحف الأثرية • والانتاج الزراعى يمتاز بالموسمية اى ان الحاصل الزراعي يحتاج الى فصل أو موسم زراعى لانتاجه ، لذا فأن المنتج لا يستطيع ان يستجيب بسرعة ويتوسع فى انتاجه عندما يرتفع سعر السلعة وتفوته فرصة الاستفادة من السعر المرتفع فى كثير من الاحيان • واذا كان المنتج الزراعى قد بدأ فعلا بالانتاج وكان قد مضى وقت على أنتاجه وحدث ان ارتفع او انخفض السعر فأنه لا يستطيع ان يوسع حجم الناتج او يقلصه بل يضطر ان يستمر فى انتاج ما بدأ به فى اول الموسم وبيعه بالاسعار السائدة فى السوق بعد جني الحاصل • اى ان العرض قليل المرونة فى حالة الانتاج الجاري •

٤ ـ قابلية السلعة للتلف : يضطر المنتج ان يبيع السلعة القابلة للتلف السريع بالاسعار الموجودة فى السوق بينما يستطيع المنتج صاحب السلعة القابلة للخزن ان ينتظر مدة اطول ريثما تتحسن الاسعار • فالعرض فى حالة السلعة القابلة للتلف بسرعة قليل المرونة اى ان الاستجابة لتغير الاسعار ضئيلة جدا • واذا اصبح تلف السلعة أمرا لا شك فيه خلال وقت قصير جدا فأن العرض يصبح عديم المرونة أى ان البائع يجب ان يبيع ما عنده بأى سعر كان •

سعر التوازن : Eqilibrium Price

يوجد سعر للسلعة عندما يوجد بائع ومشترى لها • فالبائع يمثل جانب العرض والمشتري يمثل جانب الطلب • وهذا السعر يسمى عادة سعر التوازن ويوجد عندما تتوازن او تتعادل قوى العرض والطلب • ففي الجدول ادناه جمعنا جدولي العرض والطلب السابقين :

السعر	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
١٠	١٠٠	١٠٠٠
٩	٢٠٠	٩٠٠
٨	٣٠٠	٨٠٠
٧	٤٠٠	٧٠٠
٦	٥٠٠	٦٠٠
٥و٥	٥٥٠	٥٥٠
٥	٦٠٠	٥٠٠
٤	٧٠٠	٤٠٠
٣	٨٠٠	٣٠٠
٢	٩٠٠	٢٠٠
١	١٠٠٠	١٠٠

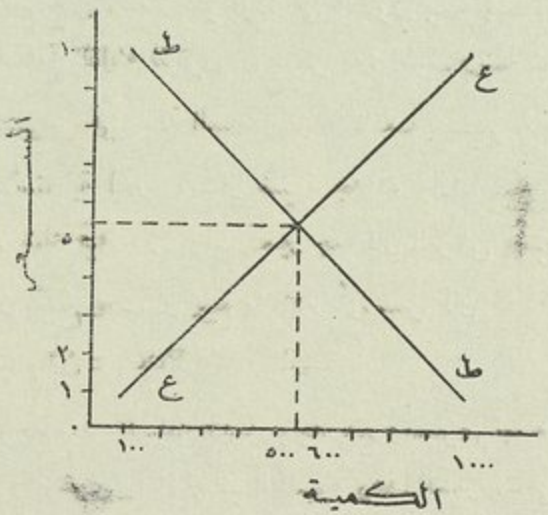

شكل (١١) سعر التوازن

ونرى من الشكل (١١) ان منحنى العرض تقاطع مع منحنى الطلب لأن احدهما سالب الانحدار والآخر موجب الانحدار • واذا انزلنا عمودا من نقطة التقاطع على المحور الافقي وآخر على المحور العمودى فأننا نجد ان الكمية هى ٥٥٠ والسعر هو ٥ر٥ • وهذه هى الكمية التى يتفق البائع والمشترى على بيعها وشرائها • وهذا السعر هو ايضا السعر الذي يتفق عليه البائع والمشترى ويسمى عادة بسعر التوازن Equilibriun Price لانه السعر الذى يوجد عندما تتوازن او تتعادل قوى العرض والطلب • ونقطة التقاطع تمثل كمية وسعر التوازن • ولا يمكن ان يوجد سعر توازن عند غير هذه النقطة لأن العرض اكثر من الطلب فى الجزء الاعلى من الشكل مما يسبب هبوط السعر نحو هذه النقطة • أما فى الجزء الاسفل من الشكل فاننا نرى ان الطلب يزيد كثيرا على العرض مما يسبب ارتفاع السعر نحو الاعلى الى نقطة التقاطع •

تغيرات العرض والطلب :

اذا حدثت زيادة فى الطلب مع بقاء العرض على حاله فأن ذلك يسبب ارتفاع السعر • واذا حدثت زيادة فى العرض مع بقاء الطلب على حاله فان ذلك يسبب انخفاض السعر •

اما اذا حدثت زيادة فى العرض والطلب معا فأن ذلك يسبب انخفاض وارتفاع السعر معا • فاذا كانت مقدار الزيادة فى العرض مساوية لمقدار الزيادة فى الطلب فان السعر يبقى على حاله لان تأثير احد الزيادتين الغى تأثير الزيادة الاخرى • أما اذا كانت مقدار الزيادة فى الطلب اكثر من مقدار الزيادة فى العرض فان ذلك يسبب ارتفاع السعر عما كان عليه كما فى الشكل (١٢) • واذا كان مقدار الزيادة فى العرض اكبر من مقدار الزيادة فى الطلب فأن ذلك يسبب انخفاضا فى السعر •

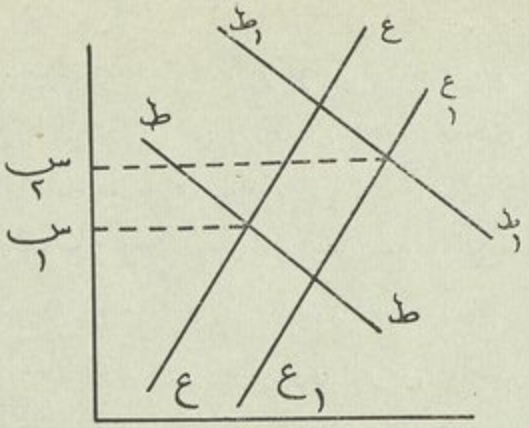

شكل (١٢)

الزيادة في الطلب اكبر من الزيادة في العرض

علاقة كلفة انتاج السلعة بسعرها :

لقد مر بنا أن كمية العرض الجارى تتوقف على عاملين رئيسيين هما سعر البيع للسلعة المنتجة وكلفة أنتاجها • وكما رأينا فى حالة الطلب ان السعر الذى يدفعه المستهلك يتناسب مع المنفعة الحدية التى يحصل عليها من السلعة ، فأن السعر الذى يطلبه المنتج يجب ان يكون كافيا لتغطية نفقات أنتاج السلعة فى الاجل الطويل والا فانه سيتعرض للخسارة ويضطر ان يتوقف عن الانتاج • الا ان هذا لا يعنى ان كلفة الانتاج هى التى تحدد سعر السلعة ، أذ لو كان الامر كذلك لدفع المستهلك أى سعر يطلبه المنتج بالسلعة مهما كان مرتفعا لمجرد ان كلفة الانتاج عالية ولكن الامر فى الحقيقة ليس كذلك • فقد تكون نفقات الانتاج كبيرة جدا بحيث ان المستهلك لا يتمكن ان يدفع السعر لانه لا يملك الدخل الكافى او القوة الشرائية الكافية • واذا كان لدى المستهلك القدرة المالية لدفع اى سعر يطلبه المنتج ، وبقى عليه أن يوازن بين مختلف السلع فيشترى السلع التى يرغب فيها فقط فأنه سيدفع السعر الذى

يعتقد انه يتناسب مع مقدار المنفعة الحدية التى يحصل عليها من السلعة • فالمنتج يحاول تقدير قوة الطلب من جهة أى انه يأخذ بنظر الاعتبار السعر الـذى يستطيع ان يدفعه المستهلك بالسلعة • فاذا كان هذا السـعر منخفضا بحيث لا يتناسب مع كلفة الانتاج فأنه لا يقدم على انتاج السلعة وعندئذ لا يتحقـق العرض • وقد تكون نفقات الانتاج كبيرة جدا بحيث ان المنتج لا يتمكن من مواجهتها أو قد يعتقد ان المستهلك سوف لا يدفع بالسلعة السعر الذى يغطى تكاليف الانتاج العالية لان المنفعة الحدية فى تقديره أقل من السعر الذي يطلبه المنتج (على فرض أنه يملك الدخل الكافى لدفع السعر الذى يطلبه المنتج) ففى هذه الحالة أيضا لا يتحقق العرض الجارى •

ان نفقة الانتاج وحدها لا تحدد سعر البيع للسلعة كما ان هذا السـعر وحده لا يحدد نفقة الانتاج • والاصح القول ان الواحد يؤثر فى الآخر أى أنهما قوتان : المنفعة الحدية من جانب الطلب ونفقة الانتاج من جانب العرض، والاثنتان تتفاعلان وتؤثر الواحدة بالاخرى ليحددا سعر التوازن للسلعة •

قراءات مقترحة للطالب حول الفصل الثالث

١ ـ دكتور حسين عمر : نظرية السوق والسلوك الاقتصادي •
الفصل الثانى : العرض ص ٣٨ ـ ٥٢
الفصل الثالث : الطلب والعرض ص ٥٣ ـ ٧٢
الفصل الرابع : آثار التغيرات فى ظروف الطلب والعرض ص ٧٣ـ٩٥
٢ ـ الدكتور صالح يوسف عجينة : مبادىء علم الاقتصاد الطبعة السادسة•
الفصل الاول من القسم الثانى : مشكلة القيمة ص ٨٥ ـ ١٠٧
3. Samuelson, P.A., *Economics*, chapter 19 p. 367—387.

الفصـــل الرابع

تطبيقات حول العرض والطلب

ان دراسة العوامل التى تؤثر على قوتى العرض والطلب يساعد على فهم بعض الحقائق عن الحياة الاقتصادية العملية .

لقد مر بنا ان منحنى العرض يتجه من اليسار الى اليمين نحو الاعلى أى من الزاوية الجنوبية الغربية نحو الشمال الشرقى كما هو موضح فى شكل (٨) فى الفصل السابق . وهذا الاتجاه يدل على ان العلاقة بين الكميـــات التى يعرضها الباعة من السلعة تتناسب طرديا مع السعر . وهذا النوع من العرض يحدث خلال فترة طويلة نسبيا . فاذا ارتفع سعر السلعة فان المنتجين يحتاجون الى وقت لكى يستطيعوا ان يزيدوا الانتاج ويستفيدوا من ارتفاع السعر . أما اذا لم يتوفر الوقت الكافى للمنتجين لان يزيدوا من الانتاج فأن منحنى العرض يكون خطا عموديا على المحور الافقى كمنحنى ع ع فى شكل (١٣) . ان منحنى ع ع هو العرض الذى يخص فترة الاجل القصيرة جدا حيث لا يتوفـــر من السلعة الا الكميات المخزونة Stock لان الوقت قصير جدا ولا يســـمح للمنتجين لان يزيدوا من الانتاج .

ويمكن ان نتصور مثل هذا النوع من العرض فى حالة كميات السكر المتوفرة فعلا فى السوق فى وقت معين .

فاذا كانت الكميات المتوفرة فعلاً فى السوق هى ٢٠٠ الف طن وكان مجموع الطلب على السكر هو ط ط فأن سعر الكيلو غرام الواحـــد هـــو ١٠٠ فلس وهـــذا السعر هو سعر التوازن أى السعر الـــذى يحدث فى السوق فعلاً بواسطة تفاعل قوى العرض والطلب فى السوق .

واذا كان ما يحتاجه المستهلكون من السكر خلال هذه الفترة ٣٠٠ الف طن (ممثلا بمنحنى العرض ع$_{١}$ع$_{١}$) ، فان سعر التوازن هـــو ســـعر مرتفـــع

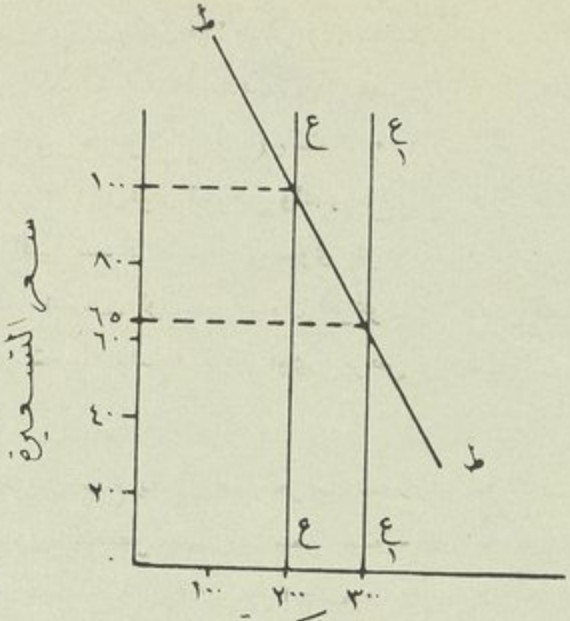

شكل [١٣]

بالنسبة للمستهلكين بالنظر لعدم توفر السكر بالكميات التى يحتاجونها (كأن يكون احد الاسباب مثلا هو عدم استطاعة المستوردين أو الحكومة استيراد كميات أضافية خلال فترة من الزمن قصيرة جدا) عندئذ يكون سعر السوق س١ هو سعر التوازن لفترة الاجل القصير • فاذا تدخلت الحكومة ووضعت سعرا للسكر هو ٦٥ فلسا للكيلو غرام الواحد مع بقاء الكمية المعروضة من السكر كالسابق (٢٠٠ الف طن ممثلة بمنحنى العرض ع ع) ، فان هذه التسعيرة تحتاج الى تحديد مستوى الطلب ، كأن تحدد الحكومة الكميات التى يستطيع كل فرد ان يشتريها من السكر بواسطة بطاقات تموين أو غيرها من وسائل التحديد المتبعة فى أوقات الحروب مثلا أو المتبعة فى توزيع بعض السلع التى تتوفر بكميات قليلة بالنسبة لما يحتاجه المستهلكون •

أما اذا تركت للافراد حرية شراء الكميات التى يحتاجونها من السكر

بسعر التوازن ، واذا اردنا ان يكون هذا السعر (٦٥) فلسا للكيلو غرام الواحد بدون وجود تسعيرة حكومية ، فيجب عندئذ توفير مقدار ٣٠٠ الف طن من السكر (ممثلاً بمنحنى العرض ع$_{١}$ ع$_{١}$) باستيراد ١٠٠ الف طن أضافي • ونلاحظ فى الشكل (١٣) ان قوى العرض والطلب ع$_{١}$ ع$_{٢}$ و ط ط تتفاعل بحرية فى سوق المنافسة لتحدد السعر بالمستوى المرغوب منه وهو ٦٥ فلسا وهذا السعر هو سعر التوازن او سعر السوق المرغوب فيه وليس سعر التسعيرة ، فهو سعر يتحدد بواسطة تفاعل قوى العرض والطلب دون الحاجة لتدخل الحكومة •

ان منحنى العرض ع ع يمثل ايضا العرض لسلعة سريعة التلف وليس أمام البائع مجال سوى التخلص منها بأى سعر يستطيع ان يحصل عليه • فمستوى السعر فى هذه الحالة يتوقف على الطلب • ان العرض هنا عديم المرونة اي ان البائع يعرض كمية بمقدار معين من السلعة وهو مستعد لان يبيعها بالسعر الموجود فى السوق وعندئذ يتوقف هذا السعر على مستوى الطلب •

سياسة أسناد الاسعار :

أحدى الخصائص التى تتميز بها الزراعة هي وجود عرض وطلب قليل المرونة وقد مرت بنا اسباب ذلك فى صفحات سابقة • ان هذه الظاهرة تسبب تقلب الاسعار الزراعية اكثر من الاسعار للمنتجات الصناعية • ويحصل المنتج الزراعى فى اغلب الاحوال على السعر المنخفض وتفوته فرصة الحصول على السعر المناسب • وقد حاولت كثير من الدول معالجة هذا الوضع لمساعدة المنتج الزراعي فى الحصول على دخل مناسب فوضعت سياسات اقتصادية هدفها منع تقلبات الاسعار والحصول على سعر مناسب للمنتجات الزراعية تكفل دخلاً معقولا للمنتج • واحدى الطرق لتحقيق هذا الهدف هو سياسة اسناد الاسعار •

نرى فى الشكل (١٤) ان طلب السوق على سلعة زراعية هو ط ط

ومنحنى العرض لهذه السلعة هو ع ع ولو تركت قوى العرض والطلب تتفاعل بحرية فى سوق منافسة لكان سعر التوازن هو بمستوى س ٠ وكميه السلعة التى تنتج فى هذه السوق هي ك ٠ فاذا كان هذا السعر ليس من صالح المنتج كأن يكون سعرا منخفضا وان السعر المرغوب فيه هو س$_{١}$ أى سعر الاسناد[١] فان منحنى العرض يجب أن يكون ع$_{١}$ ع$_{٢}$ أي ان الكمية المعروضة يجب ان تكون بمقدار ك$_{١}$ ٠ واحدى الطرق المتبعة لتحقيق عرض كمية ك$_{١}$ من الناتج (اي ايجاد منحنى عرض ع$_{١}$ ع$_{١}$) هى ان تسحب الحكومة أو السلطة الحكومية المختصة الفائض من السلعة من السوق ، هذا الفائض هو بمقدار ك$_{١}$ ك$_{٢}$ فيصبح منحنى العرض الجديد ع$_{١}$ع$_{١}$ ومنحنى الطلب ط ط

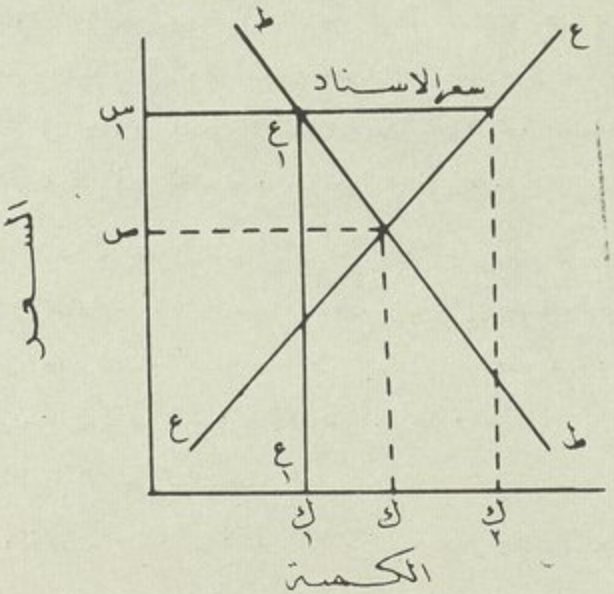

شكل [١٤] اسناد الاسعار

(١) سعر الاسناد هو سعر تعلنه الحكومة للمنتجين بأن تشتري به حاصلاتهم ٠ ان مستوى سعر الاسناد تعينه الجهات المختصة على ضوء المستوى العام للاسعار ومستوى الدخل والمعيشة فى البلد بحيث يحقق دخلا معقولا اذا باع المنتج كمية مناسبة من الحاصل ٠

وعند نقطة تقاطعهما يتكون سعر السوق (س١) الجديد فى سوق المنافسة وهو سعر الاسناد أو السعر المسند لانه سعر اسند او رفع الى المستوى المرغوب فيه .

ان احدى طرق سحب الفائض من السوق هو ان تتعاقد الحكومة على شراء الحاصل من المنتجين بسعر الاسناد . فاذا كان سعر السوق فى موسم التسويق منخفضا او أقل من سعر الاسناد وذلك بسبب وجود كميات كبيرة من الناتج تدخل السوق مرة واحدة بعد موسم نضوج الحاصل مباشرة ، واستمر هذا السعر على مستوى منخفض بعد ذلك بوقت ، فان المنتج يترك الحاصل للدولة ويحتفظ بالمبلغ الذي استلمه منها عن قيمة حاصله . وهذا المبلغ يحسب بسعر الاسناد الذي اعلنته الجهات المسؤولة . اما اذا اصبح سعر الحاصل فى السوق اعلى من سعر الاسناد بعد موسم التسويق فان المنتج يستطيع ان يأخذ حاصله الى السوق ليبيعه ويحصل على دخل اكثر مما يحصل عليه فيما لو باع الى الحكومة بسعر الاسناد . وبعد ذلك يرجع المبلغ الذي استلمه من الحكومة عن قيمة حاصله ويحتفظ بما تبقى له .

ان الحاصل المتجمع يخزن عادة فى سايلوات حكومية معدة لهذا الغرض أو محلات خزن تعينها الحكومة واحياناً يستطيع المنتج ان يحتفظ بالحاصل عنده فى مخزن يعود للمنتج نفسه باشراف الجهات الحكومية المسؤولة بعد ان يكون المخزن قد استوفى الشروط الصحية اللازمة .

الاسعار فى النظام الاشتراكى :

تعين الدولة السعر الذى تباع به سلعة من نوع معين وهذا السعر عادة هو سعر واحد بالنسبة لجميع الباعة والمستهلكين اي ان مستوى السعر يمثل بمستقيم مواز للمحور كما فى شكل (٦) صفحة ٤١ . فالمنظم الاشتراكى للمنشأة الانتاجية يسلك كما لو كان منتجا فى سوق منافسة حرة تامة ذلك لان الكميات التي ينتجها ليس لها تأثير على سعر السوق . أن السعر يوضع من قبل السلطة المختصة بمعزل عن السوق فالاسعار فى النظام

الاشتراكي لا تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب كما هي الحالة فى النظام الرأسمالى ولكن المخطط الاشتراكى لا يضع هذا السعر كيفما اتفق وكما يحلو له بمعزل عن قوى العرض والطلب بل بالعكس يعين هذا السعر بمستوى يتناسب مع الكلفة الحدية من جهة ومع المنفعة الحدية من جهة أخرى • ولكن هذا السعر يوضع بمعزل عن الارباح الاقتصادية فالمنتج الاشتراكي يستمر فى الانتاج بالكميات التى تسد الطلب وحاجة الناس وبغض النظر عن كميات الارباح المتوقعة •

والنقد الموجه للنظام الرأسمالى هو ان نظام السوق Market Mechanism لا يعمل بصورة منتظمة لان الاثرياء واصحاب الدخول العالية يملكون عددا من الاصوات (أي الدنانير) فى السوق اكثر بكثير من الفقراء مما يجعل مستوى الطلب على السلع فى هذه السوق لا يشير بصورة صحيحة الى القيمة الاجتماعية الحقيقية لهذه السلع(٣) •

ان نظرية قيمة العمل Labor Theory of Value التى تنتسب لكارل ماركس تنص على ان عناصر الانتاج (الارض ورأس المال والتنظيم والعمل) يجب ان لا تدخل فى حساب الكلفة ما عدا العمل لان الجهد الانساني والمهارة الانسانية هى التي ينبغى ان تكون مصدر القيمة وان عوائد الارض ورأس المال تمثل فائضاً Surplus يحصل عليه مالك الارض وصاحب رأس المال من الطبقة العاملة بسبب وجود الملكية الفردية فى النظام الرأسمالي ومن يتبع هذه الملكية من احتكار لوسائل الانتاج • ولكن المخطط الاشتراكي يدخل الفائدة (عوائد رأس المال) والريع (عوائد الارض) عند احتساب كلفة الانتاج وذلك لكي يتوصل الى مستوى من السعر للسلعة يتناسب مع هذه الكلفة • والفرق بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي هو ان عوائد الارض ورأس المال يأخذها المنتج والممول فى النظام الرأسمالى بينما هى فى ظل

---

(٣) ساموولسن ص ٦١٧ •

النظام الاشتراكي تعود للدولة التى تنفقها على النّاس بشكل عوائد اجتماعية Social Dividends حيث تقدمها للناس على شكل خدمات اجتماعية او تعيد استثمارها فى مشاريع انتاجية تعود للقطاع العام •

أن عدم ادخال كلفة الارض ورأس المال فى كلفة الانتاج تؤدي الى سوء استعمال عناصر الانتاج ، وذلك لان عنصر الانتاج هو نادر فى كميته والمخطط الاشتراكي ينسب له سعراً عند استعماله فى الانتاج ، هذا السعر (وهو كلفة عنصر الانتاج) يقدره المخطط الاشتراكي تقديراً على اساس النـــدرة Scarcity وليس على اساس سعر السوق Market Price .

ان هدف المخطط هو الوصول الى كلفة انتاج حقيقية على اعتبار انه استعمل عناصر انتاج نادرة فى كميتها • فسعر السلعة اذن يجب ان يعكس الكلفة الحقيقية لاستعمال مصادر ثروة (عناصر الانتاج) نادرة • والاسعار بهذا المعنى هي اسعار حسابية اي انها تستعمل لاغراض المحاسبة ومسك الدفاتر Bookkeeping or Accounting Prices • وتقاس نفقات الانتاج عادة بالنقود (التى يعبر عنها بالاسعار) وذلك لغرض حساب كلفة الانتاج وثمن البيع •

تاثير الضريبة على المنتج :

اذا فرضت ضريبة على الناتج فأن لها تأثيراً على الكمية المنتجة وعلى سعر الناتج • فلو فرضنا ان لدينا جدولا للطلب والعرض كالآتى :

السعر	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة (قبل الضريبة) ع ع	الكمية المعروضة بعد الضريبة ع ١ ع ١
٦٠	١٠٠	١٣٠٠	١١٠٠
٥٥	٢٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠

٥٠	٣٠٠	١١٠٠	٩٠٠
٤٥	٤٠٠	١٠٠٠	٨٠٠
٤٠	٥٠٠	٩٠٠	٧٠٠
٣٥	٦٠٠	٨٠٠	٦٠٠
٣٠	٧٠٠	٧٠٠	٥٠٠
٢٥	٨٠٠	٦٠٠	٤٠٠
٢٠	٩٠٠	٥٠٠	٣٠٠
١٥	١٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠
١٠	١١٠٠	٣٠٠	١٠٠
٥	١٢٠٠	٢٠٠	

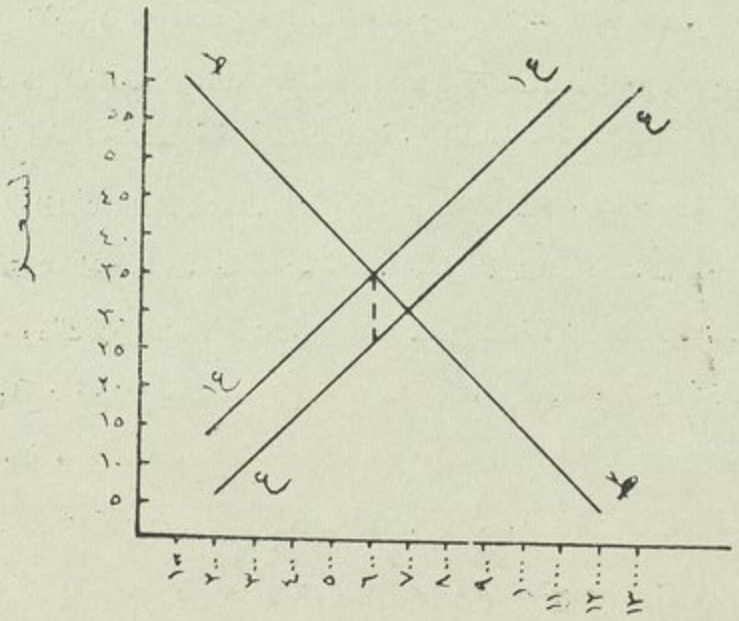

شكل [١٥] تأثير الضريبة

نلاحظ فى الجدول اعلاه وفى الشكل (١٥) ان سعر التوازن هو ٣٠ فلساً أي عند نقطة تقاطع منحنى العرض ع ع مع منحنى الطلب ط ط . فاذا فرضت ضريبة على وحدات الناتج بمقدار ١٠ فلوس للوحدة ، فان هذه الضريبة ستؤثر على سعر التوازن وعلى كمية الناتج ، حيث يكون منحنى العرض الجديد بعد الضريبة هو ع$_{١}$ع$_{٢}$ كما فى الجدول والشكل . ان سعر التوازن الجديد هو ٣٥ فلساً (عند نقطة تقاطع منحنى العرض ع$_{١}$ع$_{٢}$ ومنحنى الطلب ط ط) . ان هذا معناه ان سعر السلعة ارتفع من ٣٠ الى ٣٥ فلساً اي ان المستهلك يدفع بعد فرض الضريبة (٥) فلوس اضافية عند شراء وحدة واحدة من السلعة . أما الباقى من الضريبة وهى الخمسة فلوس فيدفعها المنتج. وعند مراجعة الجدول والشكل نلاحظ ان الكمية التي تباع وتشترى عند السعر الاول (٣٠ فلساً) هي ٧٠٠ وحدة من الناتج اما عند السعر الثاني بعد فرض الضريبة فان مقدار الناتج الذى يشتريه المستهلكون هو ٦٠٠وحدة، اي ان الضريبة تسبب قلة الكميات المباعة من السلعة .

واذا كان الطلب تام المرونة (كما فى حالة المنافسة الحرة التامة) فأن كل مقدار الضريبة يقع على المنتج وحده اى ان المستهلك لا يتحمل اي جزء منها . وذلك لان المنتج لا يستطيع ان يرفع سعر السلعة لان ذلك معناه انصراف المستهلكين عن شراء السلعة الى غيرها من السلع البديلة او ذات النوعية المقاربة .

اما اذا كان الطلب عديم المرونة (تام اللا مرونة) فان المستهلك وحده يدفع كل الضريبة ولا يقع أى شيء منها على عاتق المنتج .

واذا كان الطلب غيرمرن نسبياً فان الجزء الاكبر من الضريبة يقع على عاتق المستهلك .

اما اذا كان الطلب مرن نسبيا فأن الجزء الاكبر منها يقع على عاتق المنتج.

يتبين من هذا أن الكمية التى يتحملها المنتج أو المستهلك من الضريبة تتوقف على مرونة الطلب .

قراءات مقترحة للطالب حول الفصل الرابع

١ ـ دكتور حسين عمر : نظرية السوق والسلوك الاقتصادى ص ١٠٦ ـ ١١٧ .

2. Samuelson, P.A., *Economics*. Chapter 20, P. 388 — 398
Chapter 21 P. 405 — 421.

الفصل الخامس

منحنيات السواء

لقد مر بنا فى نظرية المنفعة اننا افترضنا ان المنفعة يمكن التعبير عنها بكمية معينة • والآن يمكننا ان نتخلص من هذه الفرضية بأستعمال طريقة أخري فى التحليل تمكننا من التعبير عن المنفعة تعبيرا كميا • هذه الطريقة الاخرى هى نظرية منحنيات السواء Indifference Curves • وفى هذه الطريقة نفترض أن المستهلك يشترى سلعتين وعليه أن يختار من بين كميات مختلفة منهما الكمية التى تحقق له اكبر قدر ممكن من الاشباع الذى يرغب فيه بأقل كمية ممكنة من الدخل • نفترض ان شخصا ما يرغب الحصول على كمية معينة من سلعتى أ وب وان المقادير التى يمكن أن تحقق له نفس المستوى من الاشباع هى كما فى الجدول الاول أدناه •

الجدول الاول		الجدول الثانى		الجدول الثالث	
سلعة أ	سلعة ب	سلعة أ	سلعة ب	سلعة أ	سلعة ب
٤٥	٥	٥٥	١٥	٨٠	١٣
٣٥	١٠	٤٠	٢٠	٧٠	١٥
٢٠	٢٠	٣٠	٣٠	٥٠	٢٠
١٠	٤٠	٢٥	٤٠	٣٥	٤٠

فاذا اشترى هذا الشخص ٤٥ وحدة من سلعة أ وخمس وحدات من سلعة ب فأنها تحقق له نفس المستوى من الاشباع الذى تحققه ٣٥ وحدة من سلعة أ و ١٠ وحدات من سلعة ب ، وهو نفس المستوى من الاشباع الذى تحققه ٢٠ وحدة من سلعة أ و٢٠ وحدة من ب • وهو مساوٍ ايضا لمستوى الاشباع الذى تحققه ١٠ وحدات من أ و ٤٠ من ب •

ويستطيع هذا الشخص ان يصل الى مستوى اعلى من الاشباع اذا كان فى استطاعته الحصول على مزيج واحد من سلعتى أ وب من المقادير المذكورة فى الجدول الثانى لان هذا المزيج يتكون من وحدات اكثر من سلعتى أ وب • ويستطيع كذلك ان ينتقل الى مستوى اعلى من الاشباع اذا استطاع الحصول على مزيج واحد من المقادير المذكورة فى الجدول الثالث •

ان المنحنيات ح ح و ح ح و ح ح فى شكل (١٦) هى منحنيات السواء
١ ١ ٢ ٢ ٣ ٣

التى تشمل كميات السلعتين أ و ب المذكورة فى الجداول الثلاث ، وسميت بمنحنيات السواء لان أى مزيج من أ وب على نفس المنحنى يحقق نفس المستوي من الاشباع فهو سواء فى نظر المستهلك • وبهذا المعنى فان منحنى السواء يعكس ذوق المستهلك •

خصائص منحنيات السواء :

يلاحظ فى شكل (١٦) ان منحنيات السواء تنحدر نحو الاسفل الى اليمين أى انها محدبة نحو نقطة الاصل ، وهذا الانحدار يأتى نتيجة تناقص وحدات سلعة أ التى يتنازل عنها المستهلك ليعوض عنها بوحدات اخرى من سلعة ب • ان هذا التحدب نحو نقطة الاصل معناه ان معدل الاحلال الحدى Marginal Rate of Substitution (MRS للاختصار) يتناقص كلما اتجهنا الى اليمين نحو الاسفل على نفس المنحنى • والمقصود بمعدل الاحلال الحدى هو عدد الوحدات من سلعة أ التى يرغب المستهلك فى التنازل عنها لتحل محل وحدة واحدة من سلعة ب • واذا رجعنا الى جدول السواء الاول لوجدنا ان المستهلك تتنازل عن ١٠ وحدات من سلعة أ ليحل محلها ٥ وحدات من ب ، فيكون معدل الاحلال الحدى فى هذه الحالة

$$\frac{\Delta أ}{\Delta ب} = \frac{-١٠}{+٥} = -٢$$ وتهمل اشارة السالب لأنها تشير الى ميل او انحدار Slope منحنى السواء السالب . وبعد اهمال اشارة السالب يكون معدل الاحلال الحدى ٢ أى ان كل وحدة من وحدات سلعة ب تحل محل وحدتين من سلعة أ .

ونستخرج معدل الاحلال الحدى لجدول السواء الاول كالآتى :

سلعة أ	سلعة ب	$\frac{\Delta أ}{\Delta ب}$ (معدل الاحلال الحدى)
٤٥	٥	
		$\frac{١٠}{٥} = ٢$
٣٥	١٠	
		$\frac{١٥}{١٠} = ١٫٥$
٢٠	٢٠	
		$\frac{١٠}{٢٠} = ٠٫٥$
١٠	٤٠	

ونلاحظ فى معدل الاحلال الحدى ان السلعة التى يتنازل عنها المستهلك تكتب فى بسط الكسر بينما تكتب السلعة التى يزيد منها فى المقام أى ان المعدل يقرأ بهذه الصورة : سلعة ب بدلا من (عوضا عن) سلعة أ أو (MRSBA)

والآن تستطيع ان توجد معدل الاحلال الحدى لجدولى السواء الثانى والثالث بنفس الطريقة .

ومعدل الاحلال الحدى بهذا المعنى هو معدل Average بين نقطتين أو كميتين ويسمى أيضا بنسبة الاحلال Substitution Ratio بينما المقصود بـ MRS الاحلال الحدى فى نقطة معينة على منحنى السواء[1] .

ومن خصائص منحنيات السواء كذلك انها لا تتقاطع فى نقطة ما ، فاذا تقاطع منحنيا سواء فانهما يمثلان نفس المستوى من الاشباع فى نقطة التقاطع وهذا مخالف لمفهوم المنحنى لان كل واحد منهما يمثل مستوي من الاشباع يختلف عن الآخر .

الحصول على أعلى مستوى من الاشباع :

نرى فى شكل (١٦) ان منحنيات السواء ح ح و ح ح و ح ح تمثل
١ ١ ٢ ٢ ٣ ٣

مستويات مختلفة من الاشباع كما مر بنا سابقا . فمنحنى السواء الثالث يمثل مستوى من الاشباع اعلى من الاول . ومجموعة منحنيات السواء هذه تسمى بخريطة السواء Indifference Map . وكلما انتقلنا فى خريطة السواء الى منحنى اعلى (أى كلما ابتعدنا عن نقطة الاصل) كلما كان الاشباع الذى يمثله المنحنى اكثر . ولكن الانتقال الى منحنى سواء اعلى يتوقف على كمية الدخل التى يملكها المستهلك اولا وعلى اسعار سلعتى أ وب ثانيا . فلو فرضنا ان شخصا ما يملك ٤٠ دينارا وكان سعر سلعة أ دينارا وحدا وسعر سلعة ب دينارا واحدا أيضا وكان لدى المستهلك ثلاث مستويات من الاشباع ممثلة بجداول منحنيات السواء المذكورة سابقا والمرسومة فى شكل (١٦) . أن

---

(١) يعتبر الـ MRS فى نقطة معينة قيمة المشتق Derivative لمعادلة منحنى السواء فى هذه النقطة المعينة . فالاحلال الحدى فى نقطة معينة هو ميل منحنى السواء فى تلك النقطة . فهو يمثل التغير لا كمعدل بين نقطتين كما فى الجدول بل التغير فى نقطة واحدة من هاتين النقطتين أو كما يسمى فى الرياضيات Instantaneous Rate of Change .

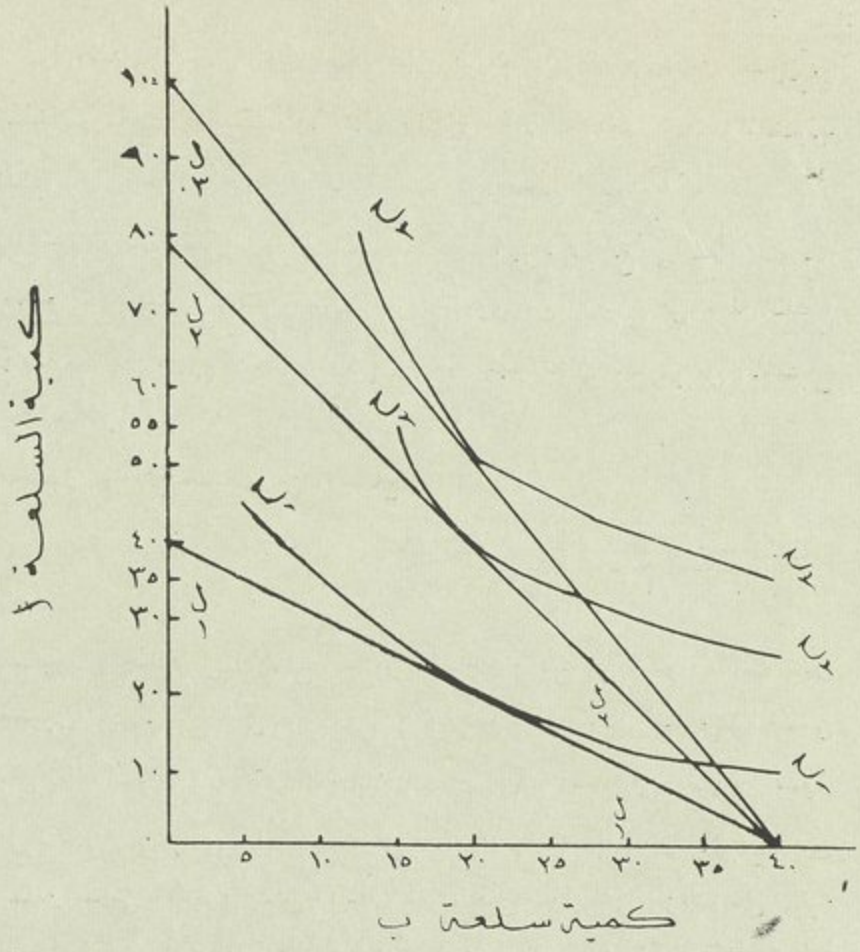

شكل [١٦٦] منحنيات السواء

المستهلك يحاول بطبيعة الحال ان يصل الى منحنى السواء ح ح على اعتبار انه
٣ ٣

يمثل اعلى مستوى • ولكن هل يستطيع المستهلك ان يصل الى هذا المستوى بما يملك من دخل وبالاسعار السائدة لسلعتى أ وب ؟

لو صرف هذا الشخص كل ما يملك من دخل على سلعة أ بدون ان يشترى أية كمية من سلعة ب فانه سيشترى ٤٠ وحدة • ولو صرف كل دخله

على سلعة ب بدون ان يشترى أية كمية من سلعة أ فانه سيشترى ٤٠ وحدة أيضا • ولو رجعنا الى شكل (١٦) لوجدنا ان هذه الاسعار وهذا المستوى من الدخل ممثلة بالخط ل ل ١ • فهذا الخط موصول بين نقطتين الاولى على المحور الصادى وهى ٤٠ وحدة من سلعة أ والنقطة الثانية على المحور السينى وهى ٤٠ وحدة من سلعة ب وهما الكميتان اللتان يستطيع المستهلك ان يشتري واحدة منهما فقط فيما لو انفق ما عنده من دخل عليها • وما عدا هاتين النقطتين فأن النقاط الاخرى على الخط المستقيم ل ل ١ تمثل كل واحدة مزيجا من سلعتى أ و ب يستنفذ كل دخل المستهلك ، ولذا فانه يسمى خط المزيج الذى يمكن الحصول عليه[٢] Line of Attainable Combinations

وهو خط يجمع فى محتواه اسعار السلعتين ومستوى الدخل اى انه يمثل الفرص المتيسرة امام المستهلك ، أما العوامل المكونة لهذه الفرص فهى أسعار السلع وكمية الدخل • فلو انتقلنا من نقطة لاخرى على هذا الخط لوجدنا أن أي مزيج من سلعتى أ و ب يشتريهما المستهلك يكلفه ٤٠ دينارا[٣] •

ولكن أى مزيج من سلعتى أ و ب يشتريه المستهلك ؟ نلاحظ فى منحنى السواء ح ح ١ ١ ان اى مزيج من سلعتي أ و ب يكلف اكثر من ٤٠ دينارا عدا المزيج المكون من ٢٠ وحدة من سلعة أ و ٢٠ وحدة من سلعة ب حيث يكلف ٤٠ دينارا • ونلاحظ كذلك فى شكل (١٦) أن هذا المزيج يكون عند نقطة تماس الخط ل ل ١ ومنحنى السواء ح ح ١ ١ ، وهو المزيج الذى يشتريه المستهلك

---

2. Leftwich, R. H., Op. Cit. p76.

(٣) لاجل التأكد من ذلك عين نقطة ما على الخط ل ل ١ وانزل منها بصورة عمودية الى المحور العمودى والى المحور الافقى ايضا واقرأ الكميتين من سلعتى أ وب • ان حاصل ضرب هاتين الكميتين فى أسعارهما يساوى ٤٠ دينارا فى كل مرة •

فعلا دون سواه لانه المزيج الذى يستطيع ان يشتريه بما يملك من دخل وبالاسعار السائدة .

والان ننتقل الى منحنى السواء حح والخط ل ل . نرى فى الجدول ٢ ٢ ٢ ٢
الثانى الذى يخص هذا المنحنى ان المقادير من سلعة أ ازدادت لان سعر هذه السلعة انخفض من دينار الى نصف دينار مع بقاء كمية الدخل ٤٠ دينارا كالسابق وكذلك سعر سلعة ب دينارا واحدا . أن المزيج الجديد الذي يستطيع ان يشتريه المستهلك بما يملك من دخل وبالسعر الجديد لسلعة أ هو ٤٠ وحدة من أ و ٢٠ وحدة من ب وذلك عند نقطة تماس الخط ل ل مع منحنى ٢ ٢
السواء حح . أما فى حالة منحنى السواء حح والخط ل ل فأن سعر سلعة أ ٢ ٢ ٢ ١
أصبح ٤٠٠ فلسا بينما بقى الدخل وسعر سلعة ب كالسابق ، وفى هذه الحالة يستطيع المستهلك ان يشترى ٥٠ وحدة من أ و ٢٠ وحدة من ب وذلك عند نقطة التماس لمنحنى السواء حح مع الخط ل ل .
٢ ١ ٢ ٢

التفسير الرياضى لنقطة التماس :

والان نعود الى الخط ل ل . ان انحدار أو ميل هذا الخط هو ظل الزاوية (الضلع المقابل على المجاور) التى يصنعها مع المحور السيني . والضلع المقابل يمثل كمية سلعة أ (من صفر الى ٤٠ وحدة) والضلع المجاور يمثل
٤٠
كمية ب (من صفر الى ٤٠ وحدة) . فظل الزاوية[٤] يساوى ـــــ = ١ .
٤٠

---

(٤) ظل الزاوية فى هذه الحالة يكون سالبا لان الخط ل ل يصنع زاوية مقدارها
١ ١
١٣٥ مع محور السينات (لان ـ ١ هو ظل زاوية ١٣٥) ولكن اشارة السالب تهمل .

ولكن كمية سلعة أ = الدخل / سعر سلعه أ = ٤٠ / ١ وكمية سلعة ب =

الدخل / سعر سلعة ب = ٤٠ / ١ أيضا .

فيصبح ميل الخط ل ل = الضلع المقابل / الضلع المجاور = ١١

الدخل / سعر أ ÷ الدخل / سعر سلعة ب

= الدخل / سعر أ × سعر ب / الدخل = سعر ب / سعر أ .

أى ان ميل الخط ل ل = النسبة بين أسعار سلعتى أ و ب ، ولذا فانه ١١

يسمى أحيانا بخط الثمن أو السعر (٥) Price Line ، الا أننا رأينا سابقا أنه لا يمثل النسبة بين السعرين فقط انما يمثل مستوى الدخل وقوته الشرائية بهذين السعرين . أما ميل منحنى السواء فانه يختلف من نقطة الى اخرى وتستخرج برسم مماس للمنحنى فى نقطة معينة ثم يستخرج ظل الزاوية التى يرسمها ذلك المماس مع المحور السينى . ويلاحظ فى منحنى السواء حح أن الميل فى نقطة التماس مساوٍ لميل الخط ل ل . ١١ ١١

ولقد مر بنا سابقا أن ميل منحنى السواء هو الاحلال الحدى △ أ / △ ب

---

(٥) يسمى ساموليسن هذا الخط ايضا بخط الاستهلاك الممكن The Consumption — Possibility Line . انظر ملحق الفصل ٢٣ من كتابه Ecomomics ص ٤٤٩ الطبعة الرابعة .

له ، وبذلك تكون نقطة التماس هى النقطة التى تتم عندها المساواة بين ميل الخط ل ل وميل منحنى السواء اى ان $\frac{\Delta \text{ أ}}{\Delta \text{ ب}} = \frac{\text{سعر ب}}{\text{سعر أ}}$ ١١ • أو ان الاحلال الحدى يكون مساويا لمقلوب النسبة بين السعرين وهذا هو وضع التوازن للمستهلك • ولو أخذنا حاصل ضرب الطرفين فى الوسطين لهذه المعادلة لنتج أن :

$$\Delta \text{ أ} \times \text{سعر أ} = \Delta \text{ ب} \times \text{سعر ب}$$

وهذا معناه ان قيمة الوحدات من سلعة أ التى تنازل عنها المستهلك يجب أن تكون مساوية لقيمة وحدات سلعة ب التى حلت محلها لكى يحتفظ الشخص بنفس المستوى من الاشباع وبأقل كلفة (أو أقل كمية من الدخل)•

ولو رجعنا الى جدول السواء الاول لوجدنا ان معدل الاحلال الحدي لا يحتوى على رقم مساوٍ لميل الخط ل ل (وهو ـ ١) وذلك لان الاحلال ١١ الحدي فى الجدول هو معدل بينما نحتاج قيمة ميل منحنى السواء فى نقطة التماس فقط لان فى هذه النقطة وحدها يكون الميلان متساويين • ولاستخراج الـ MRS فى نقطة التماس ننزل عمودين من هذه النقطة على محوري السينات والصادات فنجد أن كمية سلعة أ هى ٢٠ وحدة وكمية سلعة ب ٢٠ وحدة أيضا • ولو وصلنا بخط بين هاتين الكميتين لكان هذا الخط مواز للخط ل ل لان ظل الزاوية التى يرسمها مع محور السينات = $\frac{٢٠}{٢٠}$ = ١ •

اشتقاق منحنى الطلب من منحنيات السواء :

ان الغرض من دراسة وتحليل منحنيات السواء هو الوصول الى منحنى طلب المستهلك • ففى المثل الذى درسناه نستطيع ان نشتق طلب المستهلك على سلعة أ ، ذلك لاننا افترضنا ان سعر ب يبقى ثابتا وكذلك كمية الدخل

التى يملكها المستهلك • وفى كل مرة يتغير سعر سلعة أ تتغير كذلك الكمية التى يشتريها من هذه السلعة • ويتم تحديد الكمية فى كل مرة بأنزال عمود من نقطة التماس على المحور الصادي • ان كمية سلعة أ التى يشتريهـــا المستهلك عندما يكون سعرها دينارا واحدا هى ٢٠ وحدة ، وعندما يكـــون نصف دينار ٤٠ وحدة وعندما يكون ٤٠٠ فلسا ٥٠ وحدة • ونستطيع الان ان نحصل على جدول الطلب لسلعة أ كالاتى :

السعر (فلسا)	الكمية
١٫٠٠٠	٢٠
٥٠٠	٤٠
٤٠٠	٥٠

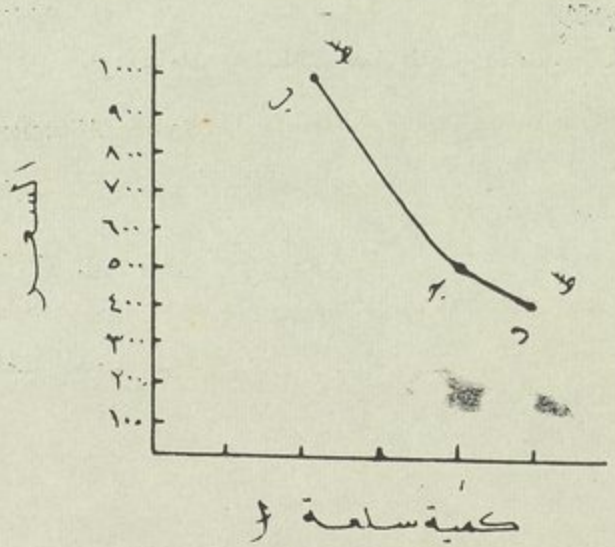

شكل [١٧] الطلب على سلعة أ

لقد حصلنا من منحنيات السواء على ثلاث نقاط لنكون منها منحنى طلب المستهلك على سلعة أ ، هذه النقاط هى ب و ج و د فى شكل (١٧) ، وعندما نصل بين هذه النقاط نحصل على المنحنى المطلوب . والان لو اردنا الحصول على طلب المستهلك لسلعة ب فاننا نفترض فى هذه الحالة ان سعر سلعة أ يبقى ثابتا وكذلك كمية الدخل ، ثم نفترض أسعارا مختلفة لسلعة ب ونسير بنفس خطوات العمل التى مرت بنا .

يتضح من هذا التحليل أن الوصول الى منحنى طلب المستهلك لسلعة معينة يكون بالقياس الى سلعة اخرى ، لان قيمة السلعة بالنسبة لشخص هى تفضيلها على سلعة ثانية أو على مجموعة من السلع الاخرى وبذلك نحصل على مقدار كمي Quantitantive للمنفعة . ان طريقة تحليل منحنيات السواء هى بديل لتحليل نظرية المنفعة الحدية فى الوصول الى منحنى الطلب على سلعة معينة .

قراءات مقترحة للطالب حول الفصل الخامس

1. Leftwich., R.H., *The Price System and Resource Allocation.*

الفصل الخامس ص ٦٩–٧٩

2. Samuelson, P. A., *Economics.*

ملحق الفصل ٢٣ ص ٤٤٦–٤٥٢ .

3. Stigler, G. J., *The Theory of Price.*

الفصل الخامس ص ٦٨–٩٥ .

الفصل السادس

تعيين احسن مستوى للأنتاج

الانتـــاج

الانتاج خلق منفعة او زيادتها • وعملية الانتاج يشترك فى القيام بهـا عناصر الانتاج المتغيرة والثابتـة • وعناصر الانتاج المتغيرة هي العناصر التي تستهلك فى عملية انتاج واحدة اما الثابتة فأنها تدوم فى أكثر من عمليـة انتاج واحدة • والجدول الآتي هو جدول فرضي عن عملية انتاج معينة •

عناصر الانتاج المتغيرة (س) العمل	عناصر الانتـاج الثابتـة (الارض ورأس المال)	الناتج الكلي (ص) TP	متوسط الانتاج AP	الناتج الحدي MP	متوسط الانتاج لعنصر الانتاج الثابت
١	٢	٤	٤		٢
٢	٢	١٠	٥	٦	٥
٣	٢	١٨	٦	٨	٩
٤	٢	٢٨	٧	١٠	١٤
٥	٢	٤٠	٨	١٢	٢٠
٦	٢	٥٠	٨و٣٣	١٠	٢٥
٧	٢	٥٥	٧و٨٦	٥	٢٧و٥
٨	٢	٥٨	٧و٢٥	٣	٢٩
٩	٢	٦٠	٦و٦٧	٢	٣٠
١٠	٢	٦٠	٦	٠	٣٠
١١	٢	٥٨	٥و٢٧	–	٢٩

ويمكن استخراج معدل او متوسط الانتاج بتقسيم الناتج الكلي عـلى عناصر الانتاج المتغيرة • فاذا رمزنا لعناصر الانتاج ب س والناتج الكلي ب ص

فأن متوسط الانتاج = $\frac{\text{ص}}{\text{س}}$.

اما الناتج الحدى فأنه مقدار الاضافة الى الناتج الكلي المتأتية من استعمال وحدة اضافية من عناصر الانتاج المتغيرة . أى ان الناتج الحدي

$$\text{ن ح} = \frac{\text{التغير فى الناتج الكلي}}{\text{التغير فى عناصر الانتاج}} = \frac{\Delta \text{ ص}}{\Delta \text{س}} = \frac{\text{ص}_2 - \text{ص}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1}$$

ونلاحظ في العمود الخامس فى الجدول ان الناتج الحدي يزداد فى البداية ثم يتناقص وسبب ذلك ان الاضافات الى الناتج الكلي تزداد ثم تتناقص . أي أن الناتج الكلي يزداد بصورة متزايدة فى بداية الانتاج ثم يزداد بصورة متناقصة . وهذا هو فحوى قانون الغلة المتناقصة . فمنطوق هذا القانون ينص على انه اذا اضيفت وحدات متساوية من عنصر انتاج متغير مع بقاء بقية عناصر الانتاج الاخرى ثابتة فى عملية انتاج معينة فأن نصل مرحلة أو نقطة معينة نرى بعدها ان الاضافات الى الناتج الكلي تتناقص . اى ان الناتج الحدي يبدأ بالتناقص[1] ، كما هو موضح فى الجدول . فأذا رسمنا منحنى الناتج الكلي نرى ان شكله محدب الى الاسفل فى المرحلة الاولى (مرحلة الغلة المتزايدة) ثم يتحدب الى الاعلى فى المرحلة الثانية (مرحلة تناقص الغلة) . والحد الفاصل بين المرحلتين هو نقطة الانقلاب Inflection Point على منحنى الناتج الكلي .

اما متوسط الانتاج AP فأنه يزداد فى المرحلة الاولى ثم يبدأ

(1) Stigler, G. J., **The Theory of Price,** P. 111.

بالهبوط بعد ذلك كما هو موضح فى شكل (١٨) .

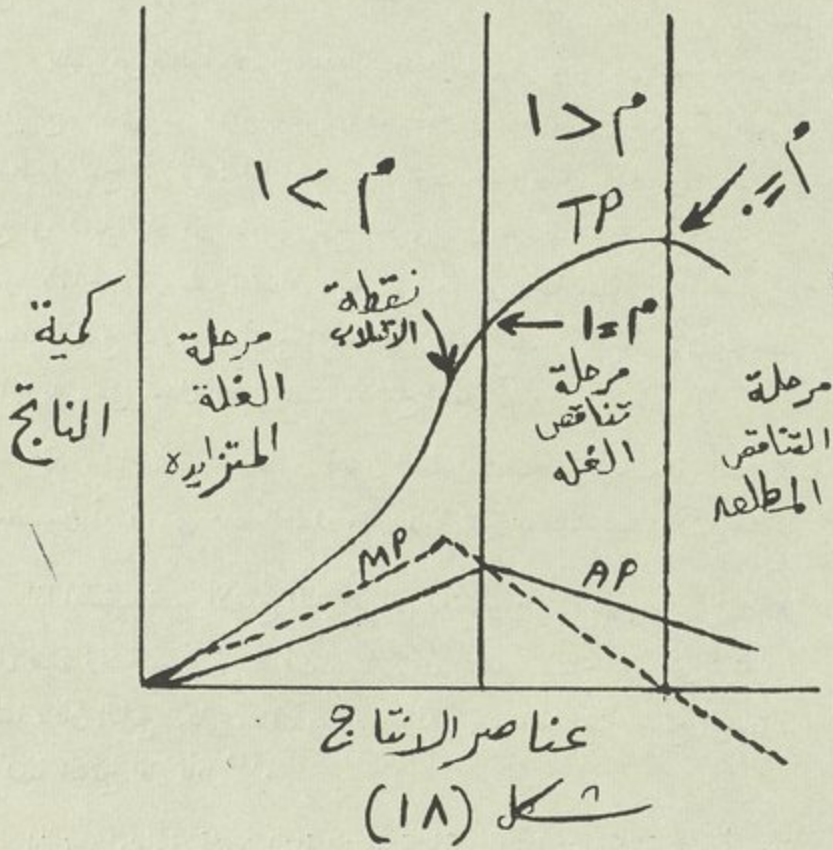

شكل (١٨)

ويمكن تقسيم الانتاج الى ثلاث مراحل او ثلاث مناطق : المنطقة الاولى هى منطقة الغلة المتزايدة حيث يكون فيها الناتج الكلي فى زيادة بصورة متزايدة والناتج الحدي ومتوسط الانتاج فى ازدياد ايضا .

والمرحلة الثانية يكون الناتج الكلي فى زيادة بصورة متناقصة بينما معدل الانتاج والناتج الحدي فى هبوط . وفى نهاية هذه المنطقة او المرحلة يبلغ الناتج الحدي صفرا بينما يبلغ الناتج الكلي اعلى نقطة أو مستوى .

والمرحلة الثالثة هى مرحلة التناقص المطلق للغلة حيث يبدأ الناتج الكلي

بالهبوط وكذلك معدل الانتاج • اما الناتج الحدي فأنه يصبح سالبا أى انه يقطع المحور الافقي ويستمر نازلا للاسفل •

ويظهر من منطوق قانون الغلة المتناقصة الذى مر ذكره ان صيغته تحتوي على الناتج الحدي بينما يذكر بعض الاقتصاديين منطوق القانون بأستعمال مفهوم متوسط الانتاج كالآتي : اذا اضيفت وحدات متساوية ومتعاقبة من عنصر انتاج الى كمية ثابتة من عناصر انتاج اخرى فأن متوسط انتاج كل وحدة من عنصر الانتاج المتغير سوف تتناقص بعد الوصول الى نقطة معينة(٢) • وقد ذكر متوسط الانتاج بدلا من الناتج الحدي فى صيغة منطوق القانون لان متوسط الانتاج يدل على معدل كفاءة عنصر الانتاج المتغير(٣) •

وقد تختلف صيغة منطوق قانون الغلة المتناقصة من كتاب الى آخر الا ان مضمون أو فحوى هذه الصيغة واحدة لا تتغير ، كالتعريف الآتي مثلا :

اذا اضيف عنصر الانتاج المتغير بزيادات متساوية Equal Increments خلال فترة زمنية معينة من الوقت بينما كانت عناصر الانتاج الاخرى ثابتة فى كميتها ، فأن الناتج الكلي سوف يزداد ، ولكن بعد نقطة معينة تصبح الزيادات فى كمية الناتج اقل فأقل(٤) •

ان نص منطوق قانون الغلة المتناقصة يذكر كيفية تغير كمية ناتج أو غلة عنصر الانتاج المتغير لا الثابت • فالمقصود بمتوسط الانتاج هو معدل غلة عنصر الانتاج المتغير • أن غلة عناصر الانتاج الثابتة كما يلاحظ فى جدول الانتاج السابق تستمر فى الزيادة ما دام الناتج الكلي فى زيادة وتتناقص عندما يتناقص الناتج الكلي تناقصاً مطلقاً (فى المرحلة الثالثة من الانتاج) ويصل عنصر

(2) Blodgett, R. H., Our Expanding Economy., P. 153.
(3) Ibid, P. 148.
(4) Leftwich, R. H., Op. Cit., P. 109

الانتاج الثابت الى اعلى معدل من الكفاءة فى الانتاج فى نهاية المرحلة الثانية من الانتاج أي عند قمة الناتج الكلي •

ان بداية مرحلة الغلة المتناقصة تبدأ من قمة متوسط الانتاج لان تناقص انتاجية عنصر الانتاج المتغير يبدأ من هذه النقطة • الا ان البعض يعتبر بدايتها من نقطة الانقلاب على الناتج الكلي (وهي تقابل قمة الناتج الحدي) • الا ان المتفق عليه هو أن بداية هذه المرحلة ترسم من قمة متوسط الانتاج كما هو موضح في شكل (١٨) •

شروط قانون الغلة المتناقصة :

ان صحة القانون تتوقف على توفر شروط يجب تحققها • ان الوصول الى النقطة التي تبدأ بعدها الغلة بالتناقص يقتضي :ـ

١ ـ وجود عناصر انتاج ثابتة • حيث يمكن تجنب الوصول الى مرحلة الغلة المتناقصة اذا كانت جميع عناصر الانتاج متغيرة •

٢ ـ استعمال وحدات كافية من عنصر الانتاج المتغير تضاف بصورة متعاقبة الى عناصر الانتاج الثابتة • فأذا استعملت وحدات قليلة من عنصر الانتاج المتغير او استعملت كميات منه تتناسب مع كمية عناصر الانتاج الثابتة فأن الناتج الحدي ومتوسط الانتاج قد يستمران فى الزيادة لفترة من الوقت دون بلوغ نقطة او مرحلة تناقص الغلة •

ويضيف بعض الاقتصاديين الى هذا الشرط أن عنصر الانتاج المتغير يضاف الى عناصر الانتاج الثابتة بنسب مختلفة لا ثابتة ، فأذا استعملنا عنصرين بنسب ثابتة كما فى حالة اتحاد غاز الاوكسجين مع

الهيدروجين مثلا فأن الناتج وهو الماء يزيد بنسبة ثابتة لا نسب متغيرة وفى هذه الحالة يكون الناتج الحدي صفرا[٥].

كما ان وحدات عنصر الانتاج المتغير تبقي متجانسة النوعية خلال فترة عملية الانتاج .

٣ ـ ثبات مستوى التقنية بدون تغيير خلال فترة عملية الانتاج لان ادخال تحسينات او طرق جديدة فى الانتاج من شأنها تأخير مرحلة الغلة المتناقصة .

علاقة الناتج الحدى بمتوسط الانتاج :

يتبين من جدول الانتاج السابق أن هناك علاقة بين متوسط الانتاج والناتج الحدي يمكن تلخيصها كما يأتى :

اذا كان الناتج الحدى اعلى من متوسط الانتاج كما فى المنطقة أو المرحلة الاولى (مرحلة الغلة المتزايدة) فأن معدل الانتاج يزداد .

واذا كان الناتج الحدى أقل من متوسط الانتاج كما فى المنطقة أو المرحلة الثانية (مرحلة تناقص الغلة) فأن متوسط الانتاج يتناقص .

اما اذا كان الناتج الحدى مساو لمعدل الانتاج (نهاية المنطقة الاولى) فمعنى هذا ان معدل الانتاج قد بلغ اعلى حد له .

مرونة الانتاج :

هي مقياس للتغير الذى يحصل فى الناتج الكلي نتيجة للتغير الذي

---

(5) Stigler; G. J., Op. Cit., P. 112.

يحصل فى عناصر الانتاج • أى ان

$$م = \frac{\Delta ص}{ص} \div \frac{\Delta س}{س}$$

وفى منطقة الغلة المتزايدة نجد ان مكافىء المرونة م اكثر من واحد بينما في منطقة الغلة المتناقصة تكون م أقل من واحد • وفى نهاية المرحلة الاولى وبداية المرحلة الثانية اى فى النقطة التى يبلغ فيها معدل الانتاج اعلى حد له نجد ان م = ١ •

اوجد مرونة الانتاج عندما تزيد عناصر الانتاج من ٢ الى ٣ ويزداد الناتج الكلي من ١٠ الى ١٨ • نجد فى هذه الحالة ان م = ٦و١ • أى اننا اذا زدنا عناصر الانتاج بنسبة ١٪ فأن الناتج الكلي يزداد فى هذه الحالة بنسبة ٦و١٪ • أما فى مرحلة التناقص المطلق للغلة فأن م قيمة سالبة اى اقل من الصفر ، لانها تساوى صفرا فى النقطة التى يبلغ فيها الناتج الكلي اعلى حد له قبل ان يأخذ فى التناقص المطلق •

٢ ـ الكلفة :

ويمكن ان نحصل من جدول الانتاج السابق على جدول آخر هو جدول الكلفة بأن نفترض ان كلفة عنصر الانتاج المتغير الواحد عشرة دنانير وكلفة عنصر الانتاج الثابت خمسة عشر دينارا • عندئذ نستطيع ان نحصل على جدول الكلفة ادناه •

ان الجدول يحتوى على ثلاثة انواع من الكلفة الكلية هي : الكلفة الكلية المتغيرة والثابتة والكلية • ويحتوى كذلك على ثلاثة انواع من متوسط (معدل) الكلفة هي : متوسط الكلفة المتغيرة والثابتة والكلية •

الكلفة الكلية المتغيرة	الكلفة الكلية الثابتة	الكلفة الكلية	Δ ك	متوسط الكلفة الكلية	متوسط الكلفة المتغيرة	متوسط الكلفة الثابتة	الكلفة الحدية
١٠	٣٠	٤٠	—	١٠	٢و٥	٧و٥	—
٢٠	٣٠	٥٠	١٠	٥	٢	٣	١و٦٧
٣٠	٣٠	٦٠	١٠	٣و٣٤	١و٦٧	١و٦٧	١و٢٥
٤٠	٣٠	٧٠	١٠	٢و٥	١و٤٣	١و٠٧	١
٥٠	٣٠	٨٠	١٠	٢	١و٢٥	٠و٧٥	٠و٨٣
٦٠	٣٠	٩٠	١٠	١و٨٠	١و٢٠	٠و٦٠	١
٧٠	٣٠	١٠٠	١٠	١و٨٢	١و٢٧	٠و٥٥	٢
٨٠	٣٠	١١٠	١٠	١و٨٩	١و٣٨	٠و٥١	٣و٣٣
٩٠	٣٠	١٢٠	١٠	٢	١و٥٠	٠و٥٠	٥
١٠٠	٣٠	١٣٠	١٠	٢و١٧	١و٦٧	٠و٥٠	∞
١١٠	٣٠	١٤٠	١٠	٢و٤١	١و٨٩	٠و٥٢	—

ويمكن استخراج انواع الكلفة فى الجدول كالاتى :

الكلفة الكلية المغيرة = عناصر الانتاج المتغيرة × كلفة عنصر الانتاج المتغير الواحد .

الكلفة الكلية الثابتة = عنصر الانتاج الثابت × كلفة عنصر الانتاج الثابت .

الكلفة الكلية = الكلفة الكلية المتغيرة + الكلفة الكلية الثابتة .

الكلفة الكلية الثابتة = الكلفة الكلية − الكلفة الكلية المتغيرة .

الكلفة الكلية المتغيرة = الكلفة الكلية − الكلفة الكلية الثابتة .

متوسط الكلفة المتغيرة = الكلفة الكلية المتغيرة ÷ الناتج الكلي .

متوسط الكلفة الثابتة = الكلفة الكلية الثابتة ÷ الناتج الكلي .

متوسط الكلفة الكلية = الكلفة الكلية ÷ الناتج الكلي = متوسط الكلفة المتغيرة + الكلفة الثابتة •

اما الكلفة الحدية فهى التغير فى الكلفة الكلية المتأتي من انتاج وحدة واحدة اقل أو اكثر من الناتج الكلي ولهذا تكون الكلفة الحدية

$$\text{ك ح} = \frac{\Delta \text{ ك ك}}{\text{الناتج الحدي}}$$

اى ان الكلفة الحدية $= \frac{\text{ك}_{٢}\text{ك}_{٢} - \text{ك}_{١}\text{ك}_{١}}{\text{الناتج الحدي}}$

ونلاحظ فى شكل (١٩) منحنيات الكلفة الكلية الثابتة والمتغيرة والكلية وفي شكل (٢٠) منحنيات متوسط الكلفة الكلية والثابتة والمتغيرة والحدية ،

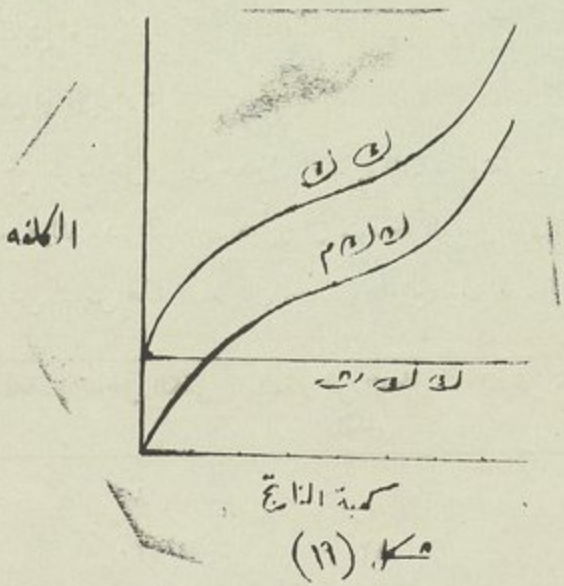

شكل (١٦)

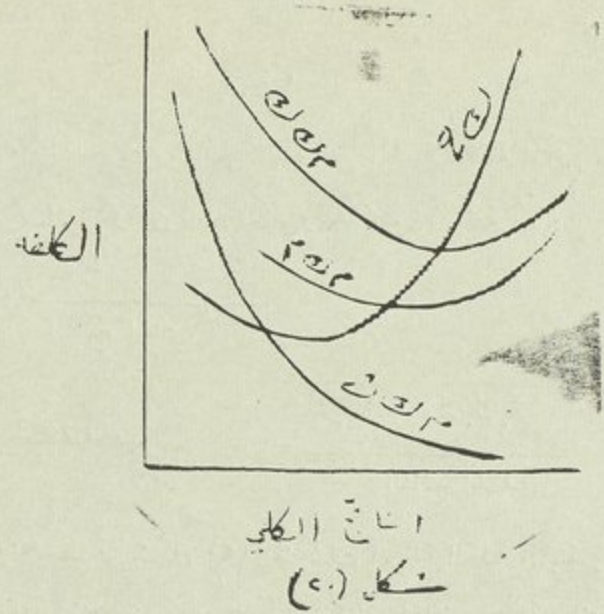

شكل (٥٠)

واشكال هذه المنحنيات هى الاشكال العامة لها وليست مبنية على اساس جدول الكلفة السابق ٠

٣ ـ الدخل او الايراد :

نرجع مرة اخرى الى جدول الانتاج السابق ونفرض ان الناتج الكلي يباع بسعر ٢ للوحدة الواحدة ٠ أى ان متوسط الدخل (سعر البضاعة) = ٢٠ ونستطيع على اساس هذا السعر ان نحصل على جدول الدخل أو الايراد الاتي:

سعر السلعة	الدخل الكلي	التغير فى الدخل الكلي	الدخل الحدي	الربح او الخسارة
٢	٨			- ٣٢
٢	٢٠	١٢	٢	- ٣٠
٢	٣٦	١٦	٢	- ٢٤

٢	٥٦	٢٠	٢	- ١٤
٢	٨٠	٢٤	٢	صفر
٢	١٠٠	٢٠	٢	+ ١٠
٢	١١٠	١٠	٢	+ ١٠
٢	١١٦	٦	٢	+ ٦
٢	١٢٠	٤	٢	صفر
٢	١٢٠	صفر	-	—

اما الدخل الحدى فهد الدخل الناتج من بيع وحدة واحدة اضافية من الناتج الكلي أي أن الدخل الحدي =

$$\frac{\Delta \text{ الدخل الكلي}}{\text{الناتج الحدي}} = \frac{TR_2 - TR_1}{MP} =$$

ولما كنا قد افترضنا سعرا واحدا لكميات مختلفة من البضاعة (اى اننا افرضنا ظروف المنافسة الحرة الكاملة) لهذا نجد ان الدخل الحدى يساوي متوسط الدخل (AR = MR) .

تعيين احسن مستوى للانتاج :

والان نستطيع ان نعين احسن مستوى للانتاج بأن نجمع بين منحنيات الكلفة والدخل فى شكل واحد • ان احسن مستوى للانتاج هو المستوى الذى تتساوى عنده الكلفة الحدية مع الدخل الحدى • ففى الشكل (٢١) نلاحظ ان خط السعر الذى يمثل الدخل الحدى ايضا هو فى مستوى أعلى من مستوى الكلفة الحدية فى بداية عملية الانتاج ثم يلتقى منحنى الكلفة الحدية بخط السعر فى نقطة هـ ومن هذه النقطة ننزل عمودا على المحور الافقي لتحديد احسن كمية من الناتج • ان نقطة هـ هى النقطة التى تتساوى عندها الكلفة الحدية

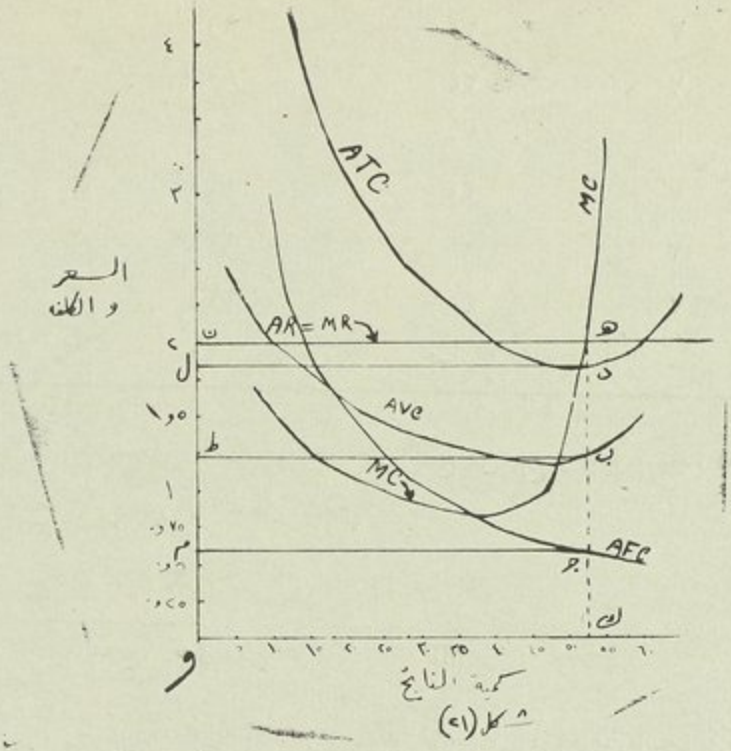

شكل (٤١)

مع الدخل الحدى ، واحسن مستوى للانتاج هو عند هذا المستوى • فالكلفة الحدية هي كلفة انتاج الوحدة الحدية (الاضافية او الاخيرة) من الناتج الكلي والدخل الحدى هو الدخل الذى يحصل عليه المنتج عند بيع هذه الوحدة الحدية ، وتساويهما معناه ان المنتج قد حصل على دخل من بيع الوحدة الحديه مساو لتكاليف انتاج هذه الوحدة أى أنه وصل الى مستوى لا ربح فيه ولا خسارة فى انتاج الوحدة الحدية من الناتج • اننا نلاحظ فى الشكل اعلاه ومن جداول الكلفة والدخل ان مستوى الدخل الحدى اعلى من مستوى الكلفة الحدية فى بدء عملية الانتاج أى أن MR > MC ومعنى هذا ان المنتج يحصل على دخل من انتاج وبيع الوحدة الحدية اكثر مما يتحمل من كلفة انتاجها ويستمر على هذه الحال الى ان يصل الى مستوى يتساوى فيه الدخل

الحدى مع الكلفة الحدية وهو المستوى الذى لا ربح ولا خسارة فيه عند انتاج الوحدة الحدية من الناتج • وبعد هذا المستوى نلاحظ ان مستوى الكلفة الحدية يكون اعلى من مستوى الدخل الحدى MR < MC ومعنى هذا ان المنتج يتحمل كلفة عند انتاج الوحدة الحدية من الناتج اكثر مما يحصل على دخل عند بيعها • فالمنتج يتجنب الوصول الى هذا المستوى الاخير ويقف عند المستوى الذى تتساوى فيه الكلفة الحدية مع الدخل الحدى • ونلاحظ من جداول الكلفة والدخل ومن الشكل اعلاه ان احسن مستوى للانتاج (احسن مستوى للانتاج (احسن كمية يحصل منها المنتج على اكبر قدر ممكن من الربح) هى ٥٥ وحدة من الناتج الكلي •

ان العمود النازل من هـ على المحور الافقى يمر بمتوسط الكلفة الكلية• ومن نقطة المرور ننزل عمودا على المحور العمودى (الصادى) لنقرأ متوسط الكلفة الكلية لكل وحدة من الناتج عند احسن مستوى للانتاج • وبهذا نستطيع ان نستخرج الكلفة الكلية بضرب هذا الرقم بالكمية التى تمثل احسن مستوى للانتاج • والعمود الذى يحدد احسن مستوى للانتاج يمر بمتوسط الكلفة المتغيرة ومتوسط الكلفة الثابتة • ومن نقطة المرور هذه ننزل عمودا على محور الصادات لنقرأ متوسط الكلفة المتغيرة والثابتة •

فنقطة (ل) هى متوسط كلفة انتاج كل وحدة من الناتج الذى قلنا انه احسن مستوى للانتاج و (ل × ٥٥) هو الكلفة الكلية•وط هو متوسط الكلفة المتغيرة عند احسن مستوى الانتاج • وحاصل ضرب (ط × ٥٥) يعطينا الكلفة الكلية المتغيرة ، وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط الكلفة الثابتة والكلفة الكلية الثابتة • اما الدخل الكلي فهو حاصل ضرب (ن × ٥٥) لان ن هنا هي سعر السلعة • ومساحة الشكل الرباعي الكبيرة تمثل الدخل الكلي اما

هـ د ل ن فتمثل الدخل الصافى (ربح اقتصـــادى Economic Profit) وهو الفرق بين الدخل الكلي والكلفة الكلية .

ان مساحات الاشكال الرباعية فى شكل (٢١) تمثل ما يأتي :

مساحة الشكل الرباعى و ن هـ ك تمثل الدخل الكلي .

مساحة الشكل الرباعى و ل د ك تمثل الكلفة الكلية .

والفرق بين مساحتين الشكلين وهو المستطيل ل ن هـ د هو الربـــح الاقتصادي أو صافى الدخل .

ومساحة الشكل الرباعي و ط ب ك يمثل الكلفة الكلية المتغيرة .

ومساحة الشكل الرباعي و م ج ك تمثل الكلفة الكلية الثابتة .

والملاحظ فى شكل (٢١) ان العمود النازل من نقطة تقاطع الكلفـــة الحدية مع الدخل الحدي يحدد مستوى الانتاج بمقدار بين (٥٠) و (٥٥)وحدة بينما ذكرنا فى الجداول السابقة أن أحسن مستوى للانتاج هو (٥٥) وحدة . أن السبب فى ذلك هو أن الكلفة الحدية هى معدل الكلفة الحدية لكمية معينة من الناتج الحدى . أن كل رقم موجود فى عمود الكلفة الحدية من جدول الكلفة هو حاصل قسمة التغير فى الكلفة الكلية (وتسمى ايضا بالنفقة الحدية) على كمية الناتج الحدى ، فيكون حاصل القسمة معدل الكلفة الحدية لكل وحدة من وحدات الناتج الحدى . ولنأخذ مثلا على ذلك . عندما يزيد مســتوى الناتج الكلى من (٥٠) الى (٥٥) وحدة تكون كمية الناتج الحدى ٥ وحدات . ولما كان مقدار النفقة الحدية (١٠) دنانير ، تكون الكلفة الحدية عند هـــذا المستوى من الانتاج بمقدار (٢) ، وهذا معناه أن معدل الكلفة الحدية لكل وحدة من وحدات الناتج الحدي الخمسة هو بمقدار (٢) .

أشكال منحنيات الكلفة :

ونلاحظ ان شكل منحنى الكلفة الكلية المتغيرة هو مقلوب شكل منحنى

الناتج الكلي اي انه يزيد بصورة متناقصة فى البداية ثم يزيد بصورة متزايدة وسبب ذلك ان الناتج الكلي يزيد فى البداية بصورة متزايدة مما يسبب زيادة الكلفة الكلية المتغيرة بصورة متناقصة •

وعندما يزيد الناتج الكلي بصورة متناقصة (مرحلة الغلة المتناقصة) فمعنى هذا ان الكلفة الكلية المتغيرة تزيد بصورة متزايدة • أما شكل منحني الكلفة الكلية فأنه يشبه منحنى الكلفة الكلية المتغيرة لان الفرق بينهما هو كمية ثابتة • والمسافة بينهما هى الكلفة الكلية الثابتة • اما الكلفة الكلية الثابتة فهي تمثل بخط مستقيم مواز للمحور الافقي لانها ثابتة مع اختلاف مستوى الانتاج•

ان شكل منحنى متوسط الكلفة الثابتة هو قوس نازل الى الاسفل كلما

زاد مستوى الانتاج لأن م ك ث = $\frac{\text{الناتج الكلي}}{\text{ك ك ث}}$ فقيمة م ك ث تستمر

بالتناقص طالما كان الناتج الكلي فى ازدياد • واذا انخفض مستوى الناتج الكلي بعد ذلك (فى مرحلة التناقص المطلق للغلة) نجد ان قيمة م ك ث تعود فترتفع من جديد •

ولما كان م ك ك = م ك م + م ك ث نجد ان م ك م يقرب من م ك ك كلما ارتفع مستوى الناتج الكلى لأن الفرق بين متوسط الكلفتين هو متوسط الكلفة الثابتة ولما كان هذا الاخير فى تناقص كلما ارتفع مستوى الانتاج نجد ان م ك م يقترب من م ك ك كما هو موضح فى شكل (٢٠) •

يمكن القول بصورة عامة ان اشكال منحنيات متوسط الكلف يكون على شكل حرف U مفتوح اى ان الكلفة تتناقص فى مرحلة الغلة المتزايدة ثم تعود فترتفع فى مرحلة تناقص الغلة • أى ان سبب هذا الشكل هو تناقص الغلة • وسبب تناقص الغلة كما مر سابقا هو ان عناصر الانتاج المتغيرة لاتعوض عن عنصر الانتاج الثابت بصورة مستمرة والى ما لا نهاية •

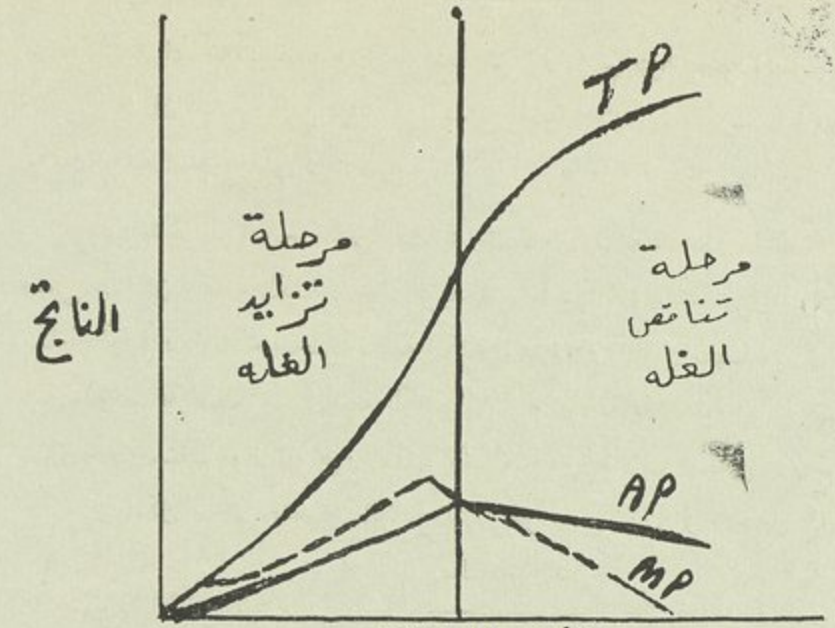
TP
مرحلة
تزايد
الغله
مرحلة
تناقص
الغله
الناتج
AP
MP
عناصر الانتاج

شكل (٣٤)

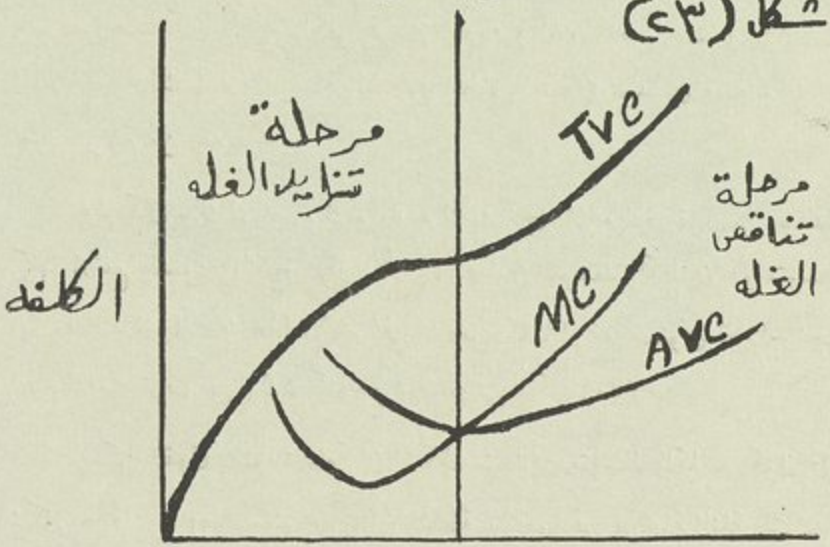
مرحلة
تزايد الغله
TVC
مرحلة
تناقص
الغله
MC
AVC
الكلفه
الناتج

شكل (٣٥)

تحليل منحنيات الكلفة :

ان منحنيات الكلفة هى فى الحقيقة معكوس او مقلوب منحنيات الانتاج فمنحني الكلفة الكلية المتغيرة هو مقلوب منحنى الناتج الكلى • ومنحنى الكلفة الحدية هو مقلوب الناتج الحدى ومنحنى متوسط الكلفة المتغيرة هو مقلوب منحني متوسط الانتاج كما فى الشكلين (٢٢) و (٢٣) •

والان نريد أن نعرف الاسباب التى تجعل مثل هذه العلاقة بين منحنيات الكلفة والناتج •

نرى فى جدول الانتاج والكلفة فى الصفحة التالية أن لدينا دالة انتاج جديدة مذكورة فى العمود الاول والثانى من الجدول ، وان كلفة عنصر الانتاج المتغير الواحد عشرة دنانير وكلفة عناصر الانتاج الثابتة خمسة عشر دينارا ، وتظهر باقى اعمدة الانتاج والكلفة التى استخرجت بنفس الطريقة التى مرت بنا فى الجداول السابقة •

وبعد امعان النظر في هذا الجدول تنتقل الى الجدول الاخر وهو جدول تحليل الكلفة • وتظهر فى هذا الجدول الاخير قسم من الاعمدة المذكورة فى الجدول السابق ، وهى الاعمدة التى نحتاجها فى تحليل منحنيات الكلفة التالية :ـ

١ ـ منحنى متوسط الكلفة الكلية :

يبدأ هذا المنحنى بالتناقص فى البداية لان كلا من م ك م و م ك ث يتناقص فى مرحلة الغلة المتزايدة • ثم يبدأ منحنى م ك ك بالزيادة فى المرحلة التالية (مرحلة الغلة المتناقصة) بالرغم من أن م ك ث يستمر في النقصان لان الزيادة فى م ك م اكثر من النقصان في م ك ث • ان هذه الفكرة تظهر فى الاعمدة الثلاثة الاولى من جدول تحليل الكلفة •

٢ ـ منحنى متوسط الكلفة المتغيرة :

يبدأ هذا المنحنى بالتناقص فى البداية لان نسبة التغير فى الناتج الكلي

جـدول الانتاج والكلفـة

عناصر الانتاج المتغيرة	الناتج الكلي	متوسط الانتاج	الناتج الحدي	الكلفه الكلية الثابته	الكلفة الكلية المتغيرة	الكلفة الكلية	متوسط الكلفة الثابتة	متوسط الكلفة المتغيرة	متوسط الكلفه الكلية	النفقة الحدية (△ ك ك)	الكلفة الحدية
١	٥	٥	٥	١٥	١٠	٢٥	٣	٢	٥	١٠	٢
٢	١٢	٦	٧	١٥	٢٠	٣٥	١و٢٥	١و٦٧	٢و٩٢	١٠	١و٤٣
٣	٢٢	٧و٣٣	١٠	١٥	٣٠	٤٥	٠و٦٨	١و٣٦	٢و٠٤	١٠	١
٤	٣٥	٨و٧٥	١٣	١٥	٤٠	٥٥	٠و٤٣	١و١٤	١و٥٧	١٠	٠و٧٧
٥	٥٠	١٠	١٥	١٥	٥٠	٦٥	٠و٣٠	١	١و٣٠	١٠	٠و٦٧
٦	٦٨	١١و٣٣	١٨	١٥	٦٠	٧٥	٠و٢٢	٠و٨٨	١و١٠	١٠	٠و٥٦
٧	٨٣	١١و٨٦	١٥	١٥	٧٠	٨٥	٠و١٨	٠و٨٤	١و٠٢	١٠	٠و٦٧
٨	٩٣	١١و٦٢	١٠	١٥	٨٠	٩٥	٠و١٦	٠و٨٦	١و٠٢	١٠	١
٩	١٠٠	١١و١١	٧	١٥	٩٠	١٠٥	٠و١٥	٠و٩٠	١و٠٥	١٠	١و٤٣
١٠	١٠٠	١٠	صفر	١٥	١٠٠	١١٥	٠و١٥	١	١و١٥	١٠	∞

جدول تحليل الكلفة

(١)			(٢)		(٣)		(٤)	
△ م ك ث	△ م ك م	م ك ك	△ ك ك م ٪	△ الناتج الكلي ٪	م ك م	متوسط الانتاج	الناتج الحدي	الكلفة الحدية
		٥			٢	٥	٥	٢
-٧٥و١	-٣٣و٠	٩٢و٢	١٠٠	١٤٠	٦٧و١	٦	٧	٤٣و١
-٥٧و٠	-٣١و٠	٠٤و٢	٥٠	٨٣	٣٦و١	٣٣و٧	١٠	١
-٢٥و٠	-٢٢و٠	٥٧و١	٣٣	٥٩	١٤و١	٧٥و٨	١٣	٧٧و٠
-١٣و٠	-١٤و٠	٣٠و١	٢٥	٤٣	١	١٠	١٥	٦٧و٠
-٠٨و٠	-١٢و٠	١٠و١	٢٠	٣٦	٨٨و٠	٣٣و١١	١٨	٥٦و٠
-٠٤و٠	-٠٤و٠	٠٢و١	١٧	٢٢	٨٤و٠	٨٦و١١	١٥	٦٧و٠
-٠٢و٠	+٠٢و٠	٠٢و١	١٤	١٢	٨٦و٠	٦٢و١١	١٠	١
-٠١و٠	+٠٤و٠	٠٥و١	١٢	٨	٩٠و٠	١١و١١	٧	٤٣و١
صفر	+١٠و٠	١٥و١	١١	صفر	١	١٠	صفر	∞

اكبر من نسبة التغير فى الكلفة الكلية المتغيرة ($\frac{\Delta \text{ ك ك م}}{\text{ك ك م}}$ ٪) • بعد ذلك يبدأ هذا المنحنى بالارتفاع في مرحلة الغلة المتناقصة لان نسبة التغير فى الكلفة الكلية المتغيرة اكبر من نسبة التغير فى الناتج الكلي • وهذه الفكرة تظهر فى القسم الثانى من جدول تحليل الكلفة •

٣ ـ علاقة م ك م بمتوسط الانتاج :

لو نظرنا الى القسم الثالث من جدول تحليل الكلفة لرأينا ان أخفض نقطة موجودة فى م ك م هى النقطة التى تقابل أعلى نقطة على متوسط الانتاج• أى ان اخفض نقطة موجودة على منحنى م ك م تمثل النقطة التى تبدأ فيها مرحلة الغلة المتناقصة (يبدأ متوسط الانتاج من بعدها بالتناقص) • وهذه الفكرة موضحة ايضا فى شكل (٢٢) وشكل (٢٣) • نرى فى هذه الشكلين ان م ك م فى تناقص عندما يكون متوسط الانتاج فى تزايد وذلك فى مرحلة الغلة المتزايدة • وعندما يكون معدل الانتاج فى تناقص يكون منحنى م ك م فى تزايد وذلك فى مرحلة الغلة المتناقصة •

أي ان شكل منحنى متوسط الانتاج هو مقلوب شكل منحنى م ك م •

٤ ـ أما فى القسم الرابع من جدول تحليل الكلفة فنرى ان الكلفة الحدية تتناقص عندما يكون الناتج الحدي فى تزايد • ونرى كذلك فى الشكلين (٢٢) و (٢٣) أن منحنى الكلفة الحدية هو مقلوب منحنى الناتج الحدي •

بقيت ملاحظة مهمة عن الكلفة الحدية وهي ان هذه الكلفة هي كلفة حدية متغيرة فقط اى ان الكلفة الثابتة ليست لها علاقة بالكلفة الحدية ذلك

لان ك ح = $\frac{\Delta \text{ ك ك}}{\text{الناتج الحدي}}$ •

ولو رجعنا الى جدول الانتاج والكلفة السابقة لرأينا ان التغير فى الكلفة الكلية مساو للتغير فى الكلفة الكلية المتغيرة أى أن Δ ك ك = Δ ك ك م . وسنستفيد من هذه الحقيقة فى دروس قادمة .

قراءات مقترحة حول الفصل السادس

1. Blodgett,R. H., **Our Expanding Economy.** Chapter 16: Supply and Cost of Production, p. 272 - 287.
2. Leftwich, R. H., **The Price System and Resource Allocation.** Chapter 7: The Principles of Production, p. 107 - 119.
3. Stigler, G. J., **The Theory of Price.** Chapter 6. The Nature of Costs and the Production Function.

الفصل السابع
المنتج فى سوق المنافسة الحرة التامة

قبل التطرق الى دراسة موقف المنتج وسلوكه في هذه السوق يحسن بنا أن نوضح المقصود بكلمة سوق •

يعرف السوق بأنه مجموعة من الباعة والمشترين على اتصال ببعضهم البعض الآخر ، لتكوين سعر معين للسلعة • وهذا الاتصال قد يكون فى مكان معين هو السوق او قد يكون عن طريق التلفون أو البريد او الصحف أو المقابلة فى المعارض مثلا أو عن طريق نشر المعلومات التسويقية بالراديو • يظهر من هذا ان السوق ليس بالضرورة مكانا معينا انما يشترط أن يكون هناك باعة ومشترين على اتصال ببعضهم البعض الآخر ، لان هذا الاتصال يعوض عن تلاقيهم فى مكان معين • ان اتصال الباعة والمشترين معناه تقابل قوى العرض والطلب حيث يمثل البائع قوة العرض بينما يمثل المشترى قوة الطلب • ويتكون سعر للسلعة فى السوق عندما تتفاعل قوى العرض والطلب أي عندما يتم الاتصال بين الباعة والمشترين •

لقد مر بنا فى صفحات سابقة خصائص سوق المنافسة الحرة التامة •(١) وهناك أيضا مفهوم السوق التامة Perfect Market وهي سوق تتوفر فيها خصائص أو شروط المنافسة الحرة التامة •

ان ما يميز هذه السوق هو أن هناك سعر واحد البضاعة من نوع معين فى جميع ارجاء السوق •

ان سعر البضاعة يكون واحدا في هذه السوق اذا اضفنا أو طرحنا منها تكاليف النقل • ان الفرق بين سعر سلعة معينة فى مكان معين فى

---

(١) هذه الخصائص مذكورة تحت عنوان الطلب فى سوق المنافسة الحرة التامة ص ٣٨ ـ ٣٩ •

هذه السوق وسعر نفس السلعة فى مكان آخر فى نفس السوق يجب أن تكون مساوية لتكاليف نقل السلعة لكي تسمى السوق سوقا كاملة • ويشترط هنا معرفة الباعة والمشترين بأحوال هذه السوق وذلك بقربهم من بعضهم البعض أو باتصالاتهم الدائم ببعضهم عن طريق التلفون او الراديو أو التلغراف أو المكاتبة أو الصحف أو غيرها من وسائل الاتصال • ان بيع وشراء سلعة معينة فى السوق الكاملة قد يتم في فترات زمنية مختلفة وقد يختلف السعر فى هذه الفترات الا ان السوق الكاملة يمتاز بوجود سعر واحد لسلعة معينة بالرغم من اختلاف الزمن واذا كان هناك فرق في السعر فهذا الفرق مساو لتكاليف خزن السلعة من وقت الفائض الى الوقت الذى يحتاجها المشتري فيه• فالفروق بين الاسعار خلال الفترات الزمنية المختلفة ، يعود الى وجود هذه التكاليف ، بحيث اننا لو اضفنا أو طرحنا هذه الفروق من الاسعار الموجودة فى السوق لبقي هناك سعر واحد لسلعة معينة •

فاذا كان سعر سلعة ١٠٠ فلس للكغم الواحد فى موسم معين واصبح سعرها بعد اربعة اشهر ١٣٠ فلسا للكغم فى مكان ما و ١٢٠ فلسا فى مكان آخر ، وكانت تكاليف خزن البضاعة ٢٠ فلسا للكغم الواحد فنجد فى هذه الحالة ان الكميات التى يشتريها المشتري تقل في المكان الذى يكون فى سعر السلعة ١٣٠ فلسا لانه يستطيع الحصول على نفس السلعة بسعر أقل في المكان الثاني مما يؤدي الى هبوط السعر فى المكان الاول حتى يتساوى مع السعر الآخر •

ففى هذا المثل نجد ان كلفة خزن السلعة هي ٢٠ فلسا للكغم الواحد فاذا بيعت هذه السلعة بسعر أعلى من ١٢٠ فلسا فى بعض أرجاء السوق فمعنى هذا ان هناك فروقا فى الاسعار وان سبب هذه الفروق قد يعود الى وجود فروق في كلفة خزن البضاعة أو عدم معرفة البائع أو المشتري بأحوال السوق ، أو استغلال الوسيط أو الدلال للبائع أو المشتري • أى ان السوق

تمتاز بكونها سوقا غير كاملة • والآن نعود الى ما انتهينا اليه فى نهاية الفصل السابق •

ان المنتج فى الحالة التي وصفناها فى ذلك الفصل يستطيع أن يحقق ارباحا لأن مستوى السعر (ن) فى هذه الحالة سعر مناسب • اما لو هبط السعر الى مستوى (ل) لأختفت الارباح وفى هذه الحالة لا يحصل المنتج على ربح بل على العوائد الاعتيادية لعناصر الانتاج ، وهذا يكفي لاستمراره فى عملية الانتاج في الأجل القصير والطويل أيضا • ولو هبط سعر السلعة الى مستوى أقل من (ل) لتحمل المنتج خسارة بعض الكلفة الثابتة ، وهو وضع يستطيع المنتج تحمله فى الاجل القصير على أمل ان تتحسن الأوضاع ويعود السعر الى سابق مستواه في السوق اما لو استمر هذا الوضع على حاله فى الاجل الطويل لاضطر المنتج التوقف عن الانتاج لان الاستمرار معناه تآكل رأس المال الثابت • ان المنتج فى سوق المنافسة الحرة التامة لا يملك فى الحقيقة قدرة على تغيير مستوي السعر • والوسيلة الوحيدة المتوفرة لديه لتجنب الخسارة أو للحصول على ربح اقتصادي فى الأجل القصير هو تخفيض كلفة الانتاج عن طريق تحقيق كفاءة اكثر والكفاءة فى الانتاج معناها أحد أمرين :

١ – اعادة مزج عناصر الانتاج بطريقة أحسن من قبل للحصول على كمية اكبر من الناتج بنفس كمية عناصر الانتاج •

٢ – أو الحصول على نفس كمية الناتج بعناصر أنتاج اقل من السابق • وتحقيق اية واحدة من الحالتين تعني تخفيض كلفة الانتاج •

ان وضع المنتج في سوق المنافسة الحرة التامة يختلف اختلافا كبيرا فى فترة الاجل القصير عن فترة الاجل الطويل •

ففي فترة الاجل القصير توجد عناصر انتاج ثابتة كوجود مساحة محدودة من الارض فى حالة الانتاج الزراعي أو وجود ماكنة ذات طاقة انتاجية معينة فى حالة الانتاج الصناعي • واذا زاد الطلب على سلعة المنتج فانه يستطيع ان يتوسع فى الانتاج بصورة عمودية كأن يزيد غلة الدونم بأستعمال عناصر انتاج متغيرة اكثر من السابق ولكنه لا يملك الوقت الكافي للاستجابة لتغيرات الطلب باضافة عنصر أنتاج ثابت جديد • فهو لا يستطيع اضافة قطعة أرض جديدة أو اضافة ماكنة جديدة للمصنع فهذه الاضافات لا يمكن انجازها الا فى فترة الاجل الطويل • ولهذا السبب يصل الانتاج الى مرحلة الغلة المتناقصة فى فترة الاجل القصير لان قابلية عنصر الانتاج الثابت محدودة ، أي انه يستوعب كمية محدودة من عناصر الانتاج المتغيرة • وقد مر بنا في دراسة قانون الغلة المتناقصة ان من شروط هذا القانون وجود عناصر انتاج ثابتة ، حيث يمكن تجنب مرحلة الغلة المتناقصة بأضافة عنصر أنتاج ثابت آخر •

وفى فترة الاجل القصير هناك فروق بين المنتجين فى كلفة الانتاج سببها وجود مزايا لبعض المؤسسات الانتاجية على الاخرى ترجع بصورة رئيسية الى حصول بعض هذه المؤسسات على عناصر انتاج احسن نوعية من غيرها أو عناصر انتاج ذات كفاءة اعلى في الانتاج • وعناصر الانتاج ذات المزايا العالية أما يمكن اكثارها أو لا يمكن • فأذا كانت من النوع الذى يمكن تكثيره كمعدات رأس المال مثلا ، فأن كل المؤسسات تحصل على مثل هذه العناصر فى الاجل الطويل فتزول الفروق بين المنتجين وتصبح كلفة الانتاج واحدة • أما اذا كان ليس بالامكان الحصول على مثل هذه العناصر عن طريق اكثارها أو الحصول على شبيه لها كالأرض مثلا ، فأن المنافسة بين المؤسسات المختلفة للحصول عليها ترفع من سعرها بحيث لا تبقى هناك مزية أو فرق فى كلفة الانتاج بالنسبة للمؤسسة التى تستعملها •

وقد تنخفض كلفة الانتاج بسبب أستعمال طرق أنتاج أحسن ولكن

هذه الطرق يعم استعمالها فى الأجل الطويل ايضا بحيث لا تبقى مزية لمن استعملها اولا • فأذا كانت هذه ارضا زراعية خصبة أو ذات موقع ممتاز فأن المنافسة من شأنها ربع قيمة الاجار السنوي اذا كانت الارض مؤجرة • واذا كانت الارض يملكها المنتج نفسه فأنه يجد نفسه مضطرا لرفع الاجار الضمني Implicit Rent الى المستوى الذى يدفعه المنتجون الآخرون •

ومن المباديء الاقتصادية المهمة عن كلفة الانتاج هو المبدأ الذى ينص على ان كلفة عنصر الانتاج الذى تملكه مؤسسة انتاجية هي القيمة التي تكون المؤسسات الانتاجية الأخرى مستعدة لدفعها للحصول على ذلك العنصر • وهذا المبدأ يعرف بمبدأ تكاليف الفرص وسنأتي على شرحه بشيء من التفصيل فى هذا الفصل •

ان وجود الارباح الاقتصادية يشجع المنتجين على التوسع فى الانتاج ويحفز المنتجين الجدد على دخول الصناعة التى توجد فيها الارباح الاقتصادية مما يسبب هبوط السعر لزيادة العرض وارتفاع كلفة الانتاج بسبب التنافس على عناصر الانتاج وبالتالى أختفاء الارباح الاقتصادية فى الاجل الطويل • لذلك لا تبقى في سوق المنافسة الحرة التامة فى الاجل الطويل سوى الارباح الاعتيادية وهذا يكفي لاستمرار عملية الانتاج ، لان وجود الارباح الاقتصادية غير ضروري لاستمرار عملية الأنتاج •

ان غاية عملية الانتاج هو الحصول على عوائد مناسبة لعناصر الانتاج المشتركة فى عملية الانتاج وبهذا يميل سعر السلعة في هذه السوق الى أن يتساوى مع متوسط كلفة أنتاج فى الأجل الطويل ، كما فى شكل (٢٤) •

أما في حالة وجود الخسارة (شكل ٢٥) فيحدث العكس ، حيث يضطر المنتجون الذين ينتجون بخسارة ان يخرجوا من حقل الانتاج اذا استمرت الخسارة لفترة طويلة من الوقت ، وخروجهم يسبب قلة عرض السلعة المنتجة فيرتفع ثمنها • كما ان عناصر الانتاج التى كانوا يستعملونها تتحرر فيزداد

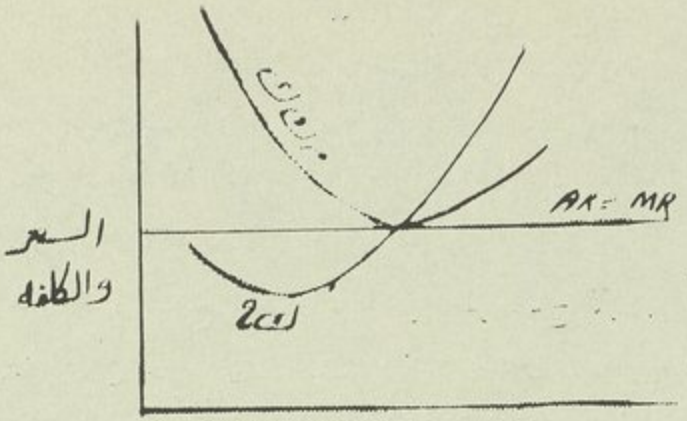
السعر
والكلفه
AR = MR
كمية الناتج

شكل (٤٤)

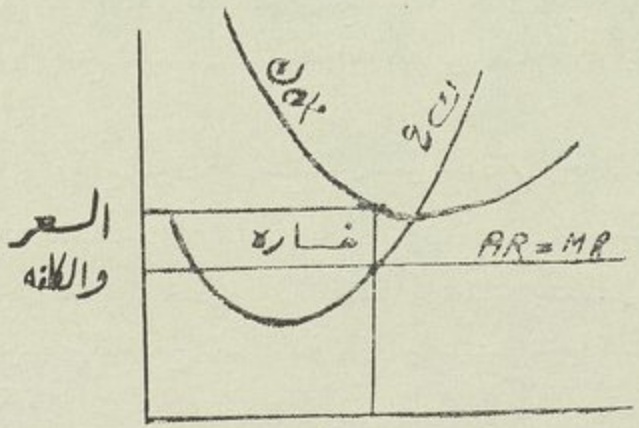
السعر
والكلفه
خسارة
AR = MR
كمية الناتج

شكل (٤٥)

عرضها وينخفض ثمنها أي تنخفض كلفة الانتاج • ان أرتفاع سعر السلعة المنتجة من جهة وانخفاض كلفة انتاجها من جهة اخرى يسببان زوال الخسارة لباقي المنتجين الذين يستمرون فى الانتاج فى الأجل الطويل ، ويعود وضع المنتج الفرد في السوق الى الحالة الموضحة فى شكل (٢٤) •

المنتج فى فترة الاجل الطويل :

فى هذه الفترة يستطيع المنتج ان يزيد من عنصر الانتاج الثابت اذا رأى هناك ما يبرر التوسع فى الانتاج كأن يزيد مساحة الارض أو يضيف ماكنة جديدة للمصنع • أى ان جميع عناصر الانتاج تصبح متغيرة لانها فترة طويلة نسبيا • وطول هذه الفترة هو نسبي لأن كل صناعة تحتاج الى وقت مناسب لاجراء التغيرات • وطول هذا الوقت قد يختلف من صناعة لأخرى • فهذه الفترة تكون اطول فى صناعة البواخر من فترة الأجل الطويل في صناعة السيارات وهذه الأخيرة تحتاج لفترة اطول لاحداث تغيرات فى الصناعة من الفترة التي تحتاجها الصناعة الجلدية مثلا •

وفي هذه الفترة يتساوى سعر التوازن مع متوسط الكلفة الكلية وكذلك مع الكلفة الحدية لجميع المؤسسات الانتاجية الداخلة فى الصناعة كما يظهر فى الشكل (٢٤) •

واستناداً على أوضاع السوق هذه صيغ قانون سعر المنافسة في الاجل الطويل Law of Long Run Competitive Price الذي ينص على ان سعر السلعة فى الاجل الطويل وتحت ظروف المنافسة الحرة التامة يميل الى التساوي مع متوسط كلفة انتاج تلك السلعة لكل المؤسسات الانتاجية الداخلة فى صناعة معينة •

ان مضمون هذا القول هو أن الارباح الاقتصادية تميل الى التلاشي فى فترة الاجل الطويل بالنسبة لجميع الوحدات الانتاجية التى تؤلف الصناعة كما ان هذه الوحدات لها متوسط كلفة انتاج متساوية •

ان الحجج التي يدلي بها أنصار المنافسة هو ان السعر الذي يدفعه المستهلك يكون مساويا لكلفة انتاج تلك السلعة بدون وجود ربح اقتصادي للمنتج كما ان هذه السوق تجبر المنتج على ان ينتج بكفاءة ليتنافس مع بقية المنتجين والا اجبر على الخروج من الصناعة أى انه لايبقى في الصناعة الا المنتج الكفوء .

منحنى الكلفة الحدية يعتبر منحنى العرض

ان المنتج ينظر الى سعر السلعة على اعتبار انه الدخل الحدي فى حالة المنافسة الحرة التامة ويساويه بالكلفة الحدية لتعيين احسن كمية يقوم بأنتاجها. ولهذا فهو يتبع النقاط التى تؤلف منحني الكلفة الحدية ويساويها بسعر السلعة أى انه يتبع هذا المنحنى لتحديد احسن مستوى للانتاج كما فى الشكل (٢٦). لذلك يعتبر منحنى الكلفة الحدية هو نفسه منحنى العرض بالنسبة للمنتج .

ان المنتج لا يستطيع أن يستمر فى الأنتاج حتى فى الاجل القصير أذا هبط مستوى سعر السلعة الى اقل من متوسط الكلفة المتغيرة لانه يخسر جميع الكلفة الثابتة مع جزء من الكلفة المتغيرة ويستطيع تجنب خسارة هذا الجزء من الكلفة المتغيرة بأن يتوقف عن الانتاج .

أما اذا كان توقفه سيؤدي الى خسارة أخرى اكبر من خسارة هذا الجزء من الكلفة المتغيرة ففى هذه الحالة يكون من الاحسن الاستمرار فى الانتاج بصورة وقتية ، كما يحدث في أفران معامل الصلب التى تبرد نتيجة التوقف عن العمل فيها وتتطلب نفقات كبيرة لأعادتها لوضعها السابق ، أو كما يحدث فى المعامل الكبيرة التي تحتاج الى صيانة مستمرة حيث يؤدي التوقف عن العمل فيها الى صرف نفقات اضافية لاعادتها لوضعها الطبيعي .

ان المنتج يستطيع ان يستمر فى الانتاج في الاجل القصير اذا خسر كل الكلفة الثابتة لأنه سيخسر هذه الكلفة فيما لو توقف عن الانتاج ايضا . لذلك فأن الحد الادنى للسعر الذى يقبل به المنتج فى الاجل القصير هو السعر

الذى يكون بمستوى اخفض نقطة موجودة على منحنى متوسط الكلفة المتغيرة• اى بمستوى د فى الشكل (٢٦) • أما لو هبط السعر الى مستوى اقل من هذا كمستوى هـ مثلا لتوقف المنتج حتى فى الاجل القصير لذلك يعتبر منحنى الكلفة الحدية منحنى العرض وذلك اعتبارا من اخفض نقطة على منحنى متوسط الكلفة المتغيرة فصاعدا ، حيث ينتج كميات مختلفة حسب مستوى الاسعار :

فهو ينتج ك$_{٢}$ عندما يكون السعر بمستوى د •

وينتج ك$_{٣}$ عندما يكون السعر بمستوى جـ •

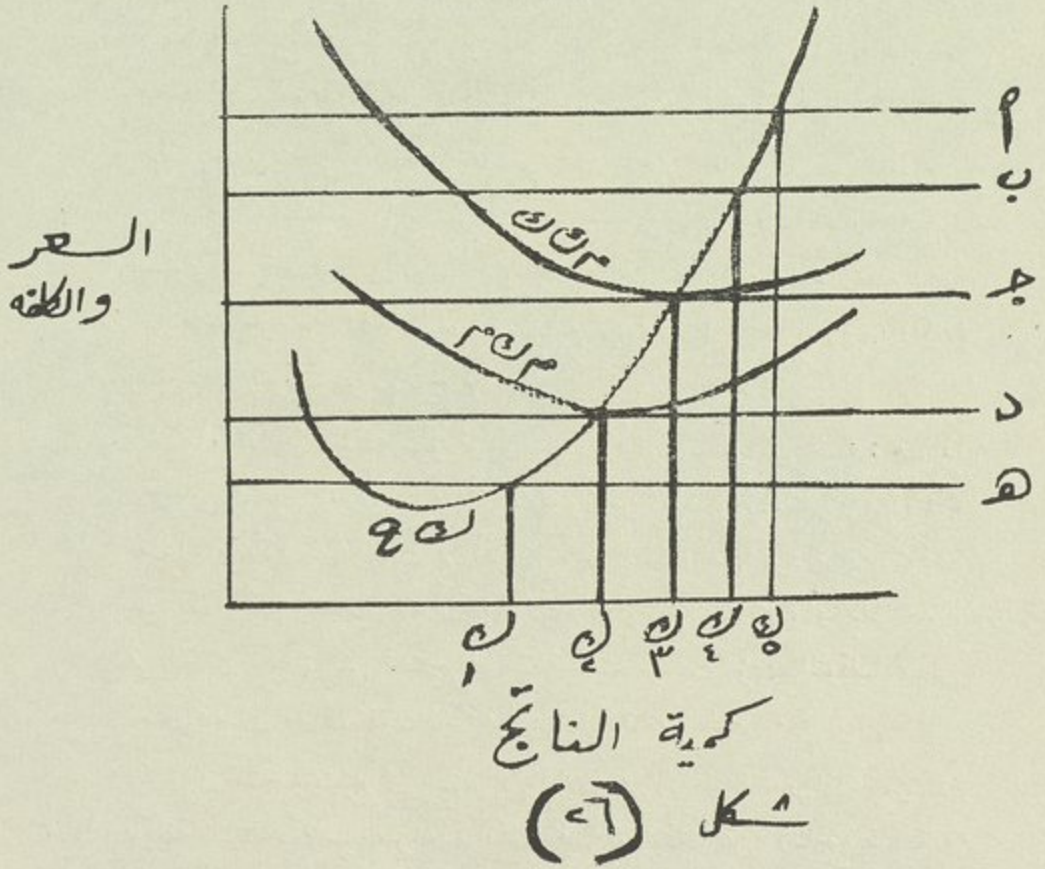

شكل (٢٦)

وينتج ك٤ عندما يكون السعر بمستوى ب .

وينتج ك٥ عندما يكون السعر بمستوى أ .

وهذه المستويات الأربع تكون أربع نقاط على منحنى العرض للمنتج . وعندما نوصل بين هذه النقاط نحصل على المنحنى .

مبدأ العوائد الحدية المتساوية

ومن المبادي المهمة التي يستنير بها المنتج عندما يقوم بأنتاج أكثر من سلعة واحدة هو مبدأ العوائد الحدية المتساوية Marginal Net Return أو كيفية توزيع عناصر الانتاج على مشاريع عديدة . وهذه الطريقة مبنية على نفس المبدأ الذي يُبنى عليه توزيع هذه العناصر عندما يكون هناك ناتجا واحدا فقط : وهو ان تتوسع فى انتاج الحاصل الى الحد الذى تتساوى فيه الكلفة الحدية مع سعر الناتج أو الحد الذي يكون فيه صافي الدخل الحدي Marginal Net Return يساوي صفرا . ان هذا المبدأ يتلخص كالآتي:

للحصول على اعلى حد للدخل الصافي فأن توزيع مصادر الثروة (عناصر الانتاج) على المشاريع او الاستعمالات المختلفة يجب ان يكون بصورة بحيث تكون كل وحدة من وحدات عناصر الانتاج تنتج نفس الدخل الصافي فى كل الاستعمالات الممكنة . فاذا توفرة للمنتج عناصر انتاج كافية فأنه يحاول أن يدفع بالانتاج الى المستوى الذى يكون عنده الدخل الحدى مساويا للكلفة الحدية أو الى الحد الذى يكون عنده الدخل الحدى الصافي (MNR)

يساوى صفرا لان (الدخل الحدى ـ الكلفة الحدية = الدخل الحدى الصافي) ولما كان احسن مستوى للانتاج هو المستوى الذى يكون عنده الدخل الحدى = الكلفة الحدية بمعني آخر ان أحسن مستوى للانتاج هو المستوى الذي يكون عنده الدخل الحدي الصافي يساوى صفرا . وفى الجدول أدناه ثلاثة مشاريع عمل والعائد الحدي الصافى لعناصر الانتاج فى كل منها .

العوائـد الحديـة الصافية

عناصر الانتاج	لمشروع أ	لمشـروع ب	لمشروع ج
٥	٢٥	٢٠	١٥
١٠	٢٢	١٨	١٢
١٥	٢٠	١٥	٩
٢٠	١٨	١٢	٥
٢٥	١٥	٩	١
٣٠	١٢	٥	٠
٣٥	٩	١	
٤٠	٥	٠	
٤٥	١		
٥٠	٠		

ومن الجدول اعلاه نرى ان المنتج يحتاج الى ٥٠ وحدة من عناصـر الانتاج للمشروع الاول و ٤٠ وحدة للمشروع الثانى و ٣٠ وحدة للمشروع الثالث للوصول الى أحسن مستوى للانتاج أى الى المستوى الذى تكون عنده (MNR) صفراً فأذا لم تتوفر لديه هذه الكمية من عناصر الانتاج فأنـه يوزعها بصورة بحيث يتساوى العائد الحدى الصافى لكل وحدة من عناصر الانتاج التى يستعملها فى كل مشروع • فاذا كان لديه ٤٥ وحدة فقط من عناصر الانتاج فانه يخصص ٢٥ وحدة للمشروع الاول و ١٥وحدة للمشروع الثانى و ٥ وحدات للمشروع الثالث حيث يكون العائد الحدى الصافى للوحدة الخامسة من عناصر الانتاج فى المشروع الثالث مساو للعائد الحدى الصافي للوحدة الخامسة عشر من عناصر الانتاج فى المشروع الثانى وهو يسـاوى العائد الحدى الصافي للوحدة الخامسة والعشرين فى المشروع الاول •

ويستطيع المنتج التوسع فى مشاريعه الانتاجية أذا توفر لديه رأس المال الكافى بحيث أن كل دينار حدي يستثمره المنتج فى أحد مشاريعه الانتاجية تعطي عائد حدي صافي مساوٍ لما يحصل عليه من مشاريعه الانتاجية الاخرى .

ومن الناحية العملية فأن المنتج قد لا يتبع هذه الطريقة النظرية حسب الترتيب الموضح في الجدول . فقد يبدأ المنتج بمشروع ناجح ويتوسع فى هذا المشروع الى حجم مناسب ثم يرى بعد ذلك انه أذا أضاف مشروعاً آخر يكمل المشروع الاول يكون أربح له من أن يتوسع الى حجم اكبر فى المشروع الأول . ثم يتوسع فى المشروع الثاني ويرى بعد ذلك أن أضافة مشروع ثالث يكمل المشروعين الاولين قد يزيد أرباحه أكثر مما لو توسع فى أي واحد منهما .

تكاليف الفرص

لقد مر بنا في دراسة الكلفة[٢] مفهوم تكاليف الفرص Opportunity Costs وقد ترك هذا المفهوم بحاجة الى مزيد من الشرح والتوضيح .

ان كلفة عنصر انتاج معين مثل(س) في انتاج سلعة معينة مثل (أ) هى قيمة ما ينتجه (س) من سلع أو بضائع اخري مثل (ب) و (جـ) . فاذا كان رأس المال كعنصر انتاج يستعمل فى صناعة معينة كصناعة السيارات مثلا وكان يستطيع الحصول على ٤٪ فائدة فى مشاريع اخرى كصناعة الطائرات مثلا فهذه هي كلفة رأس المال لصناعة السيارات . واذا كانت القابلية الانتاجية لدونم من الارض تكفي للحصول على ٦ دنانير عندما يستعمل لانتاج الذرة (أى قيمة ما ينتجه ذلك الدونم من الذرة يساوي ٦ دنانير) فهذه هي كلفة ذلك الدونم فى انتاج الحنطة .

---

(٢) راجع صفحة (١٠٨) .

واذا استعمل عنصر الانتاج في صناعتين أو أكثر كما هي الحالة الاعتيادية لاغلب عناصر الانتاج فأن قيمة السلع التى تنتجها كل وحدة من عناصر الانتاج في كل صناعة يجب أن تكون متساوية • فاذا كانت قيمة ما تنتجه وحدة من عناصر الانتاج (س) من سلعة معينة مثل (أ) تساوى خمسة دنانير وقيمة ماتنتجه نفس الوحدة من عنصر الانتاج (س) من سلعة أخرى مثل (ب) تساوي ثلاثة دنانير فان الشخص الذى يملك عنصر الانتاج (س) سيحاول أن يسحب س من أنتاج (ب) الى انتاج (أ) ويستمر هذا التحول حتي يبدأ الدخل الحاصل من سلعة (أ) بالنقصان والدخل الحاصل من سلعة (ب) بالزيادة (أحد الاسباب هو أن الطلب على الناتج النهائي وهو السلعة المنتجة له انحدار سالب) حتى نصل الى الحد الذى يتساوى عنده الدخل الحدى الصافي للسلعتين (أ) و (ب) • ان توزيع عناصر الانتاج يصل الى حالة التوازن (Equilibrium.) عندما لا يستطيع اصحاب عناصر الانتاج الحصول على دخل اضافى بتحويل عناصر الانتاج من انتاج سلعة ما الى اخرى • ان أحد متضمنات هذه النظرية هو أن كلفة الانتاج تعتمد على اسعار الطلب حيث لا يمكن أن نعرف كلفة أنتاج الحنطة حتى نعرف أسعار الذرة مثلا • وكلما كانت السلع الاخرى مثل ب و ج ذات قيمة أعلى كلما كانت كلفة عنصر الانتاج المستخدم فى انتاج (أ) أعلى (عنصر الانتاج س يستخدم فى انتاج أ و ب و ج) والنص العام لمبدأ تكاليف الفرص هو :ـ أن كلفة عنصر الانتاج س في انتاج سلعة (أ) تساوى أكبر قيمة يمكن الحصول عليها من الناتج الحدى (س) عندما يستعمل عنصر الانتاج س فى انتاج سلع اخرى مثل ب و ج •

واذا لم يوجد استعمال آخر لـ (س) أي أن (س) يستعمل في انتاج صناعة واحدة فقط ، عندئذ لا توجد تكاليف فرص لهذا العنصر من وجهة نظر الصناعة التى تستعمله • فاذا كانت هناك جزيرة وسط المحيط تستعمل كمحطة لتجهيز الوقود للطائرات وليس لهذه الجزيرة استعمال آخر فكلفة

استعمال الجزيرة بالنسبة لصناعة المواصلات الجوية تساوى صفرا • ولكن اذا كانت هناك عدة شركات للخطوط الجوية تتنافس فى الحصول على الجزيرة فان كلفة أستعمال الجزيرة بالنسبة لشركة معينة هي ما تدفعه بقية الشركات للحصول على استعمال الجزيرة • ان عناصر الانتاج مثل الجزيرة تُسمّى عناصر أنتاج خاصة (Specific) وهي نادرة جدا•(٣)

اما اذا كان لعنصر الانتاج استعمال ذو قيمة اعلى من استعمال آخر فان الفرق فى العوائد بين الاستعمال الاكثر قيمة والاقل تعتبر شبه ريع (Quasi Rent.) فى الاجل القصير وريع المقدرة (Ability Rent.) فى الاجل الطويل اذا لم يكن بالاستطاعة الحصول على مثل هذا العنصر • أى أن الفرق بين القيمتين لا يدخل ضمن تكاليف الفرص •

فاذا كان هناك ممثلا سينمائيا يكلف صناعة السينما (قيمة خدماته بالنسبة لصناعة السينما تساوى ٣٠٫٠٠٠ دينارا فى السنة والاستعمال الاخر لخدمات هذا الشخص تعطي دخلا له لا يزيد على ٥٠٠ دينار سنويا فى عمل آخر فأن كلفة أستعمال هذا الممثل بالنسبة لصناعة السينما هي ٥٠٠ دينارا سنويا والباقي (٢٩٫٥٠٠) لا يدخل ضمن تكاليف الفرص أو هو شبه ريع فى الاجل القصير ولكن كلفة أستعمال هذا الشخص من قبل شركة سينمائية واحدة هي كل المبلغ (٣٠٫٠٠٠) دينارا لان هذه هى مقدار قيمة ما ينتجه هذا الشخص ويضيفه الى دخل الشركات الاخرى التى يمكن أن تستخدم هذا الممثل • ان هذه العناصر تسمى عناصر انتاج متخصصة Specialized .

يتضح مما سبق ذكره ان ما تدفعه مؤسسة اقتصادية (وحدة انتاجية) للحصول على عنصر انتاج معين يعتبر كلفة بالنسبة لتلك المؤسسة • فالكلفة هي السعر المدفوع مقابل استعمال ذلك العنصر ولكن هذا المفهوم للكلفة

---

(٣) أورد Stigler هذا المثل عن عناصر الانتاج الخاصة (ص ٩٩) •

يختلف عن مفهومها من وجهة نظر صناعة كاملة أو بالنسبة للنظام الاقتصادي بأكمله • فأكثر عناصر الانتاج يمكن أن تستعمل في أكثر من صناعة واحدة ولهذا فان كلفة استعمال وحدات معينة من عنصر أنتاج معين لانتاج سلعة معينة هو قيمة السلعة الاخرى التى يمكن أن ينتجها نفس عنصر الانتاج • فمثلا تعتبر كلفة أستعمال قطعة معينة من الارض لانتاج الذرة هي القيمة لناتج آخر كالحنطة التى يمكن انتاجها على نفس القطعة من الارض (مع افتراض اننا نستعمل نفس العناصر الاخرى التي تحتاجها عملية الانتاج) •

ولنأخذ مثلا آخر يوضع مبدأ تكاليف الفرص • أن كلفة تشغيل جماعة من العمال تقوم بصنع ماكينات السيارات هى فى الحقيقة قيمة ماكنات الطائرات التي يمكن أن ينتجها نفس هؤلاء العمال •

والمؤسسات فى الصناعات المختلفة تتنافس فى الحصول على عناصر الانتاج الداخلة فى تلك الصناعات ، والكميات المعروضة من هذه العناصر توزع بين المؤسسات الانتاجية والصناعات على أساس هذه المنافسة • والنتيجة النهائية تحت ظروف المنافسة التامة هذه هي اننا نجد بأن كلفة عنصر انتاج معين يدخل فى استعمالات وصناعات مختلفة تكون متساوية ، أى ان السعر الذى تشترى به المؤسسات والصناعات المختلفة ذلك العنصر هو سعر واحد بالرغم من أن هذه الصناعات المختلفة تستعمل كميات مختلفة منه • فاذا كانت هناك قطعة أرض تنتج ما قيمته ٢٥ دينارا من الذرة ولكن قدرتها على أنتاج الحنطة مثلا ٣٥ دينارا فمن المربح التحول من الذرة الى الحنطة وعملية التحول من الذرة الى الحنطة تقف عندما تكون قيمة انتاجية الارض بين ٢٥ و ٣٥ دينارا • ومن ثم نقول بأن المشاريع المختلفة لصناعة معينة اذا كانت ترغب في استعمال عنصر انتاج معين فأن كل مؤسسة منها يجب أن تدفع ما تدفعه بقية المؤسسات الانتاجية الاخرى فى تلك الصناعة • وبمعني آخر فأن كل مؤسسة يجب أن تدفع لاصحاب عنصر انتاج معين ما يكفى لهم لينصرفوا عن الفرص الاخرى التى

يجدونها في بيع ما لديهم من ذلك العنصر للغير ، وهذا يتطلب دفع ما يستحقه عنصر الانتاج فيما اذا أستخدم في المؤسسات الاخرى أو للاستعمالات الاخرى ومن هنا جاءت تسمية تكاليف الفرص .

واذا كان عنصر الانتاج يستعمل في صناعة واحدة فقط فأن هذا العنصر ليس له تكاليف الفرصة بالنسبة لتلك الصناعة حيث ان أستعمال العنصر في هذه الصناعة لا يتطلب التنازل عن استعمالاته في الصناعة الاخرى حيث لاتوجد له استعمالات اخري . ولكن سعر كل وحدة من ذلك العنصر يعتبر كلفة انتاج بالنسبة للمؤسسات الفردية الداخلة في تكوين تلك الصناعة وهذه المؤسسات تتنافس فيما بينها للحصول على عنصر الانتاج .

واذا كان لعنصر انتاج معين قدرة انتاجية في صناعة معينة أعلى من صناعات أخرى كان تكون هناك قطعة أرض خارج المدينة لها قيمة ٥٠ دينارا لكل دونم عندما تستعمل كموقع لانشاء مطار ولكن قيمتها ١٠ دنانير للدونم الواحد عندما تستعمل في زراعة الحنطة مثلا ، فتكاليف الفرص لقطعة الارض بالنسبة لصناعة المواصلات الجوية هي ١٠ دنانير فقط والباقي (٤٠ دينارا) يعتبر نفقات لاتدخل في الكلفة [٤] ولكن كل الـ(٥٠) دينار للدونم يعتبر كلفة انتاج بالنسبة للمؤسسة أو الشركة التي تستعمل قطعة الارض وقد لايحدث في الواقع أن تتحول قطعة الارض من زراعة الحنطة الى مطار لمجرد انها تستطيع أن تحصل على نفس العوائد في الاستعمالات المختلفة فقد نجد انها تستثمر في أنتاج الحنطة بالرغم من وجود فرصة تعطي دخل أكثر لهذه الارض . ولكن في الاحوال الاعتيادية وعندما تكون هناك استعمالات متقاربة لعنصر انتاج معين فأن ذلك العنصر يحصل على نفس السعر في كل

---

(٤) تعتبر هذه العوائد الاضافية (٤٠ ديناراً) لعنصر الانتاج أذا استعمل في أحسن فرصة أو مجال ريعاً Rent في الأجل الطويل
وشبه ريع Quasi Rent في الاجل القصير .

الاستعالات المختلفة له فى الأمد الطويل (تحت ظروف المنافسة الحرة الكاملة)•

طلب المنتج على عناصر الانتاج :

يستطيع المنتج فى سوق المنافسة الحرة التامة أن يشتري أى كمية من عناصر الانتاج التى يحتاجها في وقت معين بسعر واحد وذلك لان هذه الكمية من عناصر الانتاج تكون جزءاً صغيراً من العرض الكلي المتوفر من هذه العناصر لان ما يستعمله المنتج كمية قليلة بالقياس الى جميع مايستعمله باقي المنتجين فى السوق • ولهذا نجد أن منحني العرض لعناصر الانتاج يكون خطاً مستقيماً أى أنه تام المرونة Perfectly Elastic [كما فى الشكل (٨) صفحة (٥٥)] •

والآن نريد الاجابة على هذا السؤال : ماهي الكمية التى يطلبها المنتج من عناصر الانتاج في وقت معين ؟ للاجابة على هذا السؤال نرجع الى جدول الانتاج الذى مر بنا فى الفصل السادس (صفحة ٨٣) • لقد افترضنا فى ذلك الجدول أن المنتج يشتري عناصر الانتاج المتغيرة بسعر عشرة دنانير للوحدة الواحدة ويبيع الناتج بسعر دينارين للوحدة وعلى اساس هذه الاسعار نعيد كتابة الجدول السابق بأضافة الاعمدة الجديدة التى نحتاجها :ـ

عناصر الانتاج المتغيرة	الناتج الكلي	الناتج الحدي	سعر الناتج	قيمة الناتج الحدي	سعر عنصر الانتاج	سعر عنصر الانتاج	سعر عنصر الانتاج
٠	٠	–	٢	–	١٠	٢٠	٦
١	٤	٤	٢	٨	١٠	٢٠	٦
٢	١٠	٦	٢	١٢	١٠	٢٠	٦
٣	١٨	٨	٢	١٦	١٠	٢٠	٦
٤	٢٨	١٠	٢	٢٠	١٠	٢٠	٦
٥	٤٠	١٢	٢	٢٤	١٠	٢٠	٦

٦	٥٠	١٠	٢	٢٠	١٠	٢٠	٦
٧	٥٥	٥	٢	١٠	١٠	٢٠	٦
٨	٥٨	٣	٢	٦	١٠	٢٠	٦
٩	٦٠	٢	٢	٤	١٠	٢٠	٦
١٠	٦٠	صفر	٢	صفر	١٠	٢٠	٦

نجد فى العمود الرابع من هذا الجدول سعر البيع للناتج ، وحاصل ضرب هذا السعر في الناتج الحدى هو قيمة الناتج الحدى Value of Marginal Product أو (VMP للاختصار) وهو العمود الخامس • أما العمود السادس فهو سعر الوحدة الواحدة لعنصر الانتاج المتغير • ان كل وحدة اضافية من عناصر الانتاج المتغيرة تكلف نفس الثمن بمعني ان الخط الذى يمثل هذا السعر وهو

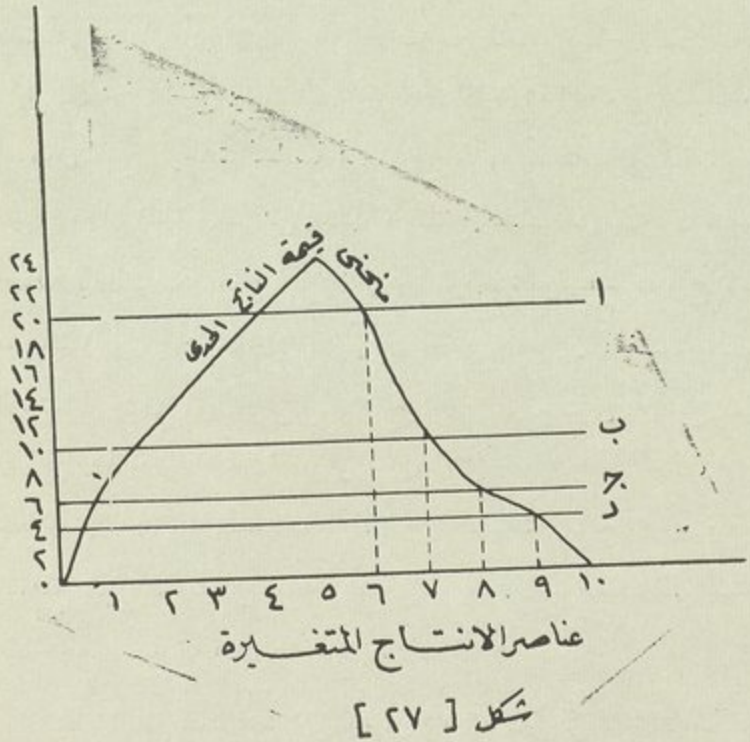

شكل [٢٧]

خط (ب) فى شكل (٢٧) يمثل خط العرض لعناصر الانتاج المتغيرة وهو عرض تام المرونة لان المنتج يستطيع أن يشترى اى كمية يحتاجها فى وقت معين او فترة انتاجية معينة بنفس السعر •

والان نقارن بين العمود الخامس والسادس لمعرفة الكمية التى يستعملها المنتج من عناصر الانتاج • ان المنتج يقف عند المستوى الذى يتساوى فيه قيمة الناتج الحدى مع سعر عنصر الانتاج ، أي (VMP = Px) حيث يحصل توازن بين كلفة الوحدة الحدية من عنصر الانتاج المتغير مع ما تضيفه تلك الوحدة الى دخل المنتج •

فأذا استعمل المنتج الوحدة الخامسة من عنصر الانتاج المتغير مثلا فأن هذه الوحدة تسبب زيادة الناتج الكلي بمقدار ١٢ وحدة من الناتج الحدي تكون قيمتها ٢٤ دينارا أى أن الوحدة الخامسة من عنصر الانتاج سببت اضافة هذا المبلغ الى دخل المنتج بينما كان سعرها أو كلفتها (١٠) دنانير فقط • واذا استعمل المنتج الوحدة السادسة فى الانتاج فأنها ستضيف الى الدخل (٢٠) ديناراً وهذا المبلغ أكثر من كلفتها • فالمنتج يستمر في أستعمال عناصر انتاج اضافية لازالت قيمة الناتج الحدى للوحدة الواحدة من عنصر الانتاج المتغير أكبر من قيمتها أى (VMP > Px) الى أن يحصل التوازن فيقف المنتج لان الاستمرار يؤدى الى تناقص قيمة الناتج الحدى الى مستوى أقل من سعر عنصر الانتاج وهذا معناه الخسارة • وفى شكل (٢٧) يحصل هذا التوازن عندما يقطع خط (ب) الذى يمثل سعر عنصر الانتاج منحنى قيمة الناتج الحدى • ومن نقطة التقاطع ننزل عموداً على المحور الافقى لنجد عدد الوحدات التي يستعملها المنتج وهي سبع وحدات فى هذه الحالة •

فاذا ارتفع سعر عنصر الانتاج الى (٢٠) ديناراً فى فترة انتاجية اخرى أو

وقت آخر فأن المنتج يستعمل (٦) وحدات من عنصر الانتاج المتغير أى عنـد تقاطع خط أ مع منحنى قيمة الناتج الحدي .

واذا أصبح سعر عنصر الانتاج المتغير (٦) دنانير فأنه يستعمل (٨) وحدات من عنصر الانتاج المتغير أى عند نقطة تقاطع (ج) مع منحنى قيمة الناتج الحدى . ويستعمل (٩) وحدات من عنصر الانتاج عندما يكون سعره (٤) دنانير وهو عند نقطة تقاطع خط (د) مع منحنى (VMP) . وبهذا المعني فأن منحنى قيمة الناتج الحدى يعتبر منحنى طلب المنتج على عناصر الانتاج لان المنتج يتبع النقاط الموجودة على هذا المنحنى ويساويها بسعر عنصر الانتاج لتحديد الكمية التـي يستعملها .

ونستطيع الآن أن نحصل على جدول طلب المنتج على عناصر الأنتـاج كالآتـي :

سعر عنصر الانتاج	كمية عنصر الانتاج
٤	٩
٦	٨
١٠	٧
٢٠	٦

أن منحنى طلب المنتج على عناصر الانتاج لا تشمل كل اجزاء منحني قيمة الناتج الحدى بل تبدأ أعتباراً من بداية مرحلة الغلة المتناقصـة ، أي اعتباراً من تقاطع هذا المنحنى مع منحنى قيمة متوسط الانتاج .

أن منحنيات الانتاج الكلي والحدى ومتوسط الانتاج التي تظهر فى شكل (١٨) صفحة (٨٥) تصبح منحنيات قيمه اذا ضربت فى سعر أو قيمة الناتج حيث

تصبح منحنيات قيمة الناتج الكلي والحدى ومتوسط الانتاج على التوالي .

أن منحنى طلب المنتج على عناصر الانتاج يبدأ من قمة المنحنى الذى يمثل قيمة متوسط الانتاج لان أى مستوى اعلى من هذه النقطة معناه أن مجموع ما يدفعه المنتج للحصول على عناصر الانتاج يستنفذ أكثر من مجموع الدخل الكلي الذى يحصل عليه.(٥) وكذلك فأن منحنى الطلب على عناصر الانتاج لايصل الى المحور الافقي لان الناتج الحدى يساوى صفراً في هذه الحالة وكذلك قيمة الناتج الحدى .

والآن نأخذ دالة انتاج تخص عملية انتاج معينة لسلعة ما كما فى الجدول الآتي :

عنصر الانتاج		الناتج الكلي		الناتج الحدي $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$	قيمة الناتج الحدي	سعر عنصر الانتاج
(س)	Δ س	(ص)	Δ ص			
٢٥		٦٠٠				٦٠٠
٥٠	٢٥	١٠٥٠	٤٥٠	٣٠	٣٠٠٠	٦٠٠
٧٥	٢٥	١٨٠٠	٧٥٠	٣٠	٣٠٠٠	٦٠٠
١٠٠	٢٥	١٩٥٠	١٥٠	٦	٦٠٠	٦٠٠
١٢٥	٢٥	٢٠٢٥	٧٥	٣	٣٠٠	٦٠٠
١٥٠	٢٥	٢٠٥٠	٢٥	١	١٠٠	٦٠٠

فاذا كان سعر الناتج ١٠٠ فلساً نجد أن الناتج الحدى مضروبا فى هذا السعر يساوى قيمة الناتج الحدى . واذا كان سعر كمية معينة من عناصر

(٥) اذا كانت قيمة متوسط الانتاج اكثر من قيمة الناتج الحدي فان هذا معناه أن المنتج يدفع كلفة فى شراء عناصر الانتاج اكثر من مجموع الدخل الكلي الذي يحصل عليه عند ذلك المستوى من الانتاج (انظر بلوجت ص ٣٩٤) .

الانتاج ٦٠٠ فلسا فأن هذا السعر يصبح كلفة بالنسبة للمنتج • ولتعيين الكمية التي يطلبها المنتج من عناصر الانتاج فى هذه الحالة يجب النظر الى المستوى الذي يتساوى عنده هذا السعر مع قيمة الناتج الحدى • ونجد من الجدول اعلاه أن هذه الكمية هي ٧٥ وحدة ، وهى الكمية من عناصر الانتاج التى يستعملها المنتج لانتاج أحسن كمية من الناتج الكلي وهي ١٩٥٠ وحدة •

طلب السوق على عناصر الانتاج :

والمقصود بطلب السوق Market Demand مجموع طلب المنتجين الكلي على عناصر الانتاج • وطلب السوق عادة هو الجمع الافقي Horizontal Summation لطلب المنتجين الافراد • الا اننا يجب ان نذكر هنا أن هذا الجمع الافقي ليس جمعاً بسيطا أو مستقيماً Straightforward • والجمع الافقي معناه تحديد كمية عناصر الانتاج التى تستعملها كل مؤسسة أنتاجية على حدة وهذه عادة تقرأ على المحور الافقي (محور السينات) ثم جمعها كلها فى مجموع عام على طول الخط • أن الجمع الافقي البسيط أو المستقيم معناه اهمال المؤثرات الخارجية External Effects أو مؤثرات السوق Market Effects كما تسمى أحياناً[٦] •

فاذا فرضنا أن مؤسسة أنتاجية لها طلب (ط$_{١}$ ط$_{١}$) فى شكل (٢٨ أ) (هذا المنحنى هو قيمة الناتج الحدى لهذه المؤسسة) فأنها تستطيع ان تحصل على كل ما تحتاجه من عناصر الانتاج وهى كمية (و ك) بالسعر (س$_{١}$) على اعتبار أن ما تستعمله لا يؤثر على سعر عنصر الانتاج • وأذا كان فى السوق منتجين آخرين يشترون هذا العنصر بسعر (س$_{١}$) ويستعمل كل منهم كمية (و ك) أو أية كمية أخرى فأن جمع هذه الكميات مع بعضها تبين مقدار ما تستعمله كل المؤسسات الانتاجية الداخلة فى تلك الصناعة أو التى تكون

(6) Leftwich, R. H., Op. Cit., p. 289 - 90.

بمجموعها تلك الصناعة . ولنفرض أن مجموع هذه الكميات يكون بمقدار (و ل) في شكل (٢٨ ب) وهى الكمية التى تستعملها كل المؤسسات الانتاجية فى السوق بسعر (س ١) ، فتكون (د) عبارة عن نقطة على منحنى طلب السوق الكلي (ط ط) على عناصر الانتاج (شكل ٢٨ ب) .

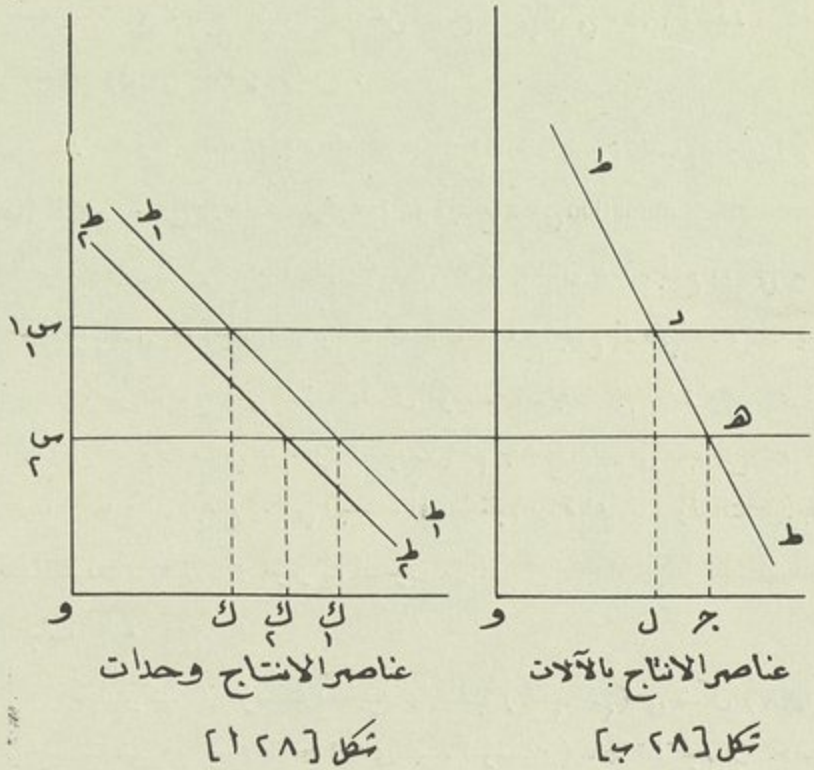

شكل [٢٨ ب]

شكل [٢٨ أ]

فأذا أنخفض سعر عنصر الانتاج من (س ١) الى (س ٢) فأن كل مؤسسة انتاجية ستزيد من الكمية التى تشتريها من العنصر من (و ك) الى (و ك ١) أى عند نقطة تقاطع خط سعر (س ٢) مع الطلب (ط ١ ط ١) .

ولكن ماذا يحدث اذا توسعت كل مؤسسة أنتاجية فى كمية الناتج التي تقدمها للسوق ؟ أن سعر الناتج سينخفض نتيجة زيادة الكميات المنتجة مما يدفع

المؤسسات الانتاجية لتقليل كمية الناتج وبالتالي تقليل كمية عنصر الانتاج التى تستعملها فيقل طلبها الى (ط$_{٢}$ط$_{٢}$) في شكل (٢٨ أ) وتكون الكمية التي يستعملها المنتج الفردي (وك$_{٢}$) أى عند تقاطع منحنى (ط$_{٢}$ط$_{٢}$) مع مستوى السعر (س$_{٢}$) .

فلو كنا قد جمعنا الكميات (و ك$_{١}$) لكل المؤسسات الانتاجية جمعا افقياً بسيطاً لكانت النتيجة أن المجموع العام هو أكثر مما ينبغي لأننا أهملنا المؤثرات الخارجية أو مؤثرات السوق بدون حساب .

فتأثير السوق يأتي نتيجة توسع كل المؤسسات الانتاجية مرة واحدة وانخفاض مستوى السعر للناتج وبالتالى انخفاض الطلب على عناصر الانتاج المستعملة مما يجعل المؤسسة الانتاجية تستعمل (و ك$_{٢}$) بدلا من (و ك$_{١}$) ، أى كان من الممكن ان نهمل طرح كمية (ك$_{٢}$ك$_{٢}$) من طلب المؤسسة الانتاجية لو أننا أهملنا تأثير السوق . والآن نفرض أن حاصل جمع كميات (و ك$_{٢}$) لكل منتج فرد تكون الكمية (و جـ) في شكل (٢٨ ب) أى أن هذه الكمية هي الكمية التى يطلبها كل المنتجين اذا انخفض سعر عنصر الانتاج الى (س$_{٢}$) . فتكون نقطة (هـ) نقطة أخرى على طلب السوق الكلي (طط) لعناصر الانتاج . ثم نوصل بين نقطتين (د) و (هـ) لنحصل على منحنى طلب السوق فى شكل (٢٨ ب) .

ويمكن أن نحصل على نقاط أخرى لمنحنى طلب السوق بنفس الطريقة لنوصل بينها بعد ذلك جميعاً فتكون الطلب الكلي للمنتجين على عنصر أنتاج معين .

لقد مرت بنا فى هذا الفصل نظريات اقتصادية مهمة كالنظرية التى تنص على أن منحنى الكلفة الحدية هو منحني العرض للمنتج ، والنظرية التى تقول أن منحنى قيمة الناتج الحدى هو منحنى طلب المنتج على عناصر الانتاج . ودرسنا أيضاً مبدأ العوائد الحدية المتساوية ومبدأ تكاليف الفرص . أن مثل هذه

النظريات فى الحقيقة لا تخص سوق المنافسة الحرة التامة فقط بل هي نظريات عامة تشمل وضع المنتج في الاسواق الاخرى ولكنها بحثت هنا لأرتباطها بالانتاج بصورة عامة ولان فرضيات سوق المنافسة الحرة التامة تسهل دراسة هذه النظريات حيث نفترض في هذه السوق سعراً واحداً للسلعة المنتجة وسعرا واحدا أيضا لعنصر الانتاج • أن المفهوم العام لهذه النظريات لايتغير فى الأسواق الاخرى كسوق المنافسة الاحتكارية وسوق الاحتكار وسوق الغلة ولكن دراسة هذه النظريات تصبح أكثر تعقداً تحت ظروف الانتاج في هذه الأسواق حيث نفرض اسعارا مختلفة لكميات مختلفة من الناتج ومن عناصر الانتاج •

متوسط الكلفة الكلية فى الاجل الطويل :

ينخفض م ك في فترة الاصل القصير (SRATC1 فى شكل ٢٩) عند أستعمال كميات اكثر من عنصر الانتاج المتغير مع نفس عنصر الانتاج الثابت أى عند التوسع عموديا فى الانتاج أو ما يسمى بالانتاج الكثيف • ففي حالة التوسع العمودي في الأنتاج تستغل الطاقة الانتاجية لعنصر الانتاج الثابت بصورة أكثر كفاءة ولكن الى حد معين • ولكن يمكن أن ينخفض م ك فى الاجل القصير أكثر من ذلك بأضافة عنصر انتاج ثابت آخر ، أى التوسع أفقياً فى الانتاج • ولكن زيادة عنصر الانتاج الثابت معناه التوسع فى حجم المؤسسة الانتاجية أو الانتقال الى فترة أجل قصير أخرى اى الانتقال في الشكل (٢٩) الى منحنى م ك لفترة الأجل القصير الثانية (SRATC2) وهذا معناه أن المنتج انتقل الى فترة الاجل الطويل لأن لديه الوقت الذي يسمح بأضافة عنصر أنتاج ثابت آخر (قطعة أرض جديدة أو ماكنة اخرى) ، ليستطيع أن يتوسع في حجم المؤسسة أذا رأى أن وضع السوق أو زيادة الطلب على سلعته يتطلب ذلك • فالمنتج يكون فى فترة الاجل الطويل اذا كان

لديه الوقت الكافى الذى يسمح بالتوسع أفقياً بالاضافة الى استطاعة التوسع العمودى فى الانتاج • أن هذا التوسع يؤدى الى انخفاض م ك في الاجل الطويل •

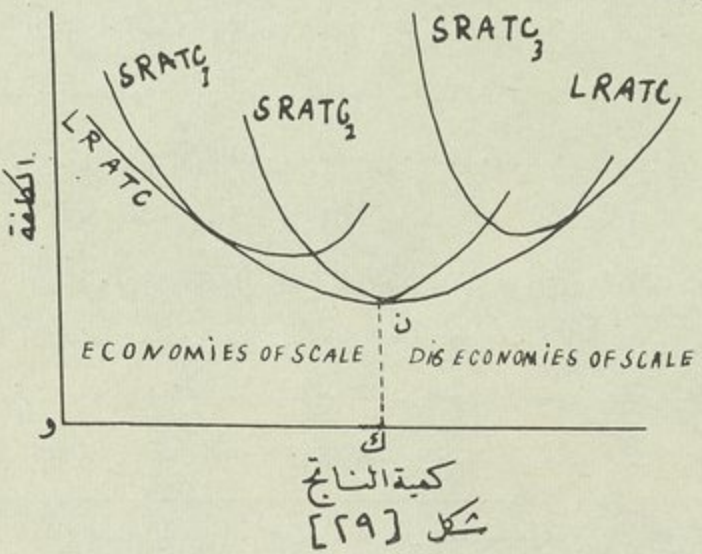

شكل [٢٩]

أن منحنى م ك فى الاجل الطويل LRATC في شكل (٢٩) يعتبر الممر لجميع منحنيات كلفة الاجل القصير • وفى شكل (٢٩) رسمنا ثلاث منحنيات • وفي الحقيقة فأن عدد منحنيات فترة الاجل القصير كثيرة لان كل نقطة على منحنى LRATC هو نقطة تماس بينه وبين واحد من منحنيات فترة الاجل القصير • وهناك نقطة تماس لمنحنى م ك فى الاجل الطويل مع منحنى م ك فى فترة الاجل القصير تكون اخفض نقطة موجودة على منحنى الفقرتين وهى النقطة التى يكون مستوى الانتاج عندها قد وصل الى اعلى حد ممكن من الكفاءة الانتاجية اى اخفض مستوى ممكن لمعدل الكلفة [وهي نقطة (ن) في شكل ٢٩] ، فاذا وصلت المنشأة الانتاجية الى هذا الحجم تكون قد

وصلت الى الحجم الامثل لها Optimum Size وتكون كمية (و ك) في الشكل (٢٩) هى المستوى الامثل من الناتج Optimum Rate of Output .

ان الحجم الامثل من الناتج يكون عند اخفض نقطة على (م ك ك) فى الاجل الطويل(٧) .

أن كل مؤسسة أنتاجية لها سعة أنتاجية Scale of Plant خاصة بها وهذه السعة تكون من الكفاءة الانتاجية Maximum Efficiency عندما تصل بالانتاج الى اخفض نقطة على منحنى م ك ك .

ان شكل منحني م ك ك فى الاجل الطويل على شكل حرف U أيضاً أى أن معدل الكلفة يتناقص فى البداية ثم يعود الى الارتفاع . وقد رأينا أن سبب ذلك فى فترة الاجل القصير هو عدم قابلية عناصر الانتاج المتغيرة التعويض عن عنصر الانتاج الثابت بصورة مستمرة ، لان القابلية على التعويض Substitutability بصورة مستمرة معناه تجنب مرحلة الغلة

---

(٧) قد لا ينتج المنتج عند هذه النقطة أو هذا المستوى من الانتاج لانه ليس بالضرورة المستوى الذي يحصل منه المنتج على أكبر قدر ممكن من الربح أو يدفع فيه أقل كمية ممكنة من الخسارة . فلو رجعنا الى شكل (٢١) صفحة ٩٤ لوجدنا ان أحسن كمية ينتجها المنتج هى الكمية التى يحصل منها على أكبر قدر ممكن من الربح الاقتصادي ولكن هذه الكمية ليست عند اخفض نقطة على منحنى (م ك ك) . ولو رجعنا الى شكل(٢٥) صفحة ١٠٩ لوجدنا ان أحسن كمية ينتجها المنتج (وهى الكمية التى تكون فيها الخسارة أقل ما يمكن عندما يكون سعر الناتج بمستوى ن) ليست اخفض نقطة على منحنى (م ك ك) . ففي هذا الشكل لو أراد المنتج أن يصل الى الحجم الامثل عليه ان يتوسع فى الانتاج حتى يصل الى أخفض نقطة على (م ك ك) ولكن مقدار الخسارة فى هذه الحالة سيكون اكبر من السابق .

اما فى الشكل (٢٤) صفحة ١٠٩ فأن المنتج ينتج احسن مستوى للانتاج وهو فى نفس الوقت الحجم الامثل من الناتج ولكن هذا الوضع لايتم الا فى فترة الاجل الطويل حيث تكون عنده Price = ATC = MC

المتناقصة أى زوال سبب أرتفاع كلفة الانتاج .

ولكن السبب يختلف في فترة الاجل الطويل لان كل عناصر الانتاج تصبح متغيرة فى هذه الفترة ، وهو أن عناصر الانتاج غير قابلة للقسمة Indivisible الى كل حجم مناسب لعملية الانتاج . فمن المعروف مثلا أن صناعة ماكنة أو محرك بقوة (٢٠٠) حصان لا يكلف ضعف ما يكلفه صنع محرك بقوة (١٠٠) حصان لان بناء المحرك الكبير لايتطلب ضعف كمية الاجزاء أو المواد التي يتطلبها بناء المحرك الصغير بل أقل من ذلك . وكذلك فأن كلفة تشغيل المحرك الكبير فى العمليات الانتاجية ليست ضعف كلفة تشغيل المحرك الصغير بل أقل من ذلك ايضاً . كما لايمكن تشغيل جزء من عامل أو جزء من ماكنة .

أن هذه الظاهرة وهى عدم قابلية عناصر الانتاج للقسمة بصورة مستمرة بحيث تتناسب مع عملية الانتاج ـ تكون نتيجتها أن انتاج حجم صغير من الناتج تكون فيه متوسط كلفة الانتاج أعلى مما لو كان حجم الناتج كبيراً (أو ما يسمى بالانتاج الكبير) . أن انخفاض م لك فى البداية عند توسع حجم المؤسسة الانتاجية يسمى Economies of Scale والمقصود بها تخفيض معدل كلفة انتاج السلعة بأتساع حجم المنشأة الانتاجية أى اقتصاديات الحجم الكبير.[٨] أو الأنتاج الكبير (شكل ٢٩) .

---

(٨) يذكر الاقتصادي Leftwich أن انخفاض معدل الكلفة الكلية فى الاجل الطويل يرجع الى التطور التكنولوجي Technological Developments خاصة مكننة عمليات الانتاج التى تساعد على زيادة الناتج وتوفير الجهد والوقت وبالتالى تخفيض معدل الكلفة لكل وحدة من الناتج وهو ما ذكرناه اعلاه . وهناك عامل رئيس ثانى يسبب انخفاض م لك فى الاجل الطويل هو التخصص وتقسم العمل Division and Specialization of Labor كما تكلم عنها آدم سمث فى كتابه ثروة الامم . (انظر Leftwich صفحة ١٥٦ ـ ١٥٧) .

وبعد أن تصل المنشأة الانتاجية الى حجم كبير وكفاءة انتاجية عالية فأن التوسع الى حجم اكبر من ذلك يؤدى الى تقليل الكفاءة الانتاجية بدلا من الاستمرار فى زيادتها ، وسبب ذلك يعود الى أن هناك حداً لقابلية الأدارة Management على تنسيق الاعمال وضبط سير عملية الانتاج حيث تزداد المصاعب التى تواجهها الادارة فى الاشراف على سير الانتاج كلما كبر حجم المنشأة كأن يقل الاشراف على العمال ويزداد الروتين وضياع الوقت هذا يسمى Diseconomies of Scale • فأرتفاع م لك فى الاجل الطويل سببه أن بعض عناصر الانتاج (وخاصة الادارة) لايمكن الاستمرار فيزيادتها الى المستوى الذى يتناسب مع حجم المؤسسة الانتاجية ، أى عدم أمكان زيادة عناصر الانتاج بحيث تنقسم مع بعضها بصورة مناسبة •

ان كفاءة الادارة او المقدرة البشرية على التنظيم محدودة ولذلك نجد فى الشركات الكبيرة أن الادارة تقسم الى وحدات ادارية اصغر أذا بلغت المؤسسة حجماً كبيراً جداً لأن المركزية في الادارة تؤدى الى ظاهرة الـ Diseconomies of Scale .

وقد أخذت بعض الدول الاشتراكية بمبدأ اللا مركزية فى الادارة فتركت لمدير المصنع أو المزرعة حرية التصرف واتخاذ القرارات المناسبة التى تسهل سير عملية الانتاج وتقلص الروتين وتوفر الوقت •

ان تخفيض كلفة الانتاج يتم عن طريق كفاءة المنتج وهذه تقع على عاتق الادارة أو التنظيم وقد مر بنا معنى الكفاءة فى الانتاج • ولما كان تخفيض كلفة الانتاج يتم داخل المؤسسة أو الوحدة الانتاجية (المصنع أو المزرعة مثلاً) لذا فأنها تسمى Internal Economies .

وهناك وسيلة اخرى لتخفيض كلفة الانتاج ويظهر مفعول هذه الوسيلة خاصة فى الدول النامية حديثاً ، كأنشاء الطرق الحديثة وتهيئة البيئة الصالحة

للصناعة بتوفير الطاقة الكهربائية الرخيصة والماء وتهيئة البيئة الصحية والثقافية المناسبة مما يساعد على تخفيض الكلفة وزيادة الكفاءة الانتاجية للعمال والقائمين بأدارة المشروع لهذا تسمى هذه الطريقة بـ External Economies (الاقتصاديات الخارجية) لأنها تأتي من خارج المؤسسة الانتاجية • ان مشاريع التنمية الاقتصادية التى تقوم بها الدولة والخدمات التى تقدمها لتهيئة جو ملائم لنمو نهضة صناعية وزراعية من شأنها تخفيض كلفة الانتاج بالنسبة للمؤسسة الانتاجية الواحدة •

منحنيات العرض والطلب للصناعة :

المقصود بالصناعة هو مجموع المنتجين الذين ينتجون نفس السلعة • ونرى فى شكل (٣٠ ب) منحنيات العرض والطلب لصناعة معينة وفى شكل (٣٠ أ) منحنى الطلب الذى يواجهه أحد المنتجين فى تلك الصناعة • أن سعر البيع لناتج المؤسسة الانتاجية الواحدة (المنتج الفرد) يحدده وضع التوازن للصناعة أى تحدده قوى العرض والطلب للصناعة بأكملها لأن المنتج الفرد ليس له تأثير على هذا السعر • فالطلب الذي تواجهه منشأة انتاجية واحدة على ناتجها يحدد بقوى خارجه عن نطاق تأثيرها ولما كان المنتج الفرد هو واحد من كثيرين لذلك فالطلب على السلعة التى ينتجها هو طلب جزئي Partial Demand بينما يمثل منحنى (ط ط) فى شكل (٣٠ ب) مجموع طلب المستهلكين على سلعة الصناعة بأكملها وكل نقطة على هذا المنحنى عبارة عن الجمع الافقى لمجموع الكميات المطلوبة بسعر معين من كل المنتجين •

أما منحنى العرض (ع ع) فى شكل (٣٠ ب) فهو منحنى عرض الصناعة وكل نقطة على هذا المنحنى هي الجمع الأفقي للكميات التى يعرضها كل المنتجين بسعر معين

وعند تقاطع منحنى العرض والطلب يتكون سعر التوازن

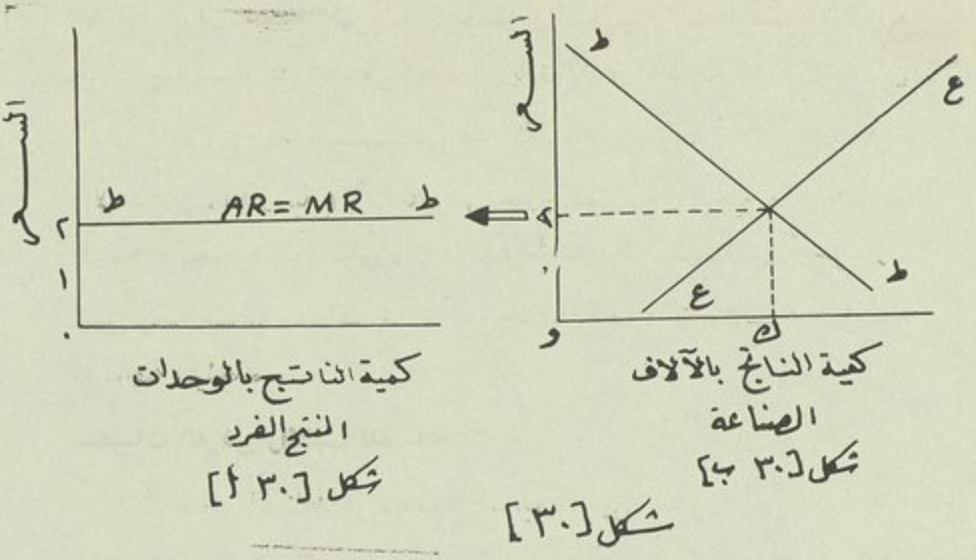

شكل [٣٠]

Equilibrium Price للصناعة وهذا هو أيضا السعر الذى يواجهه المنتج الفرد على سلعته. فطلب المنتج يكون عند مستوى تحدده له الصناعة بمجموعها.

أن كمية (و ك) هى مجموع الكميات (بالآلاف) التى ينتجها جميع المنتجين وهي نفس الكمية التى يستطيعون بيعها كلها بسعر التوازن للصناعة (وهو ديناران) . وعند هذا المستوى من السعر يستطيع المنتج الفرد أن يبيع أية كمية (بالوحدات) من السلعة التى يقدمها .

الصناعة فى الأجل الطويل

تقسم الصناعة فى سوق المنافسة الحرة التامة في فترة الاجل الطويل على اساس كلفة الانتاج الى ثلاثة أنواع هي الصناعة ذات الكلفة المتزايدة والصناعة ذات الكلفة المتناقصة والصناعة ذات الكلفة الثابتة .

١ ـ الصناعة ذات الكلفة المتزايدة فى الأجل الطويل :

أغلب الصناعات يرتفع فيها معدل الكلفة الكلية م ك أذا أتسع حجم

الصناعة بأزدياد عدد المنتجين الذين يدخلون حقل الصناعة ويقومون بأنتاج نفس السلعة .

أن الصناعة فى شكل (٣١ ب) فى وضع توازن فى الاجل الطويل فمنحنى الطلب على ناتج الصناعة هو (ط ط) ومنحنى العرض فى الأجل القصير هو (ع ع) . أما شكل (٣١ أ) فيبين وضع منشأة فردية (منتج واحد) فى هذه الصناعة . فمنحنى م ك ك فى الاجل الطويل هو (LAC) ومنحنى م ك ك فى الاجل القصير هو (SAC) ومنحنى الكلفة الحدية في الاجل القصير هو (SMC) . أما منحنى الكلفة الحدية فى الأجل الطويل (LMC) فهو محذوف لكي لايكون الشكل معقداً أو غير واضح .

ان مستوى السعر (س) يمثل الدخل الحدي أيضاً للمنشأة الفردية وهو يمثل منحنى الطلب بالنسبة لها . فالمنتج الفرد ينتج الى المستوى الذي تكون فيه الكلفة الحدية (فى الاجل الطويل والقصير) مساوية للدخل الحدي (أو سعر السلعة) كما هو موضح فى شكل (٣١ أ)حيث تكون الكمية المنتجة هي (و ك) . وجمع هذه الكميات جمعاً افقياً يعطي كمية الناتج التي تنتجها الصناعة بأكملها وهي كمية (و ك) فى شكل (٣١ ب).

ان سعر السلعة عند مستوى التوازن يكون مساويا ل (م ك ك) فى الاجل الطويل والقصير أى أن (Price = ATC = MC) وهذا معناه عدم وجود أرباح أقتصادية أو خسارة للمنتجين . أن وضع التوازن للصناعة يكون عند نقطة (أ) فى شكل (٣١ ب) . ولكن وضع التوازن للصناعة يتأثر اذا حدثت زيادة فى الطلب على ناتج الصناعة نتيجة زيادة الدخل وتغير أذواق الناس وزيادة تفضيلهم لسلعة هذه الصناعة .

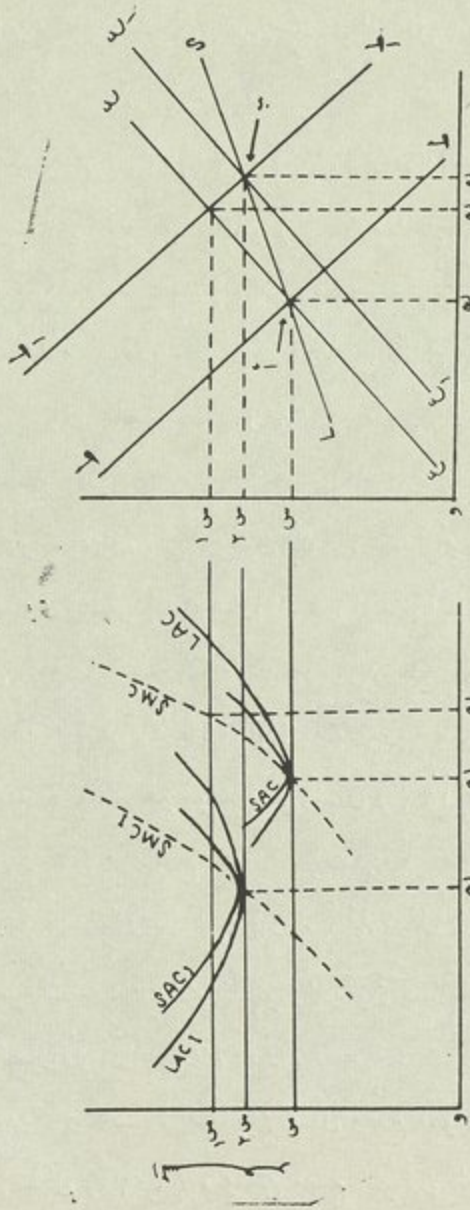

شكل (٣١ ب)
الكمية

شكل (٣١)

شكل (٣١ أ)

أن زيادة الطلب (منحنى ط$_{1}$ ط$_{1}$ فى هذه الحالة) تسبب أرتفاع السلعة الى مستوى (س$_{1}$) وذلك عند نقطة تقاطع منحني (ط$_{1}$ ط$_{1}$) مع منحنى(ع ع)•

أن أرتفاع مستوى سعر السلعة يسبب وجود أرباح أقتصادية أو أرباح صافية Pure Profits كما تسمى أحياناً ، وللاستفادة من هذا الوضع تأخذ المؤسسات الانتاجية بزيادة الناتج عمودياً (زيادة كثافة الانتاج بأستعمال عناصر متغيرة اكثر مع نفس عناصر الانتاج الثالية السابقة أى استغلال الطاقة الانتاجية لعناصر الانتاج الثابتة بصورة أوسع) •

أن تأثير زيادة الطلب فى الأجل القصير هو (١) زيادة السعر الى مستوى (س$_{1}$) و (٢) زيادة كمية الناتج للمنتج الفرد نتيجة استغلال الطاقة الانتاجية للمنشأة • ونلاحظ فى شكل (٣١ أ) أن مستوى السعر (س$_{1}$) ـ وهو مستوى الدخل الحدى الجديد أيضا ـ يقطع منحنى الكلفة الحدية فى الاجل القصير (SMC) فيزيد المنتج كمية الناتج من (و ك) الى (و ك$_{1}$) للحصول على اكبر كمية ممكنة من الارباح الصافية[٨]• ان مؤسسات انتاجية جديدة تدخل حقل الانتاج لان وجود الارباح الاقتصادية يغري المنتجين الجدد على دخول حقل الصناعة والانتاج • فيزداد العرض لهذه الصناعة وينتقل منحنى العرض الى (ع$_{1}$ ع$_{1}$) وينخفض السعر الى مستوى (س$_{2}$) •

ان دخول منتجين جدد وتوسع حجم الصناعة يسبب زيادة الطلب على عناصر الانتاج المستعملة فى المجالات الاخرى نتيجة المنافسة فى الحصول عليها فيرتفع مستوى كلفة الانتاج • وقد يرجع ارتفاع مستوى كلفة الانتاج الى استعمال عناصر أنتاج جديدة ذات نوعية أردأ وانتاجية أقل من السابق •

ان دخول منتجين جدد حقل الصناعة ذات الكلفة المتزايدة يسبب خفض سعر السلعة وكذلك يسبب ارتفاع مستوى منحنيات الكلفة لجميع المنتجين الموجودين فى الصناعة حيث يرتفع مستوى هذه المنحنيات الى (LAC$_{1}$)

---

(٨) كمية الأرباح الصافية تكون مساوية لحجم الناتج (و ك١) مضروباً بين مستوى السعر (س١) و (م ك ك) لفترة الأجل القصير •

و (SAC1) و (SMC1) فى شكل (٣١ أ) ٠وهذا الأرتفاع فى مستوى منحنيات الكلفة يكون خارج نطاق تأثير المنشأة الانتاجية الواحدة حيث يأتى من تأثير التوسع فى حجم الصناعة بدخول منتجين جدد فهو خارجي External بالنسبة للمنتج الفرد لذلك فأن أرتفاع الكلفة بهذه الصورة يسمى بارتفاع الكلفة الخارجى External Diseconomies .

أن أنخفاض سعر السلعة من (س١) الى (س٢) من جهة وارتفاع مستوى كلفة الانتاج من جهة اخرى يسبب اختفاء أو زوال الارباح الاقتصادية فيتوقف دخول المنتجين الجدد وتعود الصناعة الى وضع توازن جديد عند النقطة (ب) فى شكل (٣١ ب) ٠ أما وضع التوازن الجديد بالنسبة للمنتج الفرد فى شكل (٣١ أ) فيكون عند المستوى الذى يتساوى فيه سعر السلعة (س٢) مع (م ك ك) وتكون كمية الناتج هى (و ك٢) حيث عند هذا المستوى من الناتج تتساوى الكلفة الحدية فى الأجل القصير (SMC1) مع الدخل الحدي (أو سعر السلعة) فى الاجل الطويل ، أى أن وضع التوازن يعود الى المستوى الذى تكون عنده (Price = ATC = MC) ولكن مستوى جميع منحنيات الكلفة يكون أعلى مما كان عليه سابقاً بالنسبة للمنشأة الفردية وبالنسبة للصناعة أيضاً ٠

أن منحنى العرض للصناعة فى الاجل الطويل Long — run Supply (للأختصار LS) يكون على امتداد الخط LS وهذا الخط يصل نقاط التوازن فى الاجل الطويل٠ وفي الشكل (٣١ب) توجد نقطتان للتوازن هما (أ) و (ب) ٠ ويمكن الحصول على نقاط توازن أخرى بنفس الطريقة٠

٢ – الصناعة ذات الكلفة الثابتة فى الاجل الطويل :

أن شكل (٣٢) يوضح وضع هذه الصناعة ٠ أن طريقة التحليل لوضع

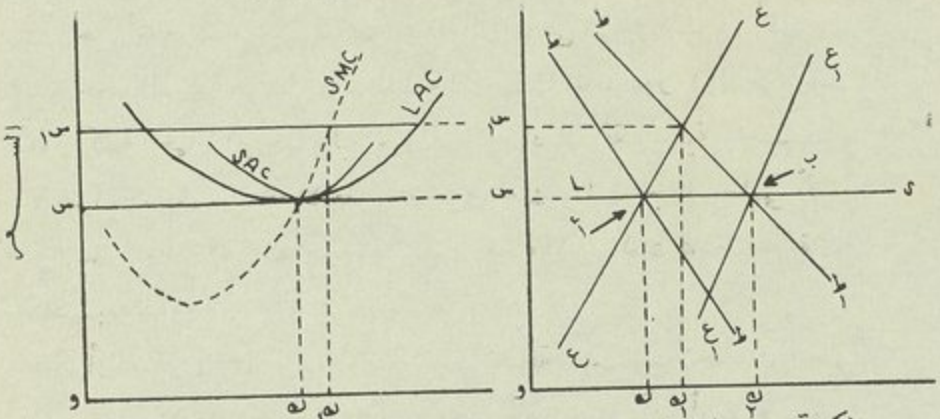

هذه الصناعة هى نفس الطريقة السابقة • ولكننا نلاحظ ان منحنى العرض فى الأجل الطويل (LS) يكون خطاً أفقياً بمستوى مساوٍ لاخفض نقطة على (م ك ك) ومعنى ذلك ان مستوى كلفة الانتاج تبقي ثابتة اذا حدث توسع فى حجم الصناعة • أن دخول مؤسسات أنتاجية جديدة الى حقل الصناعة يسبب زيادة الطلب على عنصر الانتاج ولكن هذه الزيادة لا تسبب رفع سعر عنصر الانتاج فيبقى مستوى الكلفة بدون تغيير • والسبب فى بقاء مستوى الكلفة ثابتاً بالرغم من توسع حجم الصناعة هو أن هذه الصناعة تستعمل عنصر انتاج يستعمل فى صناعات أخرى بكميات كثيرة ولكن الصناعة ذات الكلفة الثابتة تستعمله بكميات قليلة ، كالحديد المستعمل فى صناعة الأبر والدبابيس وموس الحلاقة مثلا • ان التوسع فى مثل هذه الصناعة لا يؤثر على أسعار الحديد المستعمل فى صناعات أخرى تستعمله بكميات كبيرة جداً كصناعة السيارات أو الصناعة الانشائية أو الصناعات الثقيلة الاخرى • ونلاحظ فى شكل (٣٢ أ) أن منحنيات الكلفة (LAC) و (SAC) و (SMC) بقيت بنفس المستوى السابق •

٣ ـ الصناعة ذات الكلفة المتناقصة فى الأجل الطويل :

من أمثلة السلع التى تتناقص كلفة أنتاجها فى الاجل الطويل كلما اتسع حجم الصناعة هو الاجهزة العلمية التى يبنيها المخترعون لاول مرة حيث تكون كلفة الجهاز الواحد عالية • ولكن ازدياد المعرفة العلمية والخبرة بالاختراع تسهل من بناء الاجهزة الاخرى حيث يكلف الجهاز العلمى أقل من السابق • ان كلفة الصاروخ وكوكب الفضاء الاول كانت عالية جدا مقارنة بكلفتها بعدئذ •

أن شكل (٣٣) يوضح وضع هذه البضاعة حيث نلاحظ ان منحني العرض فى الاجل الطويل LS يتجه نحو الاسفل أى أن (م ك ك) تتناقص كلما ازداد حجم الصناعة • وطريقة التحليل هى نفس طريقة التحليل السابقة فى حالة الصناعة ذات الكلفة المتزايدة • الا أننا يجب أن نذكر أن

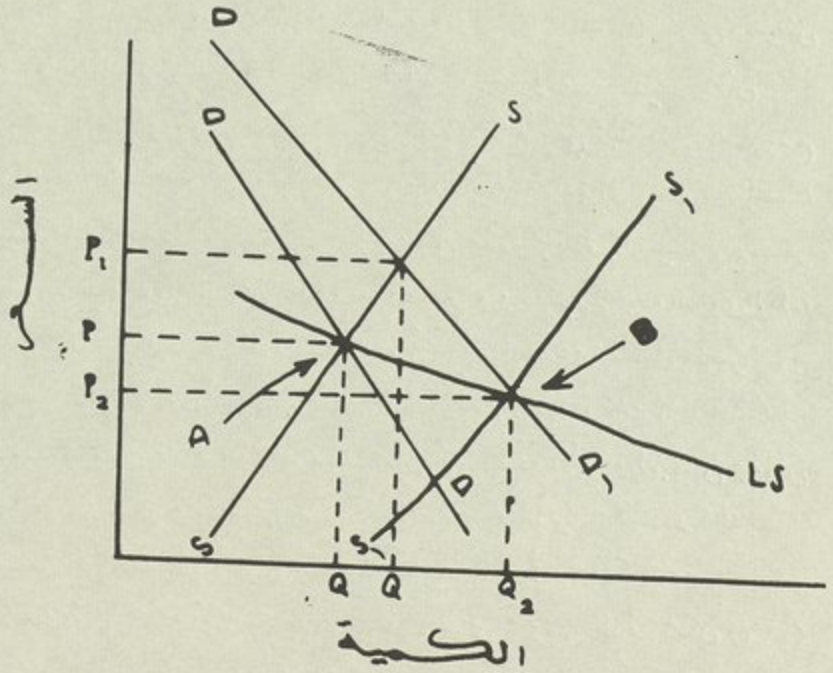

شكل (٣٣)

وضع المنتج الفرد يختلف لان منحنيات الكلفة (SAC1) (LAC1) (SMC1) في التوازن الثاني تكون في مستوى أقل من المستوى السابق الذى كانت عليه في حالة التوازن الاول • هل تستطيع أن ترسم شكلا بجانب شكل (٣٣) يبين وضع المنشأة الانتاجية في وضع التوازن الاول والثاني • استعمل طريقة التحليل التى مرت بنا في حالة الكلفة المزايدة واستعن بالشكل (٣١أ) لرسم الشكل الجديد •

وقد تبدأ صناعة جديدة ناشئة في منطقة لا تتيسر فيها وسائل النقل والمواصلات ولا توجد فيها أسواق متطورة بدرجة كافية • فيؤدي دخول مؤسسات أنتاجية جديدة حقل الانتاج الى تطوير المنطقة وتوسيع السوق وبالتالى تخفيض كلفة الانتاج • ان كلفة الانتاج تنخفض بسبب تحسين وسائل النقل أو تحسين نوعية عناصر الانتاج المتيسرة في تلك المنطقة • وهذا ما يسمى بالاقتصاديات الخارجية External Economies ، أى تخفيض كلفة الانتاج خارج المؤسسة الانتاجية الفردية • وهذا يختلف عن الاقتصاديات الداخلية Internal Economies لان هذا الاخير يعنى تخفيض كلفة الانتاج بواسطة المنشأة الانتاجية الفردية ذاتها وهو يحدث نتيجة توسع المنتج الفرد الى الحجم الأمثل Optinum Size . أن الاقتصاديات الداخلية ترجع الى عوامل أو قوى هى تحت سيطرة أو تأثير المنشأة الانتاجية •

ان المنتج الفرد ليس له تأثير على External Economies فهذه الاخيرة تأتى نتيجة توسع الصناعة بأكملها أو نتيجة قوى خارج سيطرة المؤسسة الانتاجية الواحدة • (٩)

---

(٩) يذكر سامولسن أن التقدم التكنولوجي ادى الى انخفاض كلفة الانتاج فالسلع تتحسن نوعيتها وتنخفض كلفة انتاجها باستمرار • كما يذكر أيضاً ان الزيادة في الطلب على سلعة صناعة قد تؤدى الى انخفاض =

وقد تستعمل الصناعة ذات الكلفة المتناقصة عنصر أنتاج تشتريه من منتج آخر أى أن عنصر الانتاج هو ناتج نهائى لمنتج اخر ـ محتكر مثلا يستطيع تخفيض كلفة الانتاج أو اذا توسع فى حجم صناعته ـ فيبيع عنصر الانتاج بسعر أقل وبكميات أكثر الى الصناعة ذات الكلفة المتناقصة .

ان حالة الصناعة ذات الكلفة المتزايدة هى الحالة الاكثر شيوعاً أو الحالة الغالبة فى اكثر الصناعات . كما ان الصناعات ذات الكلفة الثابتة والمتناقصة قد تصبح صناعات ذات كلفة متزايدة بعد مرور وقت كاف وبعد أن تصبح قوية وناضجة .

قراءات مقترحة حول الفصل السابع

(1) Blodgett, R. H., *Our Expanding Economy.*

الفصل (١٨) صفحة ٣٠١ ـ ٣١٧
الفصل (١٩) صفحة ٣١٨ ـ ٣٣٦

(2) Leftwich, R. H., *The Price System and Resource Allocation.*

الفصل (٩) صفحة ١٦٩ ـ ١٩٩

(3) Samuelson, P. A., *Economics.*

ملحق الفصل (٢٠) صفحة ٤٠٠ ـ ٤٠٤

= منحينات كلفة الانتاج الى مستوى أقل من السابق لواحد أو أكثر من الاسباب الآتية :

(١) تيسر العمال المتخصصين وذوي الخبرة وانخفاض كلفة العمل نتيجة ذلك .

(٢) ايجاد اسواق جديدة ونشر المعلومات الضرورية للانتاج والعمل .

(٣) ازدياد انتاجية عناصر الانتاج وهذه تأتى نتيجة التوسع فى الانتاج فى الصناعات الاخرى .

(٤) توفير المواد الخام التى تحتاجها الصناعة من قبل صناعات اخرى بكلفة أقل . وقد سمى الفريد مارشال هذه الحالة بالاقتصاديات الخارجية لأنها تحدث خارج المنشأة الانتاجية الفردية . انظر ساموليسن صفحة (٤٠٣) .

الفصل الثامن

المنتج فى أسواق المنافسة غير التامة

توجد حالات المنافسة الحرة غير التامة Imperfect Competition عندما لا يتحقق شرط واحد أو أكثر من شروط المنافسة الحرة التامة التى مرت بنا سابقاً (١). والمنتج فى هذه الاسواق أما أن يكون محتكرا Monopolist أو منافساً احتكارياً Monopolistic Competitor أو منتجا فى سوق باعة قله Oligopolist .

أن حالة الاحتكار توجد عندما لا يتحقق الشرط الاول من شروط المنافسة الحرة التامة بصورة رئيسية ، وهو وجود عدد كبير من الباعة والمشترين ليس لاى واحد منهم تأثير فى السوق ، مع احتمال عدم تحقق بعض الشروط الاخرى أيضا . فالاحتكار هو الضد أو الطرف المقابل للمنافسة الحرة التامة حيث تتألف الصناعة جميعها من منتج واحد بدلا من مؤسسات انتاجية عديدة تؤلف بمجموعها الصناعة كما هى الحالة في سوق المنافسة الحرة التامة . ويختلف الاحتكار عن المنافسة الاحتكارية فى نوعية السلعة . ففى حالة الاحتكار لاتوجد سلعة اخرى تقارب نوعية سلعة المحتكر أو تعوض عنها ، أى لايوجد معوض مقارب Close Substitute (معنى ذلك أن مرونة التقاطع منخفضة) ، وهذه الميزة لسلعة المحتكر تجعل له قدرة فى التأثير على سعر السلعة التى ينتجها بينما لايوجد هذا التأثير للمنتج فى سوق المنافسة الحرة التامة .

أن الشرط الاول من شروط المنافسة الحرة التامة موجود أيضاً فى حالة

---

(١) راجع صفحة ٣٨ ـ ٣٩ .

المنافسة الاحتكارية ، أى أن المنافسة بين المنتجين أو باعة السلعة موجودة ومن هنا جاءت كلمة منافسة فى هذه التسمية • ولكن حالة المنافسة الاحتكارية تختلف عن حالة المنافسة الحرة التامة فى أن هناك فروق فى نوعية سلعة المنافسين المحتكرين • ان الشرط الثانى من شروط المنافسة الحرة التامة (وهو تجانس نوعية السلعة) غير متوفر فى حالة المنافسة الاحتكارية • الا أن الفرق في نوعية السلعة بين منتج وآخر فى حالة المنافسة الاحتكارية ليست كبيرة جداً الى الدرجة التى تصبح فيها سلعة واحدة منهم مختلفة تماما عن سلعة الآخرين • فلو استطاع أحد المنتجين ان يجعل سلعته تختلف فى نوعيتها عن سلع باقى المنتجين بحيث لايستطيعون منافسته لتحول هذا المنتج الى محتكر لان سلعته ليس لها معوض يقاربها فى النوعية Close Substitute . أن وجود فروق قليلة فى نوعية السلعة بين المنتجين فى سوق المنافسة الاحتكارية تجعل لاحدهم ميزه بحيث يستطيع ان يؤثر فى سعر السلعة التى ينتجها ولو بدرجة قليلة • ومن أمثلة ذلك صناعة الملابس وخاصة الملابس النسائية •

أن المنتجين فى صناعة معينة فى هذا المجال من الانتاج يقدمون بضائع متقاربة من ناحية النسيج ولكن المنتج أو البائع الواحد يميز نفسه عن الباقين بأن ينوع فى الموضه (Style) لكي يستطيع الحصول على مشترين أو عملاء اكثر من غيره بسبب هذا التنويع الذى يكون أكثر قبولا لدى المشترين • فالمنتج لا زال يوجد له منافسون قد يؤثرون عليه ولكنه بالتنويع الجديد استطاع ان يوجد لنفسه مكانة خاصة قد تمكنه ان يرفع سعر سلعته قليلا ولكنه مع هذا يجد أقبالا عليها اى أن المنتج أصبح له تأثير احتكارى فى السوق ولهذا السبب نجد أن سعر السلعة (متوسط الدخل) ليس خطاً أفقياً كما في حالة المنافسة الحرة التامة بل ينحدر من الاعلى الى اليمين نحو الاسفل ، وفي هذه الحالة يكون منحنى الدخل الحدي خط آخر يختلف عن

متوسط الدخل (كما هو موضح فى جدول الايراد وشكل (٧) صفحة ٤٢ - ٤٣) .

أما فى سوق باعة القلة Oligopoly فيوجد عدد قليل من المنتجين ولذلك فأن هذه السوق ينقصها بصورة رئيسية توفر الشرط الاول من شروط المنافسة الحرة التامة (كثرة عدد صغار المنتجين) ، ولو أن عدم توفر بعض الشروط الاخرى قد يكون ممكناً فى هذه الحالة . أن سوق باعة القلة تدور مشكلته الرئيسية حول عدد المنتجين وحجم المؤسسة الانتاجية حيث يكون للمنتج تأثير فى كمية الناتج وبالتالى سعر السلعة فى السوق ، بينما تتركز مشكلة سوق المنافسة الاحتكارية حول نوعية السلعة حيث يكون تمايز نوعية السلعة Product Differentiation هو ما يميز منتج عن آخر وبالتالى يكون سبب تأثيره فى سعر السلعة . أن عدد لمنتجين فى سوق المنافسة الاحتكارية كبير وحجم المؤسسة الانتاجية الواحدة صغير بحيث أن المنتج فى هذه السوق ليس له تأثير يذكر على كمية الناتج فى السوق وليس له تأثير على سعر السلعة من هذه الناحية (ناحية التأثير على كمية الانتاج) . أن تأثير المنافس المحتكر يكون عن طريق تمايز أو أختلاف نوعية سلعته عن سلعة باقى المنتجين وهم كثرة فى السوق .

أن اسواق منتجي القلة والمنافسة الاحتكارية تكون مرحلة تؤدى فى النهاية الى الاحتكار التام . فاذا توسع حجم المؤسسة الانتاجية في سوق باعة القلة وقل عددها فأن هذه السوق تتحول الى أحتكار . أما اذا أصبح التمايز فى نوعية السلعة كبيرا جدا بحيث أن أحد المنتجين يحصل على كل المشترين أو العملاء فأن السلعة تصبح من النوع الذى لايوجد ما يقاربه أو يحل محله فى نظر المشترين وعندئذ تصبح سلعة من نوعية أخرى مستقلة ويعتبر منتجها محتكرا . وبعد هذا التعريف العام بأسواق المنافسة غير التامة ننتقل الى دراسة هذه الاسواق كل على انفراد .

١ ـ سـوق الأحتكار

الاحتكار التام Pure Monopoly معناه وجود منتج واحد للسلعة وهذه السلعة تمتاز بانها لاتوجد بضائع منافسة لها أو تقاربها فى النوعية أى ان الطلب غير مرن نسبيا وتقل المرونة كلما زادت عناصر الاحتكار .

أن المحتكر يفضل طلبا غير مرن نسبيا ويحاول ان يجعله اقل مرونة ان استطاع لان معنى ذلك ان السعر يرتفع بنسبة اكبر من نسبة انخفاض الكمية المعروضة[٢] من السلعة ، أى أن المحتكر يستطيع ان يرفع السعر بصورة ملحوظة ويحصل على السعر المناسب له اذا قلل من الكميات المعروضة من السلعة وهذا هو معنى سيطرة المحتكر وتأثيره فى السوق ، فهذا التأثير يزداد كلما قلت مرونة الطلب .

ان الوسيلة التى يتبعها المحتكر لتقليل مرونة الطلب على سلعته هو الترويج أو الاعلان عن سلعته Advertising . ان هدف الترويج او الدعاية هو خلق طلب أقل مرونة . ان معرفة المستهلك بالسلعة والتعود على استعمالها قد يجعل كثيرا من المستهلكين يفضلون الاستمرار على استعمالها ودفع ثمن اعلى اذا اعتقدوا ان لهذه السلعة مزايا لاتوجد فى غيرها اى ان السلعة أصبحت الان اكثر اهمية في نظر المستهلك وان السلع البديلة أو المنافسة لا تقاربها فى جودة النوعية وبمعنى آخر ان الطلب اصبح أقل مرونة من السابق[٣] .

---

(٢) راجع شكل (٤) صفحة (٣١) .

(٣) بالرغم من أن المحتكر يفضل طلبا أقل مرونة الا أنه لايصل الى ذلك الجزء الغير مرن من الطلب لان معنى ذلك أن بيع كميات اكثر تعطي للمنتج دخل أقل من السابق . راجع هذه النقطة المهمة من موضوع (علاقة الدخل بمرونة الطلب) صفحة (٢٩ ـ ٣٣) .

أن منحنى متوسط الدخل يمثل منحنى الطلب على سلعة المحتكر وهو يختلف عن منحنى الدخل الحدى كما يظهر فى الجدول فى الصفحة التالية • تظهر فى هذا الجدول دالة الانتاج فى العمودين الاول والثانى منه • أمـــا جدول الكلفة فهو يستند على افتراض ان كلفة عناصر الانتاج الثابتة هى(٣٠) ديناراً وكلفة الوحدة الواحدة من عنصر الانتاج المتغير (٥) دنانير • ان الشىء الذى يختلف فى هذا الجدول عما نعرفه عن وضع المنتج فى سوق المنافسة الحرة التامة هو العمود الذى يمثل سعر السلعة أو متوسط الدخل والذى يمثل فى نفس الوقت مستوى الطلب على سلعة المحتكر ، حيث نرى فى هذا العمود ان

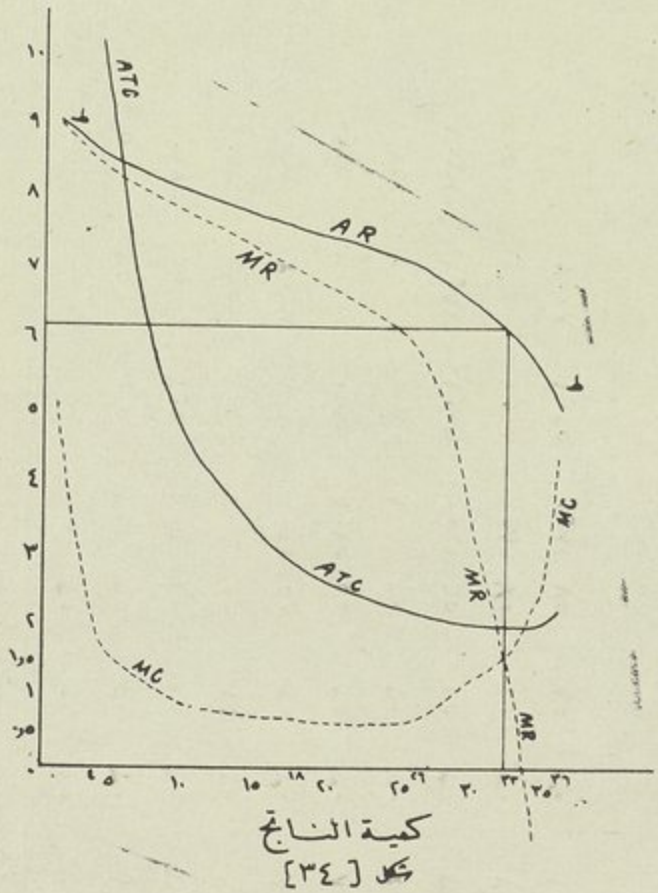

شكل [٣٤]

عناصر الانتاج المتغيرة	الناتج الكلي	الناتج الحدي	الكلفة الكلية الثابتة	الكلفة الكلية المتغيرة	الكلفة الكلية	م ك ث	م ك م	م ك ك	الكلفة الحدية	متوسط (سعر السلعة) الدخل	الدخل الكلي	الدخل الحدي	الربح أو الخسارة
٠	٠	٠	٣٠	٠	٣٠	–	–	–	–	–	–	–	–
١	١	١	٣٠	٥	٣٥	٣٠	٥	٣٥	٥	٩	٩	٩	– ٢٦
٢	٤	٣	٣٠	١٠	٤٠	٧و٥	٢و٥	١٠	١و٦٧	٨و٥٠	٣٤	٨و٣٣	– ٦
٣	١٠	٦	٣٠	١٥	٤٥	٣	١و٥٠	٤و٥٠	٠و٨٣	٨	٨٠	٧و٦٧	+ ٣٥
٤	١٨	٨	٣٠	٢٠	٥٠	١و٦٧	١و١١	٢و٧٨	٠و٦٣	٧و٥٠	١٣٥	٦و٨٨	+ ٨٥
٥	٢٦	٨	٣٠	٢٥	٥٥	١و١٥	٠و٩٦	٢و١١	٠و٦٣	٧	١٨٢	٥و٨٨	+ ١٢٧
٦	٣٠	٤	٣٠	٣٠	٦٠	١	١	٢	١و٢٥	٦و٥٠	١٩٥	٣و٢٥	+ ١٣٥
٧	٣٣	٣	٣٠	٣٥	٦٥	٠و٩١	١و٠٦	١و٩٧	١و٦٧	٦	١٩٨	١	+ ١٣٣
٨	٣٥	٢	٣٠	٤٠	٧٠	٠و٨٦	١و١٤	٢	٢و٥٠	٥و٥٠	١٩٢و٥	– ٢و٧٥	+ ١٢٢و٥
٩	٣٦	١	٣٠	٤٥	٧٥	٠و٨٣	١و٢٥	٢و٠٨	٥	٥	١٨٠	– ١٢و٥	+ ١٠٥

هناك اسعارا مختلفة كما نرى ان الدخل الحدى يختلف عن مستوى سعر السلعة • ان شكل (٣٤) مبنى على اساس هذا الجدول •

ان احسن مستوى للانتاج يتحدد عند النقطة التى يقطع فيها منحنى الدخل الحدى منحنى الكلفة الحدية • ومن نقطة التقاطع نقيم عموداً نصل فيه الى منحنى الطلب لغرض تحديد سعر السعر الذى يضمن اكبر كمية من الربح (أو أقل كمية من الخسارة) •

ونرى فى الشكل (٣٤) ان هذا السعر بين (٦) و (٧) دنانير وان احسن مستوى للانتاج هو بين (٣٠) و (٣٣) • أما فى الجدول فنلاحظ ايضاً ان تساوى الكلفة الحدية مع الدخل الحدى هو بين مستوى (٣٠) و (٣٣) وحدة من الناتج الكلي •

ان مساحة الشكل الرباعى الكبير فى شكل (٣٤) يمثل الدخل الكلي• ونستطيع ان نعين مساحة الشكل الرباعي الذى يمثل الكلفة الكلية بنفس الطريقة التى مرت بنا في حالة المنتج فى سوق المنافسة الحرة التامة •

ان شكل (٣٤) يبين ان المنتج يحصل على ربح اقتصادى • أما شكل (٣٥) فيبين ان المنتج يواجه خسارة • بينما يوضح شكل (٣٦) ان المنتج

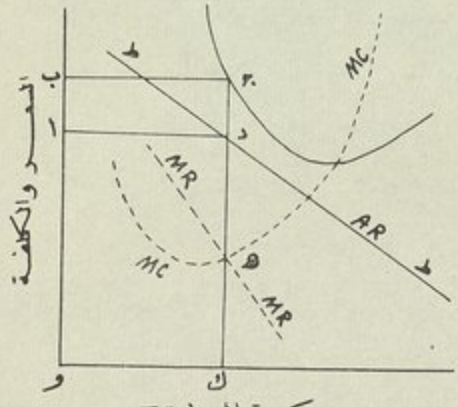

شكل [٣٥]

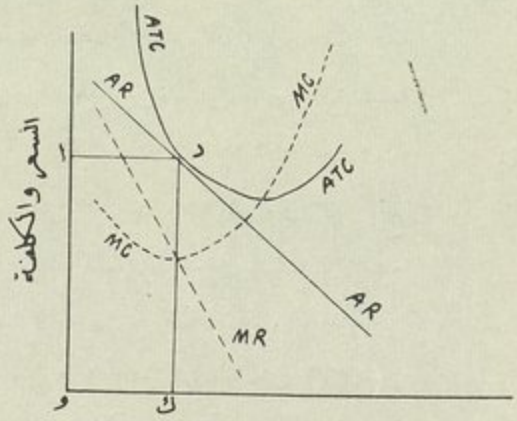

شكل [٣٦]

لا يحصل على ربح اقتصادى ولا يواجه خسارة • ان اشكال (٣٥) و (٣٦) هى اشكال عامة وليست مبنية على اساس جدول معين •

ونظراً لان المحتكر هو المنتج الوحيد فى السوق ولا يوجد من ينافسه فأن الارباح الاقتصادية لا تزول فى الاجل الطويل بفعل المنافسة كما هى الحالة فى سوق المنافسة الحرة التامة • ولذلك فان احدى المآخذ التى يوجهها أنصار المنافسة الحرة التامة الى سوق الاحتكار هو ان عدم وجود المنافسة تجعل المحتكر يستمر فى الحصول على الارباح الاقتصادية فى الاجل الطويل وذلك بتقديم كمية الناتج التى تحقق له الحصول على السعر الذى يرغب فيه • كما أن هذه السوق لا تجبر المنتج غير الكفوء على مغادرة حقل الانتاج لعدم وجود المنافسة •

البيع فى أكثر من سوق واحدة (تمايز السعر (Price Discrimination) :

قد يبيع المحتكر سلعته أحيانا فى اكثر من سوق واحدة وبأسعار مختلفة • ولكى يتمكن المحتكر من بيع سلعته بأسعار مختلفة (مع فرض ان تكاليف الانتاج هى واحدة للسلعة التي تباع فى سوقين) لابد من توفر شرطين :ـ

١ ـ ان تكون الاسواق منفصلة عن بعضها أنفصالا تاما • فاذا لم يتحقق هذا الشرط فأن بعض المشترين يشترى السلعة من السوق التى تباع فيه بسعر أرخص ليبيعها فى السوق التى يكون سعر السلعة فيه اكثر •

٢ ـ ان يكون الطلب الذى يواجهه المحتكر على سلعته فى السوق التى يبيع فيها السلعة بسعر اعلى اقل مرونة من الطلب فى السوق الثانية التى يبيع فيها السلعة بسعر اقل ، أى يجب ان تكون مرونة الطلب مختلفة فى السوقين لتحقيق سياسة تمايز السعر • ويظهر فى الشكل (٣٧) أن السعر ($س_٢$) يكون اعلى فى حالة الطلب الاقل مرونة من السعر ($س_١$) فى السوق الثانية التى يكون الطلب فيها أكثر مرونة •

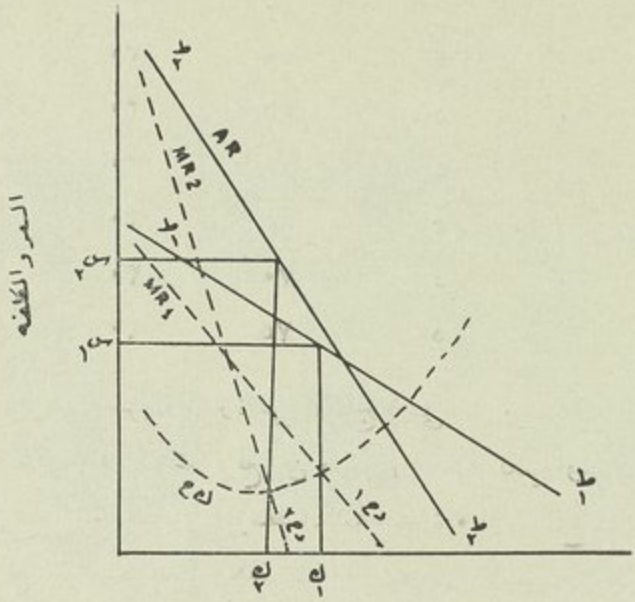

شكل (٢٧)

تأثير الضرائب المتغيرة والثابتة على مستوى الانتاج والاسعار والكلفة :

من مراجعة جدول الكلفة السابقة نرى أن التغير فى الكلفة الكلية يساوى التغير فى الكلفة الكلية المتغيرة (اى ان Δ ك ك = Δ ك ك م) وان التغير فى الكلفة الكلية الثابتة يساوى صفرا (اى ان Δ ك ك ث = صفر) كما هو واضح فى الجدول الاتى :

ك ك م	ك ك ث	ك ك	Δ ك ك م	Δ ك ك ث	Δ ك ك
٠	٣٠	٣٠			
٥	٣٠	٣٥	٥	٠	٥
١٠	٣٠	٤٠	٥	٠	٥

١٥	٣٠	٤٥	٥	٠	٥
٢٠	٣٠	٥٠	٥	٠	٥
٢٥	٣٠	٥٥	٥	٠	٥
٣٠	٣٠	٦٠	٥	٠	٥
٣٥	٣٠	٦٥	٥	٠	٥
٤٠	٣٠	٧٠	٥	٠	٥
٤٥	٣٠	٧٥	٥		

فاذا فرضت ضريبة متغيرة على الانتاج (على كل وحدة من السلعة التى ينتجها المحتكر) فأن ذلك يرفع من مستوى الكلفة الكلية ومتوسط الكلفة الكلية ويرفع كذلك مستوى متوسط الكلفة المتغيرة • ان ارتفاع مستوى الكلفة المتغيرة يرفع من مستوى الكلفة الحدية لان الكلفة الحدية

$$= \frac{\Delta \text{ ك ك}}{\text{الناتج الحدي}} = \frac{\Delta \text{ ك ك م}}{\text{ن ح}}$$

ونلاحظ فى شكل (٣٨) ان سعر السلعة سيرتفع ويتغير مستوى الانتاج نظرا لوجود منحنى كلفة حدية جديدة وفى مستوى اعلى من السابق • يتضح من هذا ان المحتكر يحول جزءا من الضريبة الى المستهلك بشكل سعر اعلى يدفعه المستهلك وان الجزء من الضريبة المتغيرة الذى يحوله المنتج الى المستهلك يتوقف على مرونة طلب المستهلك على السلعة ، فكلما كان الطلب أقل مرونة كلما كان الجزء الذى يدفعه المستهلك اكبر وبالعكس اذا كان الطلب اكثر مرونة[٤] •

اما اذا فرضت ضريبة ثابتة على الانتاج (بشكل ضريبة اجازة سنوية او ضريبة أرض ثابتة المقدار أو النسبة) فأن ذلك يرفع من مستوى الكلفة الثابتة

(٤) راجع موضوع تأثير الضريبة على المنتج ، صفحة (٦٨ ـ ٧١) •

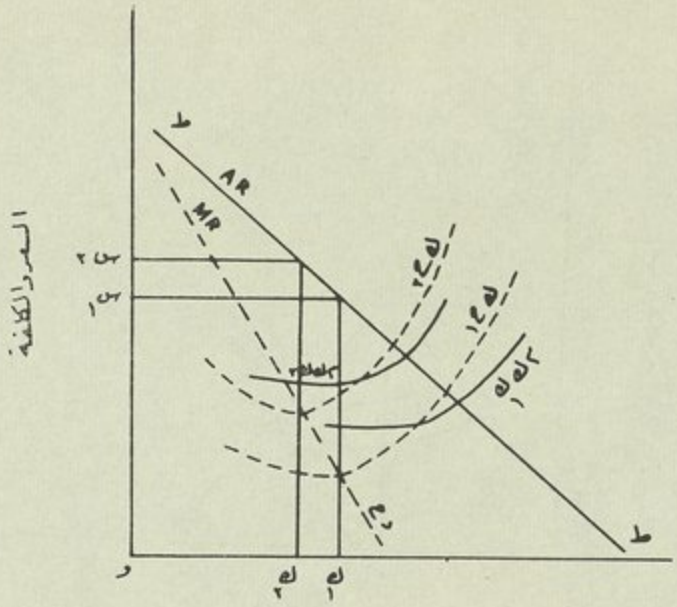

شكل (٣٨)

والكلية دون أن يؤثر ذلك على مستوى (ك ك م) فيبقى مستوى الكلفة الحدية كالسابق لان Δ (ك ك ث) = صفر • ونلاحظ فى هذه الحالة ان كل الضريبة الثابتة تقع على عاتق المنتج ولا يدفع المستهلك شيئا منها كما انها لا تؤثر على مستوى الانتاج كما هو واضح فى شكل (٣٩)

٢ – سوق المنافسة الاحتكارية

فى هذه السوق يكون عدد الوحدات الانتاجية كبيرا ولكنها صغيرة الحجم والسلعة المنتجة غير متجانسة النوعية تماما اى ان هناك فروق فى نوعيتها لذا نجد ان بعض هذه المؤسسات الانتاجية لها سيطرة احتكارية في السوق لاختلاف نوعية السلعة التى تبيعها ، ولو لا هذه الفروق فى نوعية السلعة لاصبحت المنافسة الاحتكارية منافسة حرة تامة • ومنحنى الطلب على السلعة فى سوق

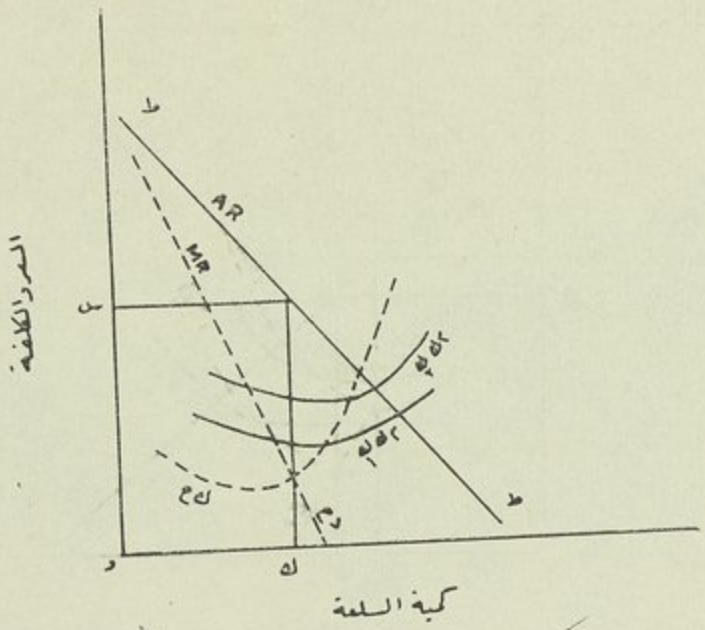

شكل (٣٩)

المنافسة الاحتكارية ينحدر من الشمال الغربى نحو الجنوب الشرقى نظـــرا لوجود اسعار مختلفة لكميات مختلفة من السلعة • والطلب على السلعة التـى تنتجها مؤسسة انتاجية واحدة يكون بصورة عامة مرن نسبيا حتى لو كـــان الطلب الكلى للصناعة على تلك السلعة أقل مرونة •

ولما كان منحنى الطلب على سلعة المنتج فى سوق المنافسة الاحتكارية مائلا وغير مواز للمحور الافقى فانه سوف لايكون مماسا لمتوسط الكلفة الكلية فى اخفض نقطة على منحنى هذه الكلفة كما في الشكل (٤٠) حيث نلاحظ ان سعر السلعة فى حالة المنافسة الاحتكارية يكون أعلى مما هو عليه فى حالة المنافسة الحرة الكاملة كما أن كمية الناتج أقل •

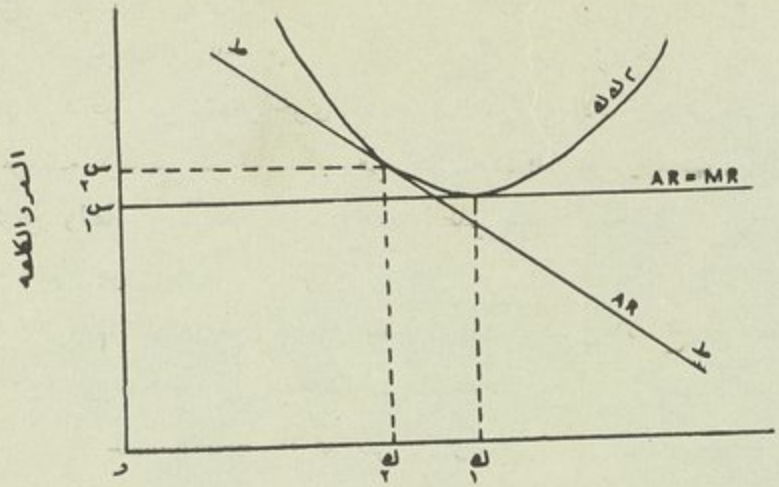

شكل (٤٠)

أن (س٢) هو سعر السلعة فى سوق المنافسة الاحتكارية و (س١) هو سعر السلعة فى سوق المنافسة الحرة التامة • ولما كانت كمية الناتج فى سوق المنافسة الحرة التامة أكثر (كمية و ك١) وسعر السلعة أقل (سعر س١) فان المستهلك هو الذى ينتفع بهذا الوضع • ويذكر أنصار المنافسة الحرة التامة أن سوق المنافسة الاحتكارية فيه تبذير لمصادر ثروة المجتمع (عناصر الانتاج) لان المستهلكين يحصلون على كمية من الناتج أقل مما يجب كما أنهم يدفعون سعراً أعلى • وسنعود الى هذه النقطة بتفصيل اكثر فى الفصل التالى •

٣ ـ سوق باعة (منتجو) القلة

أذا كان المنتجون فى سوق باعة القلة يبيعون سلعا ذات نوعية واحدة او متشابهة تماما فان مرونة الطلب على الناتج الذى تنتجه المؤسسة الواحدة يتوقف على مرونة الطلب الكلي على السلعة فى السوق وعلى رد الفعل عند المؤسسات الاخرى والذى يحدث نتيجة للتغيير فى سعر هذه المؤسسة • أما اذا كانت

السلع المنتجة تختلف فى النوعية من مؤسسة لأخرى فان الطلب على ناتج منتج واحد يتوقف على العاملين المارى الذكر وعلى عامل ثالث آخر هو استعداد المشتري للتحول من سلعة لاخرى عند حدوث تغير فى الاسعار • ان المنتج أو المؤسسة الانتاجية الواحدة تجهل فى الغالب هذه العوامل او بعضها ولذلك فانها غير واثقة أو متأكدة تماما من طبيعة الطلب على السلعة التي تنتجها فى حالة عدم وجود اتفاق أو تواطؤ بين المنتجين •

أن أهم مشكلة لتعيين مستوى سعر السلعة ومستوى الانتاج فى سوق باعة القلة هي مشكلة معرفة طبيعة الطلب على سلعة المنتج لان الطلب أما يكون معروفا determinate أو غير معروف أو معين Indeterminate وهذا بدوره يتوقف على مدى معرفة المنتج بسلوك المنتجين الآخرين ورد الفعل الذى يحصل عندهم من سلوكه •

وتصنف انواع باعة القلة على اساس درجة الاتفاق والتنظيم بين المنتجين لتسهيل دراسة الموضوع ولأن طبيعة الطلب على السلعة (من ناحية كونه معروفا أو غير معروف) يتوقف على وجود أو عدم وجود اتفاق بين المنتجين على الاسعار ومستوى الانتاج • ويمكن تقسيم باعة القلة على هذا الاساس الى ثلاثة أنواع :

١ – وجود تنظيم واتفاق بين باعة القلة : وأحسن مثل على هذا النوع من باعة القلة هو تنظيمات الكارتل • فالكارتل هو منظمة لعدة منتجين يكونون صناعة معينة • والغرض من هذا التنظيم هو تكوين هيئة مركزية أو رئيسية تهيمن على شؤون الصناعة وتقوم بادارة اعمال الكارتل لغرض تحسين وضع المنتجين والحصول على ارباح اعلى • ومن واجبات الهيئة المركزية تعيين مستوى الاسعار والكمية التى يقوم كل منتج عضو فى الكارتل بأنتاجها وكيفية تسويق الناتج وتوزيع الأرباح على المنتجين الأعضاء •

ان المنتجين الاعضاء يمثلون فى الهيئة المركزية للكارتل ويشاركون فى وضع السياسات التى يتم وضعها بتبادل الآراء والمناقشات ولكـن تأثير بعض الاعضاء قد يختلف عن تأثير غيرهم فى الهيئة المركزية فى رسم السياسة العامة للكارتل • ويمكن توضيح هذه الحالة من التواطؤ والتنظيم التأمين لباعة قلـة يشكلون كارتلا بالشكل (٤١) ولتسهيل هذه الحالة اكثر نفرض كذلك ان

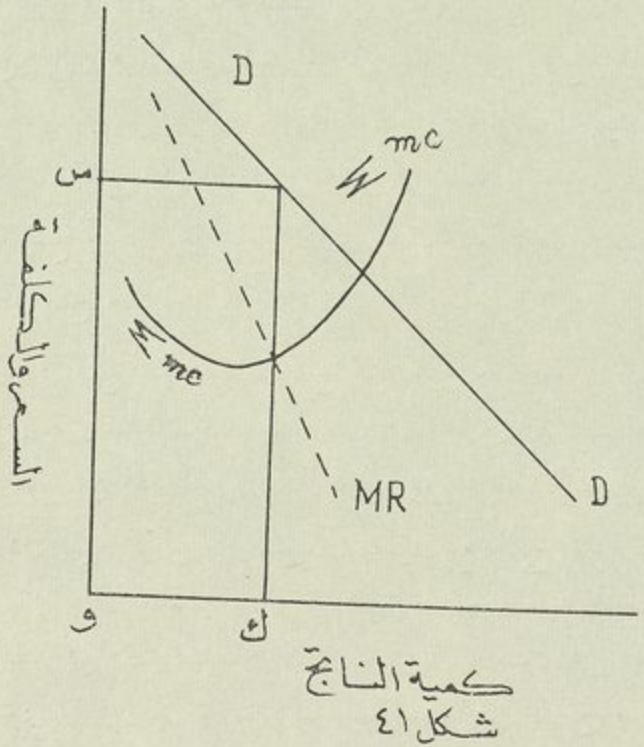

شكل ٤١

المنتجين يقومون بأنتاج سلعة متجانسة لنوعية • ان وضع باعة القلة يصبح فى الحقيقة وضع محتكر فى حالة سوق الاحتكار التام الذى مر بنا سابقا •

فالطلب طط يمثل طلب الكلي على السلعة للصناعة كلها ومنحنى الدخل الحدي يمثل كذلك الدخل الحدي للصناعة بأكملها ومنحنى الكلفة الحديـة

يمثل مجموع منحنيات الكلفة الحدية لكل منتج فيصبح ΣMC هو الكلفة الحدية للصناعة بأكملها •

أن هذا الجمع هو الجمع الأفقي لمنحنيات الكلفة الحدية لكل منتج وهذا معناه ان منحنيات الكلفة لكل بائع هى فى مستوى واحد ويمكن جمعها جمعا افقيا • فاذا صادف أن أحد المنتجين ينتج بكلفة حدية اعلى من غيره فان الهيئة المركزية تطلب منه أن يزيد او ينقص من مستوى الناتج حتى تتساوى كلفته الحدية مع الباقين • أى أن الهيئة المركزية تعمل على توزيع الحصص التي يقوم المنتجون كل على انفراد بانتاجها طبقا لتعليمات وتوصيات الهيئة المركزية، بحيث يكون الانتاج لهذه الحصص المختلفة فى مستوى تتساوى عنده الكلفة الحدية للجميع وعندئذ يصبح ΣMC هو الجمع الافقي لمنحنيات الكلفة الحدية لكل منتج •

ان كل منتج يقوم عندئذ بانتاج كمية من السلعة بحيث تكون حصته فى مستوى تكون عندها الكلفة الحدية مساوية للدخل الحدى للصناعة بأكملها• ان هذا النوع من باعة القلة لايمكن تحقيقه على الوجه الاكمل فى الحياة الواقعية لأن الهيئة المركزية لايمكن أن تتصرف مع جميع الباعة الاعضاء فى الهيئة كما يتصرف المحتكر فى حالة الاحتكار التام • فقد يختلف تأثير أو نفوذ الاعضاء فى رسم السياسات للهيئة المركزية كالحصول على حصص اعلى من المستوى الذى يكفل تحقيق اكبر كمية ممكنة من الارباح • وكلما زاد عدد المنتجين الاعضاء كلما صعب على الهيئة المركزية الاحتفاظ بسيطرتها التامة وتنفيذ السياسات التي تتخذها وكلما كان ذلك محفزا لخروج بعض الاعضاء عن المنظمة والعمل بصورة مستقلة ، خاصة اذا كانت حصتهم ومشاركتهم بالارباح قليلة • وعادة يكون الطلب الذى يواجهه المنتج الذى انفصل عن الكارتل واصبح مستقلا اكثر مرونة من الطلب الكلي على سلعة

الكارتل • وهذا معناه ان الدخل الحدى لهذا المنتج يكون أكثر من الدخل الحدي للكارتل (الدخل الحدي = السعر − $\frac{\text{السعر}}{\text{المرونة}}$) ولهذا فان هذا المنتج يجد أن ارباحه قد ازدادت عما كانت عليه قبلا عندما كان عضوا فى الكارتل (مع الافتراض أن باقي المنتجين استمروا كأعضاء فى الكارتل) • أن هذه الحقيقة تحفز المنتجين الاعضاء احيانا على الانفصال عن الكارتل والعمل بصورة مستقلة •

اقتسام السوق :

فى هذه الحالة يوزع الكارتل او المنظمة المركزية حصصا على المؤسسات الانتاجية الاعضاء أو يقسم السوق الى اجزاء • ويعطي لكل مؤسسة انتاجية منطقة منه لتعمل فيها وحدها • ونفترض هنا ان نوعية السلعة المنتجة من قبل هذه المؤسسات الانتاجية المختلفة متجانسة النوعية • وهذا الافتراض ضرورى لافتراض وجود سعر واحد للسلعة فى جميع ارجاء السوق • ولتبسيط حالة اقتسام السوق نفترض وجود مؤسستين (وهذه حالة خاصة من حالات باعة القلة تسمى Duopoly) (وتسمى احيانا بالاحتكار الثنائي) • ونفترض ان كلفة الانتاج واحدة بالنسبة للمؤسستين وانهما تقتسمان السوق بصورة متساوية • ويمكن توضيح حالة اقتسام السوق بالشكل على الصفحة التالية • فمنحنى الطلب فى شكل (٤٢) هو D D ويمثل الطلب الكلي على السلعة التي تنتجها الصناعة بأكملها (والصناعة فى هذه الحالة مكونة من مؤسستين انتاجيتين) أما d d فيمثل الطلب على السلعة التى تنتجها كل مؤسسة منهما • اما MC فهو منحنى الكلفة الحدية لكل مؤسسة و mr فهو الدخل الحدى لكل منهما • وكل مؤسسة تنتج كمية و ك$_1$ من السلعة وتبيع بسعر س • ان هذا النوع من التنظيم يشبه التنظيم السابق للكارتل ذو الهيئة المركزية ، فهو حالة

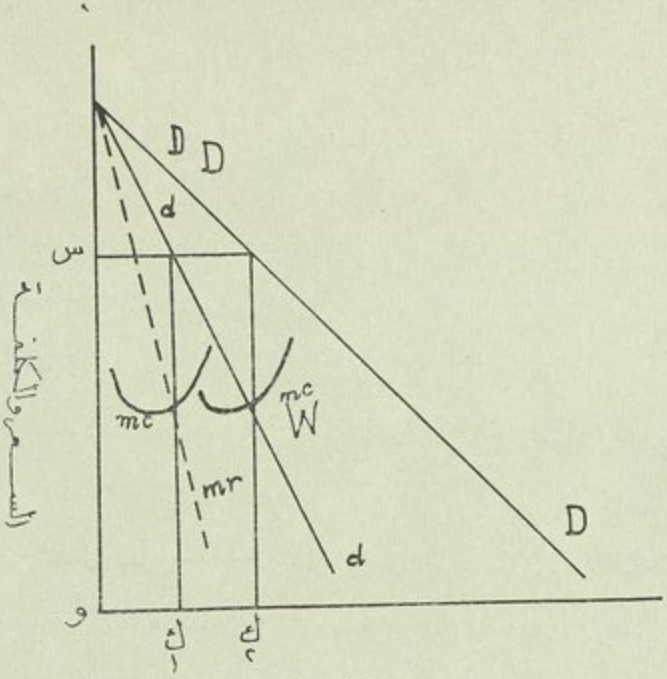

شكل ٤٠

تشبه حالة المحتكر حيث ان مجموع الكلفة الحدية للمؤسستين هو المجموع الافقي لهما أى Σ MC وهو يقع الى يمين الكلفة الحدية MC بمقدار ضعف مسافة بعد MC عن المحور الافقي • وهذا معناه ان مجموع ما تنتجه المؤسستين من السلعة هو و ك٢ وهو ضعف و ك١ لان d d هو الدخل الحدي للصناعة بأكملها • أى اننا يمكن ان ننظر لحالة باعة القلة هذه على انها احتكار يواجه الطلب D D والدخل الحدي له هو d d والكلفة الحدية Σ MC • والناتج الذى ينتجه المحتكر هو و ك٢ ويبيع السلعة بسعر س • ان هذه الحالة من سوق باعة القلة نادرا ما توجد فى الواقع

نظرا لوجود كلفة انتاج مختلفة • كما ان اقتسام السوق بشكل حصص من الناتج تقوم كل مؤسسة بأنتاجها يجعل من الصعب وجود كلفة حدية واحدة لكل المؤسسات فقد تنتج واحدة من هذه المؤسسات أقل او اكثر مما يجب • وأذا أنتجت واحدة من هذه المؤسسات أكثر أو اقل مما يستوعبه السوق أو الحصة المعينة لها فأنها ستؤثر على حصص أو عمل باقي المؤسسات • وهناك عوامل اخرى تؤثر على وضع الكرتل المحتكر منها اختلاف مرونة الطلب على سلعة المؤسسات فى الاسواق المختلفة او وجود مناطق ملائمة واخرى غير ملائمة اضافة الى اختلاف كلفة الانتاج لهذه المؤسسات مما يجعلها اقرب الى ان تكون اكثر استقلالا فى تنظيم عملية الانتاج واتخاذ القرارات التى تراها مناسبة بشأن الاسعار وحجم الناتج ونوعية السلعة •

٢ – وجود تواطؤ أو أتفاق بين باعة القلة وعدم وجود تنظيم :–

واغلب حالات الاتفاق بين باعة القلة هو فيما يخص السعر الذى تباع به السلعة • وفى هذه الحالة تختلف كلفة الانتاج بين باعة القلة لعدم وجود تنظيم ولكن يوجد اتفاق على السعر • والآن نفترض ان فى السوق مؤسستين تنتجان بضاعة متجانسة النوعية • ان هاتين المؤسستين اما ان تكونا متساويتان من حيث حجم الانتاج وسعة المؤسسة او أن تكون احدى المؤسستين كبيرة وباقي المؤسسات صغيرة •

أ – اذا كانت حالة السوق من النوع الأول اى حالة وجود مؤسستين متساويتين أو متقاربتين من حيث حجم الناتج وسعة المؤسسة ، وكل واحدة منهما تواجه طلبا على السلعة التى تنتجها هو d d كما فى الشكل (٤٣) حيث نفترض ايضا انهما يقتسمان السوق لعدم وجود غيرهما وذلك لتبسيط حالة السوق • ومجموع طلب السوق على السلعة هو DD ، والدخل الحدي لكل مؤسسة هو mr ولكن كل مؤسسة لها كلفة حدية تختلف عن الاخرى كما

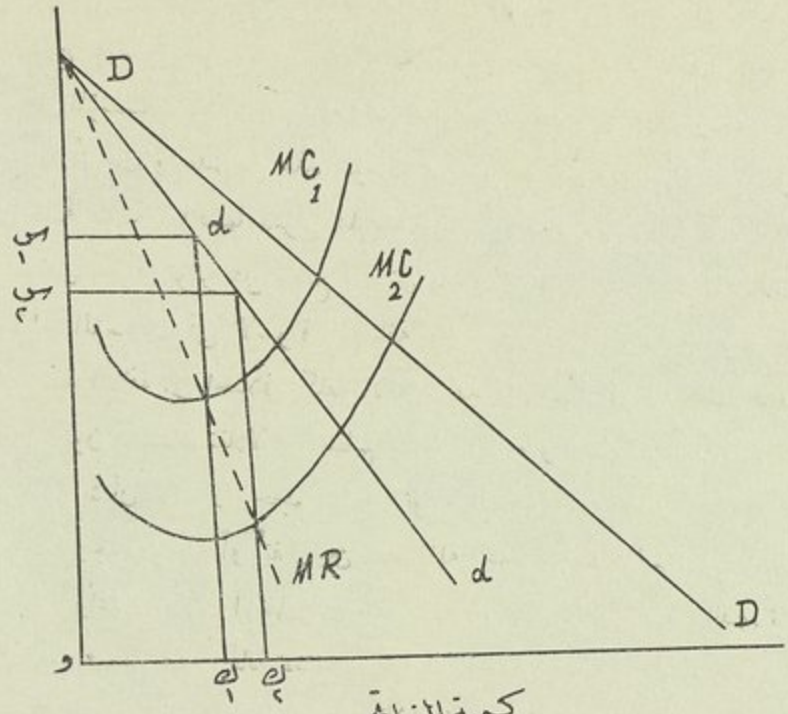

شكل ٤٣

فى الشكل • والمؤسسة ذات الكلفة العالية تحاول أن تنتج كمية من السلعة بمقدار (و ك١) وتبيع بسعر (س١) ولكن المؤسسة ذات الكلفة الأقل ترغب ان تنتج بمقدار (و ك٢) وتبيع السلعة بسعر (س٢) • عندئذ تضطر المؤسسة ذات الكلفة العالية أن تبيع بسعر (س٢) وفى هذه الحالة يلاحظ ان المؤسسة ذات الكلفة الواطئة والتي تبيع بسعر (س٢) تصبح هي المؤسسة التى تضع السعر للسلعة فى السوق وتحتذيها باقي المؤسسات الموجودة فى سوق باعة القلة أى ان هذه المؤسسة تملك زمام القيادة فى مجال وضع الاسعار فى السوق •

ب ـ اذا كان فى السوق مؤسسة ذات سعة كبيرة بالنسبة لباقي المؤسسات

وتنتج حجما من السلعة كبيرا بالنسبة لمجموع الكميات المعروضة من قبل باقي المؤسسات ، فأن المؤسسة تكون هى القائدة فى مجال وضع الاسعار فى السوق • ولتسهيل تحليل وضع هذه السوق نفترض ان المؤسسة الكبيرة تدع باقي المؤسسات تبيع كل ما تريد ان تبيعه من السلعة المنتجة بالسعر المتفق عليه • ونفترض كذلك ان حجم السوق كبير بحيث ان كل المؤسسات الصغيرة تنتج كمية تسد جزءا قليلا من طلب السوق اما باقي الطلب فتقوم المؤسسة الكبيرة بسده • فى هذه الحالة نجد أن وضع المؤسسة الصغيرة يشبه تماما وضع المؤسسات فى

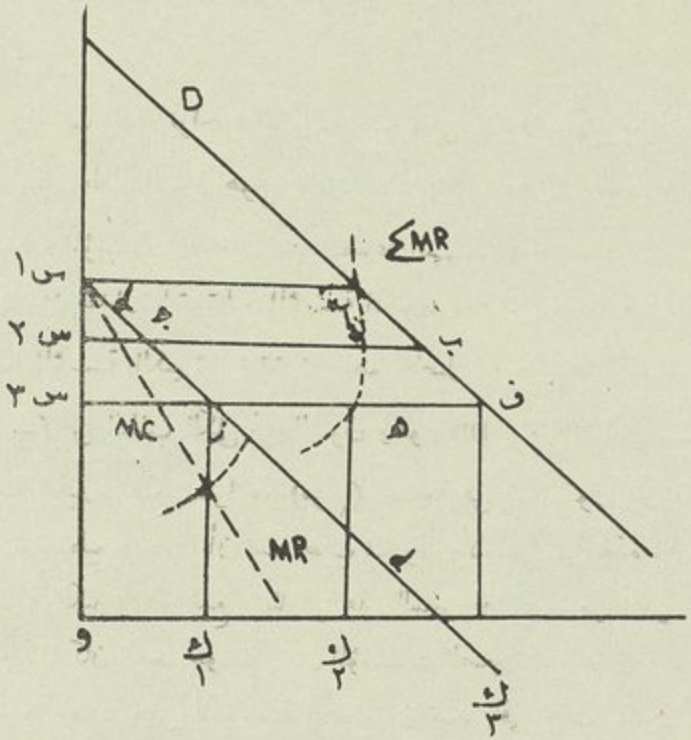

شكل ٤٤

حالة سوق المنافسة الحرة لأن كل واحدة منها تستطيع ان تبيع كل ما لديها من سلعة بالسعر الذى تحدده المؤسسة الكبيرة • وهذا معناه ان كل مؤسسة تواجه طلبا كامل المرونة (م = ∞) ، اى أن الدخل الحدى وخط الطلب على سلعة المؤسسة الصغيرة هما خط واحد فى هذه الحالة لأن سعر السلعة والدخل الحدى هما شيء واحد عندما يكون الطلب تام المرونة •

ومنحنى العرض لجميع المؤسسات الصغيرة يمكن الحصول عليه بجمع منحنيات الكلفة الحدية لها بصورة افقية ويمثل بمنحنى Σ mc فى الشكل (٤٤) •

والطلب الذى تواجهه المؤسسة الكبيرة فى السوق يمكن معرفته بالطريقة الآتية :ـ ان طلب السوق هو DD بينما يبين Σ mc مجموع ما يمكن ان تعرضه المؤسسات الصغيرة من البضاعة التى تنتجها والفرق الافقي بين الخطين يبين مقدار ما تستطيع المؤسسة الكبيرة بيعه من السلعة • فالطلب الذى تواجهه المؤسسة الكبيرة (dd) هو حاصل طرح منحنى العرض (وهو Σ MC) من الطلب الكلى فى السوق وهو DD • فاذا افترضنا أن المؤسسة الكبيرة تضع سعرا هو (س١) للسلعة فى السوق فأن المؤسسات الصغيرة تستطيع وحدها أن تسد طلب السوق ولا يبقى فى هذه الحالة مجال للمؤسسة الكبيرة لان تبيع شيئا فى هذا السعر او أى سعر آخر اعلى من س١ • فاذا كان السعر هو س٢ فان المؤسسات الصغيرة تبيع ما مقداره (س٢أ) من الناتج بحيث يبقى للمؤسسة الكبيرة ان تسد باقى طلب السوق وهو (أ ب) • والمسافة (أ ب) مساوية للمسافة (س٢ ج) حيث نستعين بنقطة (ج) بحيث يكون بعدها عن (س٢) كبعد (أ) عن (ب) •

فاذا اصبح سعر السلعة س٣ فان المؤسسات الصغيرة تملأ السوق بمقدار

(س٣ هـ) ، والمؤسسة الكبيرة تسد باقي طلب السوق وهو (هـ ف) (عند نقطة هـ يتساوى الدخل الحدي مع الكلفة الحدية للمؤسسات الصغيرة) .
فنضع نقطة ز بحيث تبعد عن س٣ نفس بعد (هـ) عن (ف) .

والآن نستطيع ان نصل بين النقاط س١ و (جـ) و (ز) ونستمر على تعيين نقاط على نفس الطريقة لنحصل على منحنى طلب المؤسسة الكبيرة .

فاذا نزلنا الى مستوى من الاسعار واطىء جدا فان هذا المستوى قد يكون اقل من مستوى متوسط الكلفة المتغيرة للمؤسسات الصغيرة وعندئذ تتوقف هذه المنشآت عن الاستمرار فى الانتاج لتدع السوق للمؤسسة الكبيرة.

والدخل الحدى للمؤسسة الكبيرة MR يمكن اشتقاقه من منحنى الطلب لها . اما الكلفة الحدية للمؤسسة فهو MC وفى هذه الحالة تنتج المؤسسة (و ك١) من السلعة والسعر الذى تبيع به هو س٣ . أن مجموع ما تنتجه المؤسسات الصغيرة فى هذه الحالة (عندما يكون السعر س٣) هو (و ك٢) حيث عند هذا السعر يكون الدخل الحدى مساوى للكلفة الحدية Σ MC . والكمية المنتجة من السلعة من قبل جميع المؤسسات فى السوق هى (و ك٣) = (و ك٢ + و ك١) .

وقد يكون سوق باعة القلة فى الواقع اعقد من هذا التحليل البسيط كأن تكون هناك اكثر من مؤسسة واحدة كبيرة تسيطر على السوق مع جملة من صغار باعة القلة ولكن لتسهيل تحليل البحث افترضنا وجود مؤسسة واحدة كبيرة ، وأفترضنا أيضا التجانس التام لنوعية السلعة المنتجة لكى نفترض وجود سعر واحد للسلعة من قبل المستهلك .

٣ ـ عدم وجود اتفاق بين باعة القلة وعدم وجود تنظيم أيضا :ـ

وفى هذه الحالة يشتغل باعة القلة كل واحد بصورة مستقلة عن الآخرين . وكثيرا ما تنشب حروب اسعار بينهم خاصة بين الجدد الذين دخلوا

الصناعة من عهد قريب حيث تكون معرفتهم بسلوك منافسيهم قليلة او معدومة. وبمرور الزمن يصبح لدى هؤلاء الخبرة بأحوال السوق ومعرفة بسلوك المنافسين لهم مما يجعلهم اكثر حذرا . وعادة لا يتنافس باعة القلة فى السوق على الاسعار اذا لم يوجد تنظيم او اتفاق على الاسعار بينهم ، انما تكون منافستهم فى مجال الدعاية والترويج للسلعة ليكون الطلب على سلعة بائع القلة أقل مرونة من طلب المنتجين الآخرين . وقد يقوم البائع بتقديم خدمات للمشترى كتوصيل البضاعة للبيت أو تسهيلات في أقساط البيع أو كميات أضافية من السلعة تقدم مجانا وبذلك يتجنب الدخول فى منافسة على الأسعار قد تجر الى حروب اسعار Price wars تسبب ضرر الجميع .

لذا فان من خصائص باعة القلة فى هذه الحالة تصلب أو ثبات الأسعار Price Rigidity وعدم وجود منافسة على الاسعار وهى حالة تدل على وجود نضوج بين منتجين قلة لايربط بينهم تنظيم ولا يوجد أى تفاهم او اتفاق بينهم على الاسعار أيضا .

حالة الطلب المكسور : Kinked Demand

تستعمل حالة الطلب المكسور كوسيلة لشرح وتحليل وضع سوق باعة القلة عندما يتميز بتصلب الاسعار .

أن منتج القلة فى السوق يتميز بالنضج Maturity أى مرور الوقت الكافي على المؤسسة الانتاجية وحصول الخبرة الضرورية اللازمة بالسوق ولكن السوق تمتاز بعدم وجود تنظيم أو اتفاق على الاسعار بينهم . والطلب الذى يواجهه المنتج أو المؤسسة الانتاجية الواحدة هو (طط) ، وهو ليس مستقيما بل مكسور عند نقطة (ب) . أن الدخل الحدي غير مستمر ايضا لوجود انكسار على منحنى الطلب . وفى هذه الحالة تكون هناك فجوة فى منحنى الدخل الحدى مقابلة للنقطة (ب) على منحنى الطلب . فى هذه الحالة ينتج

البائع كمية من السلعة هى (و ك$_{1}$) ويبيع بسعر (س$_{1}$) كما فى شكل (٤٥) .

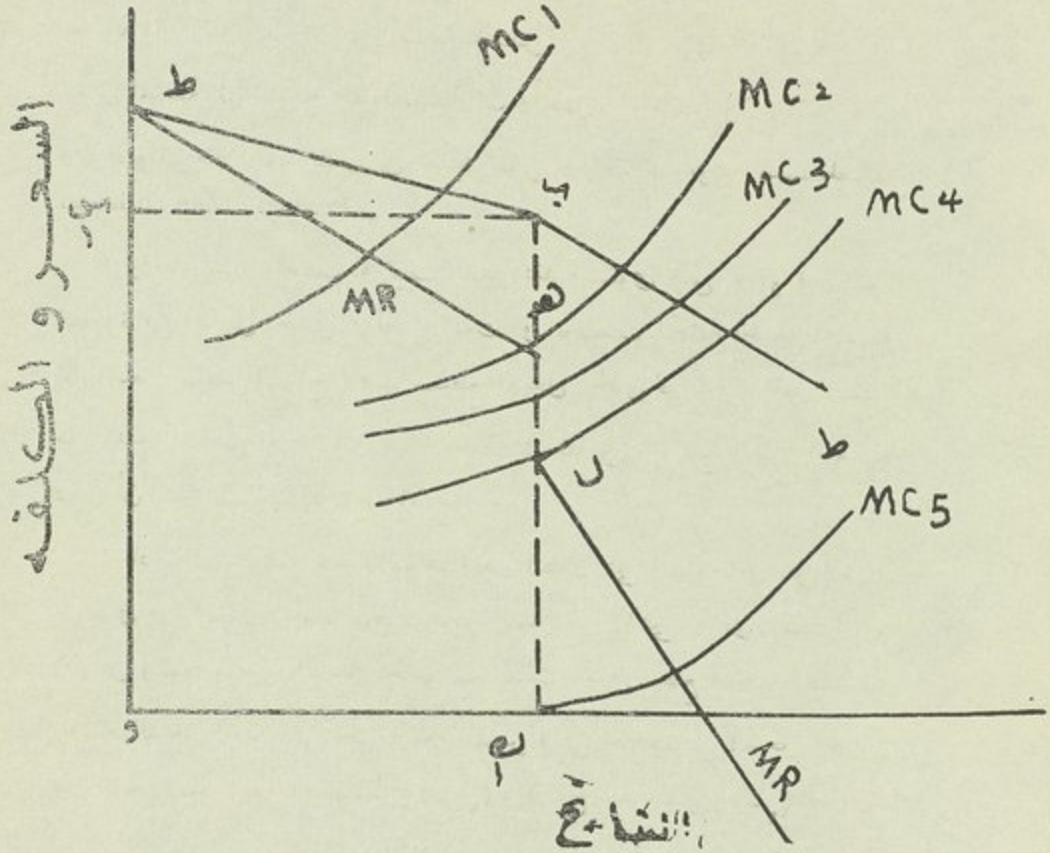

شكل (٤٥)

فاذا باع بسعر اقل من (س$_{1}$) فان بقية المنتجين يحذون حذوة ولا يبقى لـه سوى حصته السابقة من البيع . أما اذا باع بسعر اعلى من (س$_{1}$) فان بقية المنتجين لايحذون حذوه وعندئذ يفقد بعد أو كل حصته من المبيعات ، الا اذا كانت نوعية سلعته تختلف عن باقى سلع المنتجين ، فأن المنتج يستطيع عندئذ أن يرفع سعر سلعته الى مستوى اعلى من (س$_{1}$) دون ان تتأثر كمية مبيعاته تأثرا كبيراً . ولذلك نجد أن المنتجين فى سوق القلة يعمدون الى تحقيق

التمايـــز Differentiation في نوعية السلعة • فاستعمال اسماء او علامات تجارية أو أدخال تغييرات على السلعة كالفلتر Filter في حالة السيكاير أو تبديل الموضة أو الملامح العامة للسيارات وأجهزة التلفـــزيون والثـلاجات والراديوات مثلا كلها تشير الى أهمية تمايز أو اختلاف نوعية الســـلعـــة Product Differentiation .

وأحد اسباب تصلب او ثبات السعر عند المستوى (س١) هو وجـــود الفجوة في الدخل الحدى • فاذا ارتفعت او انخفضت الكلفة الحدية (نتيجة تغير اسعار عناصر الانتاج) فانها ستقطع الدخل الحدى فى الجزء الغير مستمر من الدخل الحدى • لذا فن هناك مجالاً لانخفاض وارتفاع الكلفة الحديـه دون أن يتغير مستوى الانتاج والاسعار •

فاذا بقيت الكلفة عند مستواها وتغير الطلب على السلعة فان الزيادة او النقصان في الطلب تجعله يتحرك نحو اليمين الى الاعلى او الى اليسار نحو الاسفل ويتغير موضح الدخل الحدى تبعا لذلك • فن قطع منحنى الكلفـــة الحدية الدخل الحدى فى الجزء الغير مستمر (فى الفجوة فى الدخل الحدى) فان السعر يبقى أيضاً عند مستوى (س١) والانتاج عند مستوى (ك١) •

ان الطلب فى حالة باعة القلة يكون غير معروف بالنسبة للمنتج طالمـــا كانت معرفته قليلة بسلوك الآخرين وبالتالى تكون معرفته قليلة بمســـتوى الانتاج والسعر المناسب له • ان هذه الحالة من السوق تدفع باعة القلة الى ايجاد نوع من التفاهم على الاسعار ومعرفة حجم الطلب الكلي للسوق عـلى سلعتهم اى انهم يتحولون الى النوع الثانى من باعة القلة السابقة الذكـــر (وجود اتفاق بدون وجود تنظيم) •

يظهر مما تقدم عن سوق القلة ان لهذه السوق حالات كثيرة ومعقـدة أحياناً اذا قورنت ببقية أوضاع السوق الاخرى • أن المنتج فى هذه السوق

يتأثر بسلوك منافسية كما ان سلوكه له رد فعل عند المنتجين او البائعين الآخرين •

قراءات مقترحة للطالب حول الفصل الثامن

(1) Leftwich, R . H., the Price System and Resonce Alloction.

الفصل (١٠) صفحة ٢٠٠ ـ ٢٢٤
الفصل (١١) صفحة ٢٣٣ ـ ٢٦٧
الفصل (١٢) صفحة ٢٦٨ ـ ٢٧٨

(2) Blodgett., R. H., On Expanding Economy.

الفصل (٢٠) صفحة ٣٣٧ ـ ٣٥٤
الفصل (٢١) صفحة ٣٥٥ ـ ٣٨٠

(3) Stigler, G. J., the Theary of Price.

الفصل (١٢) صفحة ٢٠٤ ـ ٢٢١
الفصل (١٣) صفحة ٢٢٢ ـ ٢٤٣

الفصل التاسع

مقارنة سوق المنافسة الحرة التامة مع اسواق المنافسة غير التامة

فى هذا الفصل نحاول ان نستعين بالنظرية الاقتصادية فى الاهتداء أو الوصول الى السوق الافضل أو الامثل فى الانتاج .

ان حالات السوق المختلفة التي مرت بنا تخص النظام الرأسمالى ، والنظريات الاقتصادية التى تخص هذه الاسواق نمت وتوسعت تحت ظل هذا النظام الاقتصادي . والآن نريد مراجعة ما مر بنا لغرض المقارنة بين هذه الاسواق المختلفة ومعرفة مميزات وعيوب كل سوق منها . وبطبيعة الحال فالتقييم يجب أن لايقف عند هذا الحد ، لان الغرض منه هو محاولة الوصول الى نظام اقتصادي أمثل فى الانتاج .

١ ـ سوق المنافسة الحرة الكاملة

انها سوق نظرية لاوجود لها فى الواقع الاقتصادي الذى نعيشه حتى فى أكثر النظم الاقتصادية اخذا بالنظام الرأسمالى . انها سوق توصف بوجوب توفر شروط معينة[1] وهذه الشروط تنطبق لا على السلعة المنتجة فقط أنما على عناصر الانتاج الداخلة فى أنتاج تلك السلعة .

فعناصر الانتاج يجب ان تكون متجانسة النوعية وقابلة للانتقال والحركة من صناعة لاخرى ولا يعوق هذه الحركة تأثير خارجي . فاذا توفرت كل هذه الشروط عندئذ يكون للسلعة سعر واحد فى جميع اجزاء تلك السوق وهذا ما يسمى بقانون السعر الواحد . كما ان عناصر الانتاج تحصل على عوائد تتناسب مع انتاجيتها الحدية اى أن سعر الوحدة من عنصر الانتاج (وهي الكلفة الحدية بالنسبة للمنتج) تكون مساوية لقيمة الناتج الحدي الذى تنتجه

(١) راجع موضوع الطلب فى سوق المنافسة الحرة الكاملة ، صفحة (٣٨) .

تلك الوحدة من عنصر الانتاج ، أى أن سعر السلعة يكون مساويا للكلفة الحديـــة (MC = P) • وهذا السعر يكون مساوياً عادة لمتوسط الكلفة الكليـــة (ATC) فى فترة الاجل الطويل • ان وضع التوازن للمؤسسة الانتاجية فى فترة الاجل الطويل يتحقق عندما تكون الكلفة الحدية = سعر السلعة = متوسط التكاليف الكلية لانتاج تلك السلعة كما هو موضح فـــى الشكل (٢٤) •

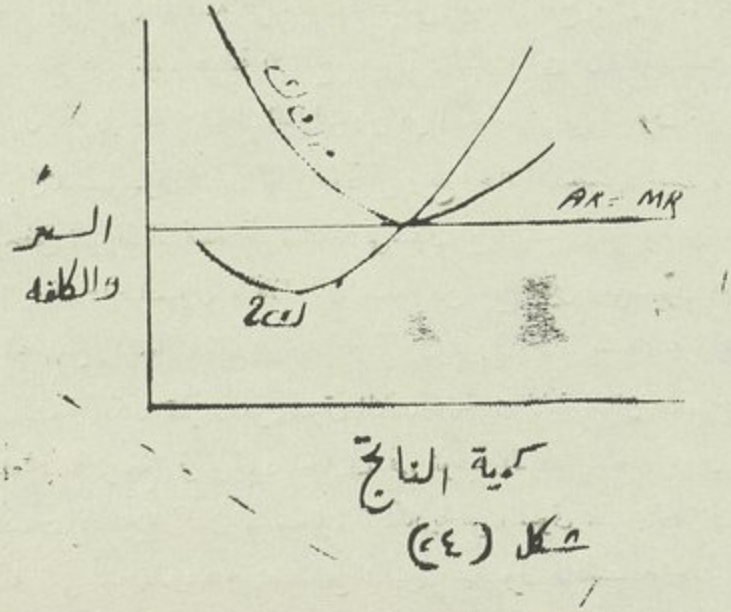

شكل (٢٤)

وضع التوازن للمؤسسة الانتاجية فى الاجل الطويل فى سوق المنافسة الحرة التامة حيث يكون سعر السلعة مساويا للكلفة الحدية = متوسط الكلفة الكليـــة (MC = P = ATC) .

ان هذا يعنى اختفاء الارباح الاقتصاديـــة Economic Profits

فى فترة الاجل الطويل فالمنتج يحصل على عوائد مناسبة لعناصر الانتاج بدون زيادة أو نقصان وهذا معناه ان مستوى سعر السلعة يكون مماساً لأخفض نقطة

على منحنى متوسط الكلفة الكلية لفترة الاجل الطويل .

ان هذا التحليل لوضع المنشأة الانتاجية الواحدة يبين انه فى حالة تحققه فى مثل هذه الظروف فان المستهلك يحصل على فائدتين اولهما ان السعر الذى يدفعه في السلعة يكون مساويا لمتوسط كلفة الانتاج لتلك السلعة بدون زيادة. ثانيهما ان المنافسة الشديدة بين المنتجين لاتترك في السوق سوى المنتج الكفوء جداً الذى يستطيع تخفيض الانتاج أو تنظيم عملية الانتاج بأقل كلفة ممكنة . لان المنتج الواحد ليس له تأثير على سعر السلعة حيث لاتوجد منافسة فى مجال الاسعار انما تكون المنافسة فى مجال تخفيض كلفة الانتاج . ان هذه المنافسة تجبر المنتج على تنظيم عملية الانتاج بصورة دائمية ، أى ان المنافسة تجبر المنتج ان يكون يقظا ونشطا دائما ليتمكن من الاستمرار فى السوق .

ان هذه السوق ليست لها وجود فى واقع الحياة الاقتصادية حيث لايمكن ان تتحقق شروط المنافسة الحرة التامة فى سوق من الاسواق انما يوجد ما يقرب من ظروف هذه السوق . فاذا كان لسلعة من نوع معين وفى سوق معين مجموعة من الاسعار المتقاربة جداً ، أي ان فروق هذه الاسعار قليلة ، فأن هذه السوق تكاد تقترب من سوق المنافسة الحرة التامة . ان هذه الفروق القليلة عادة ترجع الى وجود اختلاف فى نوعية السلعة المنتجة . ان بعض المؤسسات الانتاجية تكون لها سيطرة احتكارية فى السوق نظرا لاختلاف نوعية السلعة التى تنتجها وعندئذ تصبح السوق سوق منافسة احتكارية (Monopolistic Competition) ، ولو لا هذه الفروق فى نوعية السلعة لاصبحت سوق منافسة حرة تامة[٢] .

٢ ـ سوق المنافسة الاحتكارية :

ان المؤسسات الانتاجية فى سوق المنافسة الاحتكارية صغيرة الحجم

(2) Blodgett, R. H., *Our Expanding Economy*, Rinehart & Co. Inc. N.Y., 1955. P 246, 368.

ومتعددة ولا يملك المنتج تأثيراً على الأسعار بحجم البضاعة او كمية الانتاج التى ينتجها أنما بتمايز نوعية السلعة Product Differentiation

ومنحني الطلب في سوق المنافسة الاحتكارية ينحدر من الشمال الغربى نحو الجنوب الشرقى أى من اليسار الى اليمين نحو الاسفل نظرا لوجود اسعار مختلفة لكميات مختلفة من السلعة اى انه مائل وغير مواز للمحـــور الافقي [كما فى الشكل (٤٠) صفحة ١٥٥] حيث يمثل ط ط الطلب فى هـــذه

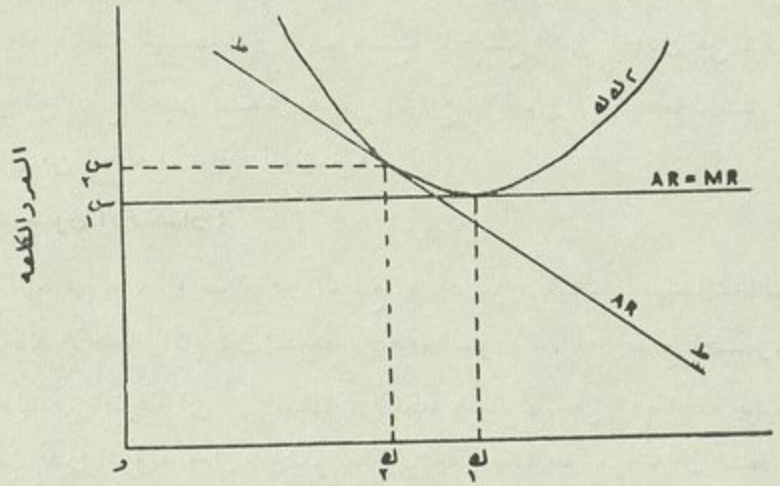

شكل (٤٠)

مقارنة وضع منشأة انتاجية فى سوق منافسة حرة تامة مع اخرى ثى سوق منافسة احتكارية ٠

السوق ٠ ان هذا الطلب لايكون مماسا لمتوسط الكلفة الكلية فى اخفض نقطة على منحني متوسط الكلفة الكلية ولذلك نلاحظ ان مستوى سعر السلعة فى حالة المنافسة ٠

الاحتكارية يكون اعلى مما هو عليه فى حالة المنافسة الحرة الكاملة التى يكون الطلب فيها مماساً لمتوسط الكلفة الكلية فى اخفض نقطة كما ان كمية الناتج (و ك$_{٢}$) فى حالة المنافسة الاحتكارية اقل من كمية الناتج (و ك$_{١}$) فى حالة المنافسة الحرة التامة مما يدل على ان المستهلك فى حالة سوق المنافسة الاحتكارية يجد كمية أقل من السلعة وسعر أعلى لها (الكمية و ك$_{٢}$ والسعر س$_{٢}$)[٣] • أن الارباح الاقتصادية التي يحصل عليها المنتج تكون باقية حتى فى فترة الاجل الطويل وفى هذه الحالة نجد ميزة سوق المنافسة الحرة التامة واضحة بالنسبة للمستهلك وكذلك بالنسبة للمجتمع الذى يحصل على كمية اكثر من الناتج حيث تستعمل عناصر الانتاج بكفاءة اكثر لتحقيق المستوى الامثل من الطاقة الانتاجية للمنشأة •

٣ ـ سـوق الاحتكـار :

اما فى حالة الاحتكار فان الوضع يزداد سوءاً بالنسبة للمستهلك خاصة فى حالة الاحتكار التام لان السلعة فى هذه السوق لايوجد بضائع اخـرى تضاهيها فى النوعية اى أن المستهلك لايجد بديلا لها وفى هذه الحالة يكون الطلب قليل المرونة • ان المحتكر يحاول جعل طلبه اقل مرونة ان استطاع (والوسيلة هى الترويج والدعاية للسلعة لان هدف الدعاية هو خلق طلب أقل مرونة) • فالمحتكر يستطيع ان يرفع السعر بصورة ملحوظة ويحصل على السعر المناسب له اذا قلل الكميات المعروضة من السلعة وكـان الطلب قليل المرونة نسبياً وهذ هو معنى سيطرة المحتكر وتأثيره فى السـوق • أي ان سيطرة المحتكر تزيد فى السوق كلما قلت مرونة الطلب على السلعة فالمنتج فى هذه السوق يملك قدرة على التأثير فى الاسعار التي يبيع بها السلعة •

والنقد الموجه لسوق الاحتكار هو ان المحتكر اذا كان منتجا غير كفوء

(3) Blodgett, R. H. Ibid., P. 376

فانه سيستمر فى انتاج وعرض كميات من السلعة تضمن مستوى من الاسعار التي يبيعهـــا والتى تحقق له أكبر كمية ممكنة من الارباح الاقتصاديـة ، وهو غير مجبر عـلى تطبيق التقنيـة Technology الحديثة اذا كانت الطريقة القديمة تضمن له الارباح التى يريدها لان الربح هو الغاية أو الهدف بالنسبة الى المحتكر . فالتقنية الحديثة تتطلب استثمارات جديدة وخبرات فنية ومهارات كما وتتطلب جرأة وأقداما على مستقبل مجهول قد يكـون غير مضمون بالنسبة للمحتكر . فأذا استمر المحتكر فى اتباع الطرق القديمة فى الانتاج فأن ذلك ضياع كبير لمصادر الثروة القومية . وفى رأى انصار المنافسة الحرة فان كل انواع الاسواق الباقية فيها تبذير لمصادر الثروة لان عناصر الانتاج لاتستغل فى العمليـة الانتاجيـــة لانتاج المســـتوى الامثل من الناتج وفى هـــذا ضرر للمستهلك حيث يدفع سعراً اعلى مما ينبغي وكلفة الانتاج تكون أعلى .

أما اذا كانت الدولة هى المنتج فان الربح لا يصبح الهدف الرئيسـي وعندئذ تزول كل مساوىء الاحتكار الفردى المارة الذكر .

ومن جهة اخرى فان قيام الدولة بالاحتكار التام فيه محاذير ايضـا . وقبل التطرق الى هذه المحاذير ينبغي استعراض الوضع الاقتصادي للصناعات في الدول الرأسمالية خاصة الولايات المتحدة لانها أكثر الدول اخذاً بالنظام الرأسمالى .

٤ ـ سـوق باعة القلة :

يعتقد الدكتور هانسن[٤] وهو من الاقتصاديين الذين يؤمنون بأن القطاع العام يجب ان يكون أهم مما هو عليه الان فى الدول الرأسمالية وبأن الدولة يجب أن يكون لها دور اكبر فى التنمية وحل المشاكل الاقتصادية ، يعتقد هذا الاقتصادى ان تقلبات الاسعار لم تعد توصف بالمرونة لعدم وجود أسواق

(4) Hansen, Alvin H.,Economic Issues of the 1960s. Mc Craw-Hill Book Co., N.Y., 1960. P. 13-14.

منافسة بل أن الغالب على الصناعة الامريكية هو ان هناك ثلاث او اربع شركات كبيرة فى كل صناعة (أحتكار القلة Oligopoly) تحتل السوق وتسيطر على ٨٠ الى ٩٠ بالمئة منه وهذه الشركات تحدد الاسعار وتحاول تثبيتها فى مستوى معين (Administered Prices) . فالمنافسة على أساس الاسعار ليس لها ألا أثر ضئيل أو معدوم فى كثير من الأحيان. ان الكلفة الثابتة Fixed Costs فى هذه الصناعات اخذت تصبح اكبر بمرور الزمن مما جعل هذه الصناعات تحذر وتتجنب تخفيض الاسعار حتى فى أوقات الركود أو الكساد الاقتصادي .

وفى رأى الاقتصادى سامولسن فان المنافسة تسود فى الانتاج الزراعى وبعض الصناعات الزراعية بينما يسود احتكار القلة اغلب الصناعات المهمة فى البلاد[٥] .وهذا النوع الاخير هو الغالب على الصناعات الكبيرة والحيوية فصناعة السيارات مثلا يحتل الجزء الاكبر منها شركات جنرال موتور وفورد وكرايسلر ، وكذلك فى صناعة الصلب .

أما فى الصناعات التي تسودها المنافسة الاحتكارية حيث يكون عدد المنشآت كبيراً نسبيا نجد أن هذا العدد يصاحبه حجم من الناتج صغير للمنشأة انواحدة وذلك لعدم وجود رأس المال الكافي لعملية انتاج كفوءة وبالحجم الامثل Optimum Scale مما يؤدى الى ان المنشأة تأكل رأسمالها فى الاجل الطويل ثم تختفي ، وهذا ينطبق على محلات البقالة الصغيرة والمطاعم ومحطات البنزين وغيرها من المؤسسات الانتاجية لباعة المفرد Retail Trade ولكن بالسرعة التي تختفي فيها مؤسسات أنتاجية تظهر اخرى تحل محلها وتبقى فى مجال الانتاج حتى تآكل رأسمالها الاصلى[٦]. الا ان ذلك لايمنع

(5) Samuelson, P.A, Economics. Mc Craw Hill Book Co., N. 1958. P. 456-57.

(6) Samuelson, P.A. Ibid, P. 485.

من ظهور شركات فردية تشغل بكفاءة وتستمر على الانتاج بنجاح فى الاجل الطويل .

والاحتكار فى الولايات المتحدة الامريكية مقصور على شركات الكهرباء والماء والتلفون وبعض شركات المواصلات الا ان الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات المتحدة قد أخذت على عاتقها الاهتمام بطرق المواصلات والتعليم والصحة والعمران والبحث العلمى الا ان اهتمامها فى هذا المجال يقتصر فى غالب الاحيان على سن القوانين والانظمة التى تنظم اعمال الشركات الاحتكارية التى تقوم بتجهيز الخدمات والمرافق العامة وذلك لحماية صالح المستهلك ومع ذلك فأن الاستثمارات التي تأتى عن طريق القطاع العام ستأخذ في الاتساع فى المستقبل فى رأى هانسن وكالبريث[٧] وساموسلسن وغيرهم من الاقتصاديين التقدميين .

يقول الاقتصادى لفتويج Leftwich وهو من الاعلام الذين كتبوا في النظرية الاقتصادية ، أن وجود الارباح فى صناعة معينة تعنى أن توسع تلك الصناعة الى الحجم الذى تختفي فيه الارباح يكون فى صالح المستهلك ولكن عناصر الانتاج فى الصناعات الحديثة ليست حرة فى الانتقال من الصناعات الغير مرغوب فيها الى الصناعات التى يرغب المستهلك في المزيد منها . وهكذا فان رغبة المستهلك لاتتحقق فى حالة وجود عناصر احتكار فى الانتاج كما تتحقق فى حالة المنافسة الحرة التامة . ويستمر لفتويج فى القول بأن يجب التأكد بأنه بالرغم من أن المنشآت الانتاجية فى سوق أحتكار القلة (كما في حالة الاحتكار) لا يصلون بالانتاج الى الحجم الامثل بحيث يستغل الطاقة الانتاجية لعناصر الانتاج بكفاءة حتى تصل الى المستوى الامثل ، فأن الانتاج فى هذه المنشأة هو أكثر كفاءة من أية حالة اخرى من حالات السوق لبعض الصناعات،

(7) Galbraith, J. K., The Affluent Society, Houghton Mifflin Co., Boston, Mass., 1958.

لان الحجم الامثل لصناعة ما قد تكون متناسبة مع حجم السوق وحاجة المستهلكين بحيث ان السوق لا يستوعب أكثر من مؤسسات انتاجية قليلة أو حتي مؤسسة واحدة حيث يأخذ المستهلكون كمية محدودة من السلعة سنويا ، كما فى حالة صناعة السيارات أو الثلاجات مثلا • ففى مثل هذه الصناعات لايوجد مجال لان تكون هناك مؤسسات انتاجية كثيرة لتجعل هذه السوق سوق منافسة حرة تامة أو احتكارية • فاذا انقسمت المؤسسات الانتاجية لسوق باعة القلة الى مؤسسات عديدة بحيث ان كل واحدة منها ليس لها تأثير احتكارى يذكر فى السوق ، فأن كلا منها قد لاتصل بالانتاج الى الحجم الامثل ويكفاءة الانتاج الى المستوى المطلوب ونتيجة لذلك فأن كلفة الانتاج وسعر الناتج يكونان فى ا مستوى اعلى من المستوى الذى يكونان عنده فى حالة سوق احتكار القلة(٨) •

ونجد صحة رأى لفتويج عندما نتصور أن صناعة السيارات او الصلب مثلا تتألف من وحدات انتاجية عديدة فى سوق منافسة حرة تامة أو احتكارية• ان رؤوس الاموال والخبرات الفنية التى تتطلبها الصناعة تحتم ان تكون بحجم كبير نسبيا لتخفيض كلفة الانتاج وسعر السلعة الى مستوى مناسب وهذا الحجم لا يمكن ان يحدث فى المنشأة الانتاجية فى سوق منافسة حرة تامة •

يتضح مما سبق أن حجج انصار المنافسة الحرة لا اساس لها من الصحة في كل الصناعات الحيوية الرئيسية فى الدول الرأسمالية • ويؤيد ساموليسن وجهة النظر هذه لانه يعتقد أن السوق التي تسود الصناعات الحيوية التى تؤثر فى كيان البلد الاقتصادية الى حد بعيد فى الولايات المتحدة هي سوق احتكار القلة بصورة رئيسية ، وسوق المنافسة الاحتكارية (سوق البضاعة المتمايزة Differentiated Product) بدرجة أقل لذا فأن التحليل الذى

(8) Leftwich, R.H., The Price System and Resource Allocation, Holt, Rinehart and Winston, N.Y., Revised Ed. 160, p. 263-64.

تقدمه النظرية الاقتصادية عن سوق المنافسة الحرة الكاملة ليس له واقع فى الحياة الصناعية .

ويذهب ساموليسن الى القول بأن وجود الأرباح الاقتصادية لصناعات احتكار القلة مهم فى تطوير اقتصاديات البلد حيث يستخدم قسم لا يستهان به من هذه الارباح في البحث العلمى الذى يؤدى الى التطور التكنولوجى مما يساعد على زيادة الكفاء الانتاجية وتحسين نوعية السلعة وتخفيض كلفة الانتاج وخدمة المستهلك بصورة أحسن(٩) .

مبدأ التسارع فى الاندثار Principle of Accelerated Depreciation

عندما تسود السوق ثلاث أو أربعة شركات صناعية عملاقه فى كل صناعة وتحتل حقل الانتاج ، وعندما يكون رأس المال المطلوب للدخول الى تلك الصناعة لمنافسة الشركات الكبيرة المستقرة فى حقل الانتاج يتجاوز الملايين الى مليارات الباونات أو الدولارات ، فأن احتمال دخول منافس جديد يشكل خطراً على المؤسسات الموجودة سابقاً هو أحتمال ضعيف جداً ونتيجة لعدم وجود منافسة فأن الشركات الصناعية الموجودة لاتأخذ بمبدأ التسارع فى الاندثار للالات والمعدات الأنتاجية الموجودة لتفسح المجال لطرق الانتاج الجديدة المبنية على مستوى من التكنولوجي اكثر تقدما وكفاءة فى الانتاج ولكن عندما ينعدم دافع الربح في حالة الانتاج الاشتراكى فأن معدات الانتاج تخضع لنسبة عالية من الاندثار وعندما تمضي فترة تصبح فيها هذه المعدات والآلات وطرق الانتاج قديمة وبالية فان النسبة العالية من هذا الاندثار السريع كفيله بأن تفسح المجال لطرق أنتاج حديثة وعلى مستوى اعلى من التقنيه Technology ، ولا يحد هذا النمو السريع سوى التقدم العلمي والتكنولوجى المتيسر أو ندرة مصادر الثروة التى تسمح بالتوسع والتغير .

(9) Samuelson, P.A. OP. cit. P. 491.

أن الانتاج الاشتراكى يستطيع الحصول على نسبه عالية من النمو العام والنمو الصناعى بصفة خاصة لان النظام الاقتصادي يسمح بمستوى من الاستثمار يصل الى حد الاستثمار التام Point of Full Investment أى ان الاستثمار يستمر الى الحد الذى تصل فيه قابلية رأس المال على الانتاج أعلى نقطة بحيث ان أى أستثمار جديد (فى حدود مستوى التكنولوجى المعروف ومصادر الثروة المتيسرة) لا يؤدى الى أى زيادة فى الانتاج وهذا معناه أن الانتاج لا يحتاج الى التوقف الى مستوى تكون فيه العوائد كافية لتغطية كلفة رأس (سعر الفائدة) كما هو المعيار المتبع في حالة الانتاج الرأسمالي •

العوامل التى تحدد قيام القطاع العام أو الخاص بالانتاج

نستنتج من هذا الاستعراض لوضع الانتاج فى الاسواق المختلفة تحت النظام الرأسمالى ان نظام المنافسة لم يعد له وجود فى الانتاج الصناعى الحديث بل أخذ يقتصر على تجارة المفرد • أن العوامل التى تحدد ما اذا كان الانتاج يجب أن يتم فى جو منافسة حرة أو احتكار تام (احتكار الدولة أو القطاع الخاص) أو أحتكار قلة ، هذه العوامل التى مرت بنا والمتضمنة في النظرية الاقتصادية يمكن أن نستعرضها الان ونحددها بوضوح كالآتي :ـ

١ ـ رؤوس الاموال التى تتطلبها الصناعة :ـ

اذا كان الانتاج يتطلب رؤوس اموال كبيرة وخبرات فنية واسعة واذا كان حجم الصناعة يجب أن يكون كبيرا ليكون الانتاج أكثر كفاءة بحيث يحقق مزايا الانتاج الكبير فالغالب ان القطاع الخاص لايستطيع النهوض بها بكفاءة بل تتطلب ان تأخذ الدولة على عاتقها القيام بذلك خاصة في الدول النامية لان الدولة هى التى تنفرد بالقابلية على توفير رؤوس الاموال اللازمة والخبرات العلمية والفنية • أما في الدول الرأسمالية الغنية المتقدمة صناعيا فان هناك تبذير فى

مصادر الثروة الوطنية لان دافع الربح هو الهدف الرئيسى فى الانتاج أى أن القطـــاع الخاص يستطيع النهوض بالصناعة الثقيلة والخفيفة ولكن المساوىء الناتجة تحت ظروف احتكار القلة والمنافسة الاحتكارية التى مرت بنا يحتم تدخل الدولة للصالح العام •

٢ ـ نوعية الســـلعة :

اذا كانت للسلعة أو الخدمة أهمية فى حياة الجماعة كالمرافق العامة فأن انتاجها وتوفيرها أصبح من واجبات الدولة الرئيسية فى أكثر دول العالم •وفى بعض الدول الرأسمالية تناط المرافق العامة الى شركات اهلية احتكارية تبيع الناتج بسعر تحدده الدولة ويتناسب مع كلفة الانتاج وتعمـــل الشـــركات الاحتكارية وفقا لانظمة وقوانين الدولة التى يفترض تراعى المصلحة العـامة للمجتمع •

اما فى حالة الخدمات والسلع التي هى أقل اهمية في حياة الجماعة فيمكن ان يقوم بها القطاع الاهلى بكفاءة كتجارة المفرد والانتاج الزراعى • ان وضع المنتج الزراعى أصبح يتطلب عملا جماعيا لحماية المنتج والمستهلك معا فى كل دول العالم ولكن مجال الانتاج الفردى عادة هو أكبر فى حالة الزراعـة • فليس من الضرورى أن تأخذ الدولة على عاتقها انتاج الحليب والبيض مثلا أو انتاج الجوارب والاحذية والقرطاسية والصابون والزيوت النباتية • أن المنافسة قد تنفع فى تحسين نوعية الانتاج وتخفيض الكلفة عندما يكون دافع الربـــح موجودا عند الافراد والمعروف أن كلفة قيام الدولة بالانتاج فى هذه المجالات يكون عاليا وتبقى وظيفة الدولة فى خلق جو ملائم أو بيئة صالحـة للانتـاج ووضع الانظمة والقوانين التى تحفظ صالح المنتج والمستهلك معا •

٣ ـ مرحلة التطور الاقتصادى :

أن مرحلة التطور الصناعى والزراعى التى تمر بها اكثر الدول النامية

في آسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية تحتم ان تأخذ الدولة دورا كبيرا فى عملية التنمية الاقتصادية •

أن مرحلة التطور تتوقف على عامل التقدم العلمي والتطور التكنولوجى الذى يتبعه • فقد يسبب هذا العامل تحول الصناعة من يدوية الى آلية حديثة وتنخفض كلفة الانتاج وتتحقق مزايا الانتاج الكبير وعندئذ يحدث تغير جذرى في وضع وأهمية هذه الصناعة •

٤ ـ حجم السوق :

فقد لا يستوعب السوق عددا كبيرا من المؤسسات الانتاجية بل يحتاج الى وجود منشأة واحدة أو أثنين لانتاج كمية معينة من الناتج تفي الحاجة للمستهلكين كأنتاج عدد معين من السيارات سنويا أو اطنان محدودة من السمنت ولكن كمية الناتج أكبر بكثير من سعة مؤسسة انتاجية اهلية واحدة فى سوق منافسة •

فالانتاج الجماعي فى هذه الحالة يساعد على تخفيض كلفة الانتاج والاقتصاد فى استعمال مصادر الثروة •

يتبين من هذه العوامل المتضمنة فى النظرية الاقتصادية ان النظام الاقتصادى الذى تقترحه النظرية الاقتصادية هو بالتأكيد ليس نظاما رأسماليا كما انه ليس اشتراكيا أيضا ولو ان فيه كثيرا من خصائص النظام الاشتراكي ومزاياه • انه مزيج من القطاع العام والخاص يتعاونان ليحققا كفاءة عالية فى الانتاج وتخفيضا للكلفة الانتاجية واقتصادا فى موارد الثروة القومية •

انه نظام يهدف الى عدم ترك مصادر الثروة المحدودة للصدفة المحضة ، والى ايجاد نظام من الالوية فى استعمال مصادر الثروة • أما تفاصيل الوسائل وكيفية تطبيقها فقد تتغير من وقت لاخر حسب الظروف الراهنة والحاجات الملحة لتستجيب للاوضاع التى تتطلب هذا التغير •

هذا هو الرأى الذى يمكن أن نستوحيه من النظرية الاقتصادية مع العلم أن هذه النظرية أو بالاحرى هذه النظريات الاقتصادية وجـــدت ونمت وترعرعت تحت النظام الرأسمالى لتبين فى النهاية ان هذا النظام لايكفى وحده لان يهيمن على ظروف الانتاج .

الفصل العاشر

الريع وشبه الريع

يبحث موضوع الريع عادة ضمن عوائد عناصر الانتاج ويدخل في باب التوزيع ، الا اننا سوف لا نبحث في هذا الفصل كيفية تحديد مستوى الريع بل يهمنا من هذا الموضوع بحث مفهوم او معني الريع وكيف نفرق بينه وبين مفهوم آخر هو شبه الريع • وقد ادخل هذا الجزء من البحث ضمن التحليل الجزئي نظرا لاهميته بالنسبة للمنشأة الانتاجية او المنتج الفرد •

الريع هو العائد الذى تستحقه الارض كعنصر انتاج مقابل او نظير اشتراكها في عملية الانتاج • وقبل التطرق الى دراسة مفهوم الريع ينبغى ان تدرس طبيعة هذا العنصر نظرا لان الارض تختلف عن بقية عناصر الانتاج من عدة اوجه • فهي محدودة المساحة بالنسبة لسكان الكرة الارضية وهي محدودة المساحة بالنسبة لكل نوع من انواع الاستعمالات • الا ان المقصود بهذا النوع من العرض هو الوجود الطبيعي أو العرض الطبيعي لها •

الا ان الكمية المتوفرة من الارض لاستعمال الانسان في أى وقت يمكن زيادتها او نقصانها حسب كمية الطلب عليها والحاجة لها وهذا النوع من العرض هو العرض الاقتصادى للارض ، وهو يعكس ندرة او توفر العرض الطبيعى للارض • والعرض الاقتصادى لاى استعمال محدود بحد اعلى هو العرض الطبيعي لذلك النوع من الاراضي ويمكن توضيح هذا القول بالشكل على الصفحة المقابلة •

ويمكن ان نلاحظ ان منحنى العرض الاقتصادى يكون مرنا في البداية حيث تكون الارض المستعملة لغرض معين متوفرة بمساحات قليلة ويمكن جلب او ادخال اراضى جديدة لذلك الغرض بكلفة قليلة نسبيا • ولكن

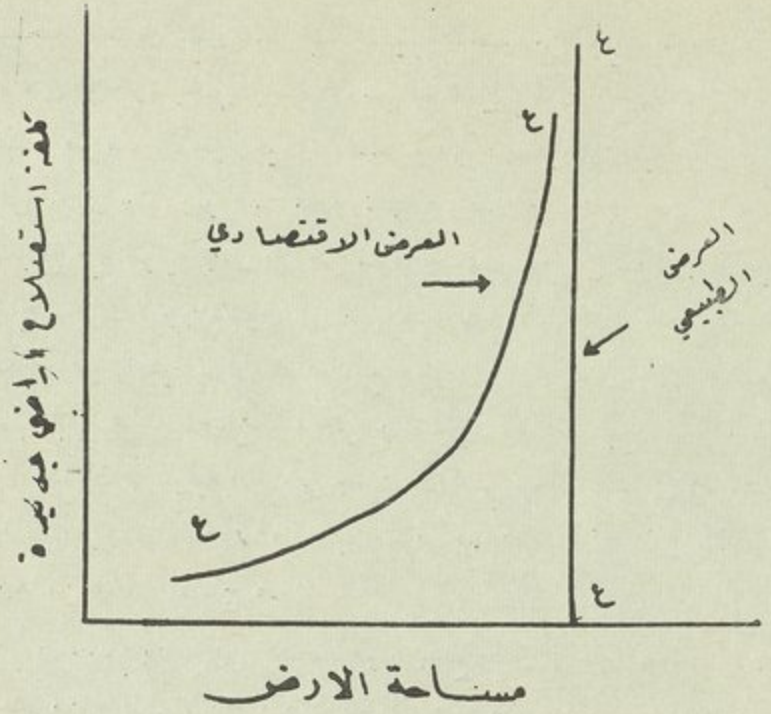

شكل (٨٦)

العرض الاقتصادى يصبح اقل مرونة كلما استصلحنا اراضى جديدة لذلك النوع من الاستعمالات نظرا لزيادة كلفة الاستصلاح • وقبل ان نصل الى خط العرض العمودى تكون كلفة ادخال اراضى جديدة عالية جدا لايمكن مواجهتها بسبب رداءة النوعية ولانها ستكون على حساب الاستعمالات الاخرى • ويمكن رسم منحنيات العرض الاقتصادى لكل نوع من انواع الاستعمالات بنفس الطريقة • وتختلف الارض عن بقية عناصر الانتاج ايضا بكونها دائمة لا تنفذ فهى باقية وهي ليست من صنع يد الانسان بل هي هبة الله للانسان ولذا فانه لايستطيع ان يزيد من عرضها الطبيعى • كما انها تمتاز بكونها ثابتة لايمكن نقلها من مكان لآخر اذا اقتضت ظروف الانتاج او حاجة الانسان لذلك • ولهذا فان تعريف الارض اصبح لا يشمل المساحة

السطحية فقط بل شمل ذلك البيئة الطبيعية المحيطة من موقع وظروف مناخية وعوامل جوية وما يحتويه باطن الارض ايضا من ثروات • ولهذا فان الارض تختلف من مكان لآخر بحيث ان قطعة ارض لايمكن ان تشبه تماما قطعة ارض أخرى حتى ولو كانت مجاورة لها • وهذا الاتساع فى مدى الاختلاف والتدرج في النوعية جعل للأرض سوقا تختلف تماما عن سوق بقية عناصر الانتاج ، حيث لاتوجد سوق للاراضى نظرا لهذا الاتساع فى مدى الاختلاف والتدرج فى النوعية ثم ان حوادث بيع وشراء الاراضى قليل بل نادر الوقوع بالنسبة لبقية عناصر الانتاج • وحتى لو اصبحت حوادث البيع والشراء كثيرة فان الاختلاف فى نوعية الاراضى جعلت للاراضى سوقا ناقصة أى لا تتوفر حوادث بيع وشراء بعدد كاف بحيث تتوفر فيها عناصر كافية من المنافسة كغيرها من عناصر الانتاج •

والمقصود بالريع فى الاقتصاد هو ما يدفع مقابل او نظير استعمال الارض كعنصر من عناصر الانتاج • والارض فى هذا المعنى هى الارض الطبيعية او بوصفها الطبيعى الخالى من التحسينات أو البنايات الموجودة عليها • فالبنايات والمبازل والقنوات والمنشآت الاخرى الموجودة على الارض هي استثمارات رأسمالية لاتدخل مع الارض • والتحسينات او الاستثمارات في الارض تزيد طبعا من قيمتها وتزيد من مقدار الريع • ولكن عائد الارض هو الريع الذى تستحقه بعد حسم او طرح الزيادة فيه والمتأتية من اجراء او عمل هذه الاستثمارات او التحسينات •

فالريع اذن هو الدفعة للارض مقابل او نظير الحصول على خدماتها كعنصر انتاج خالية من التحسينات •

ان ما يدفعه المستأجر لصاحب الارض يسمى الايجار التعاقدى Contract rent وهذا الايجار يشمل عادة الريع الحقيقى للأرض (والذى يسمى احيانا بالريع الاقتصادى Economic rent) ويشمل ايضا الفائدة على

رأس المال (وهى التحسينات او الاستثمارات الموجودة على الأرض والتي تعتبر جزءا منها) • ان احد الصعوبات فى تقدير الريع الاقتصادى للارض هو اندماجه مع الفائدة على رأس المال او اندماجه مع العوائد التى تستحقها التحسينات ، حيث لايمكن فصل الارض عما موجود عليها • واذا دفع المستأجر الريع لصاحب الارض فهو ريع صريح Explicit rent واذا استغل المالك أرضه بنفسه فان الريع يصبح جزءا من الدخل الذى يحصل عليه من مشروع العمل ويسمى فى هذه الحالة ريعا ضمنيا Implicit rent لانه لايدفعه للغير بل لنفسه[1] •

وقد عرف ريكاردو الريع بأنه ذلك الجزء من الناتج الذى يدفع لمالك الارض مقابل أو نظير استعمال قوى التربة الاصلية الغير قابلة للنفاذ او الهلاك • وقد نسب ريكاردو سبب ظهور الريع لقطعة ارض معينة الى زيادة عدد السكان والطلب على المواد الزراعية وزراعة اراضى أقل خصوبة وبالتالى ظهور الغلة المتناقصة • ولأجل توضيح مفهوم الريع الاقتصادى بهذا المعنى نفترض وجود ستة انواع من الاراضى تختلف فى جودتها ودرجة خصوبتها كما فى الجدول ادناه حيث نلاحظ ان (أ) هى اجود هذه الانواع الستة و (و) أقلها جودة وخصوبة • ونفترض في هذه الحالة اننا نستعمل وحدات متجانسة ومتساوية من العمل ورأس المال كما في العمود الاول فى الجدول • وبسبب أختلاف خصوبة هذه الاراضى نجد أن قدرتها الانتاجية تختلف وقيمة ما تنتجه نفس الوحدات عمل ورأس المال يختلف فى هذه الانواع نتيجه لاختلاف الخصوبة •

---

(١) قد يدفع المستأجر لصاحب الارض ايجارا تعاقديا لا يحتوى على ريع (لا يحتوى على عائد للارض كعنصر أنتاج) بل يعتبر كله فائدة Interest لرأس المال الذى استثمره صاحب الارض فى منشآت عليها او تحسينات Improvements فيها •

قيمة الناتج لأنواع الأراضي (٢)

وحدات العمل ورأس المال	أ	ب	جـ	د	هـ	و
١	١٤٠	١٣٥	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠
٢	١٥٠	١٥٠	١٢٠	١٠٠	٩٥	
٣	١٦٠	١٣٥	١١٥	٩٠		
٤	١٥٠	١٢٥	١١٠			
٥	١٤٠	١١٠	١٠٥			
٦	١٢٥	١٠٥	١٠٠			
٧	١١٠	١٠٠	٩٥			
٨	١٠٠	٩٥				
٩	٩٦					

فاذا افترضنا ان كل وحدة من العمل ورأس المال تكلف ١٠٠ دينار فان استعمال الوحدة الاولى منها على الارض من نوع (ب) ينتج ما قيمته (١٣٥) دينارا • اما الوحدة الثانية من العمل ورأس المال فتنتج ما مقـــداره (١٥٠) دينارا • ونستمر فى الانتاج طالما كانت العوائد التى تحصل عليها تسد تكاليف العمل ورأس المال وتزيد عليها • وهذه الزيادة هى الريع الاقتصادي للارض• وفى هذه الحالة نستعمل (٧) وحدات من العمل ورأس المال على نوع (ب) من الاراضى فعند هذا المستوى من الانتاج تكون الوحدة السابعة من العمل ورأس المال قد سدت تكاليفها ولا يبقى للارض شيء كعائد او ريع اقتصـادي وفى هذه الحالة نقول اننا وصلنا للحد الكثيف للانتاج Intensive margin .

ويمكن حساب مقدار الريع الاقتصادى لنوع (ب) من الاراضي كالاتي:

(٢) الجدول ل Stigler فى كتاب نظرية السعر ، صفحة (١٩٢) •

قيمة الناتج الكلي تساوى ١٣٥ + ١٥٠ + ١٣٥ + ١٢٥ + ١١٠ + ١٠٥ + ١٠٠ = ٨٦٠ دينارا تطرح منها تكاليف العمل ورأس المال وهي ٧ × ١٠٠ = ٧٠٠ والفرق هو ١٦٠ دينارا يعتبر ريعا اقتصاديا للارض .

ان الارض من نوع (هـ) تعتبر أرضا حدية Marginal land وهي الارض التى يكون فيها الريع الاقتصادى صفرا لان قيمة ناتجها تسد تكاليف العمل ورأس المال فقط ولا يبقى فائض للارض كعنصر انتاج .

أن أرض (هـ) تمثل الحد الخفيف Extensive margin فى الانتاج وهي نوع الاراضي التي تنتج ما يسد تكاليف العمل ورأس المال المستثمر ، وتسمى بالارض الحدية .

ان نظرية الريع هذه تشبه نظرية الانتاج الحدية Marginal Productivity theory ، فاذا سحبت نوعية (ب) من الاراضى من الانتاج الكلي للبلاد فان قيمة الناتج ستنخفض بمقدار (١٦٠) دينارا وهي قيمة الناتج الحدى لنوع (ب) من الاراضى . فلو سحبت هذه الاراضي من الانتاج فان وحدات العمل ورأس المال ستوظف أو تستخدم فى مجال آخر بحيث تنتج ما قيمته ٧٠٠ دينار على الاقل .

والريع بهذا المعنى هو فائض تفاضلي Differential Surplus لان عائد الارض لايعرف الا بمقارنتها بأرض اخرى تختلف فى قابليتها الانتاجية عن الارض الاولى ، والنوعان يعرف مقدار الريع لكل منهما بمقارنتهما بالارض الحدية . فنوع (ب) من الاراضي عرف مقدار ريعها فى الحقيقة بمقارنتها بنوع (هـ) التى تعتبر ارضا حدية . فاذا ارتفع سعر السلعة او انخفضت أسعار عناصر الانتاج (انخفضت الكلفة) فان المنتج الحدى يصبح منتجا بريع اقتصادى ولذا فان تغير السعر (سعر السلعة أو عناصر الانتاج) هو السبب فى وجود او عدم وجود ريع اقتصادى للارض او كما يقال rent is price determined .

أن الريع الذى تكلم عنه ريكار وهو ريع الخصوبة • وقد تحصل الارض على ريع لا بسبب الخصوبة انما بسبب قربها من المدن والاسواق ،وفي هذه الحالة تكون تكاليف التسويق اقل ووسائل المواصلات اسهل فتحصل الارض على ريع الموقع • وريع الموقع عادة هو نتيجة تطور المجتمع وتوسع مراكز المدن ونشوء مدن جديدة او قد يكون نتيجة عامل الصدفة وعوامل عرضية لاترجع لجهود المالك لذلك اقترح بعض الاقتصاديين تأميم ملكية الارض ليعود الريع الى صاحبه الشرعى وهو المجتمع بينما اقترح آخرون ان تفرض على الارض ضريبة بمقدار الريع[٣] ، حيث انهم ذكروا ان مالك الارض يحصل على هذا الريع الذى لايستحقه بسبب وجود الملكية الخاصة وهى تنظيم اجتماعى يمكن الغاؤه او الحد منه •

وقد ابدى آخرون رأيهم فى أن توزع الدولة الارض على الفلاحين الذى يستثمرونها وأن ما يحصل عليه هؤلاء من ريع قد يعود الى جهودهم الشخصية • فقد يحصل منظم صاحب كفاءة عالية على ريع يتناسب مع جهوده المبذولة الا انه يمكن ان هذا القول ان هذا العائد ليس ريعا للارض انما هي عوائد للادارة والتنظيم وقد سميت من قبل بعض الاقتصاديين بشبه الريع Quasi Rent او بريع المقدرة Ability Rent وهى خاصة بالعمل والادارة والتنظيم تمييزا لها عن ريع الارض وسنبحث هذا الموضوع بشيء من التفصيل فى موضوع شبه الريع •

تقدير قيمة الارض :

ان الريع الاقتصادى للأرض وهو الدخل الصافى لها يمكن ان يكون اساسا لتقدير قيمة الارض •فأحد طرق تقدير قيمة الارض هى رسملة الدخل

---

(٣) فكرة فرض ضريبة Single tax تساوى مقدار الريع تنسب الى هنري جورج Henry George .

Income Capitalization ويستعمل القانون التالى لتقدير هذه القيمة : قيمة

$$\text{الارض} = \frac{\text{الدخل الصافى للارض (ص)}}{\text{سعر الفائـدة (س)}} \quad \text{أو} \quad \text{ق} = \frac{\text{ص}}{\text{س}} .$$

وفى هذه الطريقة تعتبر الارض نوعا من رأس المال يستغل او يستثمر بفائدة معينة ولهذا سميت هذه الطريقة بطريقة رسملة الدخل . وفي هذا القـانون نفترض ان (ص) هى قيمة ثابته مستمرة الى ما لانهاية ولا تتغير فى مقدارها. والاقرب للواقع هو ان الدخل الصافى يزيد او ينقص فى المستقبل فيصبح القانون فى هذه الحالة :

$$\text{ق} = \frac{\text{ص}}{\text{س}} \pm \frac{\text{أ}}{(\text{س})^{2}}$$

فاذا كانت قيمة الناتج الصافى (ص) للدونم الواحد (٥) دنانير وكانت الفائدة على رأس المال ٥ بالمئة فأن قيمة الدونم فى هذه الحالة تكون :

$$\text{ق} = \frac{٥}{٠و٠٥} = \frac{٥٠٠}{٥} = ١٠٠ \text{ دينار} .$$

فأذا افترضنا ان انتاجية الدونم الصافية تزيد بمقدار (١٠٠) فلس سنويا فى المستقبل فأن

$$\text{ق} = \frac{٥}{٠و٠٥} + \frac{٠و١٠٠}{(٠و٠٥)٢} = \frac{٥٠٠}{٥} + \frac{٠و١٠٠}{٠و٠٠٢٥}$$

$$= ١٠٠ + ٤٠٠ = ٥٠٠ \text{ دينار}$$

ان طريقة التوصل الى قيمة الارض باستعمال قوانين رسملة الدخـل تفترض أن انتاجية الدونم أو الارض ستستمر الى مالا نهاية في المسـتقبل

أى ان عمر الارض غير محدود. فاذا كان عمر الارض فى الانتاج محدودا كما فى حالة بعض الاراضى الملحية أو مناطق استخراج النفط او مناطق المناجم التي يستمر فيها الانتاج لعدد محدود من السنين فأن قانون رسملة الدخل يتغير فى هذه الحالة ليكون بالشكل الآتى :

$$ق = \frac{ص}{س}\left[1 - \frac{1}{(1+س)^{ن}}\right] .$$

و (ن) هنا هو عدد السنين التى ستستمر خلالها انتاجية الارض .

ويتغير القانون مرة اخرى اذا كانت الزيادة او النقصان (أ) فى قيمة الناتج الصافى تستمر لعدد معين من السنين تتبعها فترة تكون فيها (ص) ثابتة نسبيا[٤] .

شبه الريع :

ان الريع فى رأي الفريد مارشال هو عائد عنصر الانتاج الذى له كمية عرض ثابتة المقدار . وأى عنصر انتاج لايمكن زيادة عرضه يحصل على فائض احتكارى Monopoly Surplus او عوائد اضافية احتكارية هى الريع[٥] . والارض بالنسبة للمنتج الفرد يمكن زيادتها او نقصانها ولكنها بالنسبة للمجتمع ليست كذلك . ولكن هناك فرق بين الارض وبقية عناصر الانتاج .

---

(٤) راجع Barlowe, R. فى كتابه Land Resource Economics حول موضوع طرق تقدير قيمة الارض ، الفصل السابع ، صفحة ١٨٣ – ٢١٨ .

(٥) يجب فى هذا المفهوم ان نفرق بين العوائد التى يحصل عليها صاحب الارض من التحسينات أو الاستثمارات فى الارض وبين الفائض الاحتكارى الذى يحصل عليه مالك الارض بسبب الملكية الفردية وبسبب كون الارض ذات عرض ثابت . فالمقصود بالريع هنا هو العائد بهذا المعنى الاخير للارض .

فالارض ثابتة فى كمية عرضها نسبيا واحيانا بصورة مطلقة لذلك فأنها تحصل على ريع حقيقى ولكن رأس المال والاستثمارات الرأسمالية تحصل على شبه ريع Quasi rent لان عرض رأس المال متغير المقدار حيث يزيد أو ينقص فى الاجل الطويل • أما منشأ ريع الارض برأى مارشال فيرجع الى تناقص الغلة اولا وزيادة السكان ثانيا كما قال ريكاردو •

ان الريع الاجمالى Gross rent يتألف من الفائض الصافي net surplus زائدا العوائد التى يحصل عليها المنتج من التحسينات التي يجريها على ارضه (الاستثمارات الزراعية او العقارية التى تزيد من عوائد الارض) • يظهر من هذا ان شبه الريع فى رأى مارشال هى عوائد عناصر الانتاج المتخصصة (المعدات المتخصصة) • وبناء على هذه الفكرة فان ذلك يكون فى فترة الاجل القصير • أما فى فترة الاجل الطويل فان المعدات الرأسمالية لا تستبدل او يحل محلها معدات اخرى الا اذا حصلت هذه المعدات او وسائل الانتاج على عوائد مساوية للعوائد التى يمكن ان تحصل عليها فى في المجالات الاخرى • فلذا فان مارشال كان يقصد بشبه الريع عوائد المعدات المتخصصة فى الاجل القصير • فشبه الريع اذاً هو عوائد وقتية لوسائل الانتاج المتخصصة •

والقابلية الطبيعية للانسان ايضا لايمكن ان تزاد كما تزاد بقية عناصر الانتاج حتى باعلى مستوى من الثقافة • فالنسبة للنظام الاقتصادى بأكمله فأن العرض تام اللامرونة لهذا النوع من القابليات مهما ارتفع السعر وعندئذ تصبح هذه القابليات او عناصر الانتاج خاصة والعوائد التى تحصل عليها تسمى بريع المقدره Ability rent ولكنها تسمى ايضا بشبه الريع اذا امكن زيادة المعروض من هذه القابليات في الاجل الطويل كالقابليات الادارية

او التنظيمية • فاذا لم يمكن زيادة المعروض من هذه العناصر حتى فى فترة الاجل الطويل عندئذ تصبح عوائد لعنصر انتاج يشبه عرض الارض وعندئذ يمكن ان يعتبر ريعا ويسميه البعض من الاقتصاديين بريع الندرة ايضا Scarcity rent • فاذا كان لشخص ما قابليات غير اعتيادية فى فن الرسم أو الادب ويستطيع ان يحصل على دخل مقداره ١٠٠٫٠٠٠ دينار سنويا ولا يعرف هذا الشخص عملا آخر سوى ان يشتغل في وظيفة كتابية يحصل منها على ٥٠٠ دينار سنويا فان هذا المبلغ الاخير (٥٠٠ دينار) يعتبر تكاليف فرص من وجهة نظر الصناعة والباقى يعتبر ريع المقدرة او الندرة •

أما الماكنة كعنصر انتاج (رأس مال) فتختلف عن الارض او القابليات الطبيعية بأنها يمكن ان ينتجها الانسان ويزيد من الكميات المعروضة منها فى الاجل الطويل بينما الارض والقابليات الطبيعية لايمكن زيادة عرضها حتى في الاجل الطويل • فالارض لا تزيد عندما يزيد الطلب عليها لذا فان الارض تحصل على ريع فى الاجل الطويل بينما تحصل الماكنة على عوائد اعتيادية تمكنها من الاستمرار فى الانتاج بحيث تكون هذه العوائد كافية بالمقدار الذى يبرر استمرار وجودها واستعمالها •

وفى الاجل القصير ليس هناك فرق بين الارض والماكنة لأن كلاهما يمتاز بوجود عرض غير مرن أى ان العرض لا يستجيب لزيادة الاسعار خلال فترة قصيرة من الزمن ومجرد زيادة الطلب ليس لها تأثير فى زيادة المعروض من الماكنة او الارض لذا فان كلاهما يحصل على ريع اذا زاد الطلب عليهما• ولكن هذا الفائض Surplus الذى تحصل عليه الماكنة فى فترة الاجل القصير يختفى فى فترة الاجل الطويل حيث يمكن زيادة المعروض منها خلال فترة زمنية طويلة لذا فان مثل هذا الريع يسمي بشبه الريع لانه ليس ريعا حقيقيا • أما فى حالة الارض فهو ريع حقيقى حيث يستمر الفائض

الذى تحصل عليه • يتضح من هذا ان هناك شبها بين كمية المعروض من عناصر الانتاج والارض فى فترة الاجل القصير فقط لان كلاهما يمتـــاز بوجود عرض غير مرن فشبه الريع يمكن تعريفه بأنه عوائد فترة الاجـل القصير لعنصر انتاج (الماكنة مثلا) مطروحا منها كلفة الترميم او التصليح في هذه الفترة لان جزءا من تكاليف استعمال الماكنة هو كلفة التصليح لـكى تبقى الماكنة بحالة صالحة للاستعمال • وكلفة التصليح هـــذه هي جزء من الكلفة المتغيرة ، وشبه الريع هو الفائض الذى يزيد على هذا الجزء من الكلفة المتغيرة[٦] •

قراءات مقترحة للطالب حول الفصل العاشر

(1) Stigler, G. J. The Theory of Price P. 191-193.

(2) Blodgett, R. H., Our Expanding Economy Chapter 24, p. 425-441.

(3) Barlowe, Raleigh, Land Resource Economics. Chapter 6, p. 150-182.

(6) Stigler, Ibid., .p 193.

اسئلة وتمارين للمراجعة

س١ : اكمل الجدول الآتى :

عناصر الانتاج المتغيرة (رأس المال والعمل)	عناصر الانتاج الثابتة(الارض)	الناتج الكلى	متوسط الانتاج	الناتج الحدى
٠	٢	٠		
١	٢	٠		
٢	٢	١٤		
٣	٢	٣٠		
٤	٢	٤٨		
٥	٢	٦٥		
٦	٢	٧٢		
٧	٢	٧٣		
٨	٢	٧٣		
٩	٢	٦٣		

٢ ـ كم عدد الوحدات من عناصر الانتاج المتغيرة تنتج اكبر كمية من :

أ ـ الناتج الكلى ـــــــــ

ب ـ متوسط الانتاج ـــــــــ

جـ ـ الناتج الحدى ـــــــــ

٣ ـ اذا كانت عناصر الانتاج الثابتة لاتكلف شيئا وعناصر الانتاج المتغيرة تحمل كلفة ، فكم عدد عناصر الانتاج المتغيرة التى تستعمل فى عملية الانتاج ؟

٤ ـ اذا كانت عناصر الانتاج الثابتة تحمل كلفة وعناصر الانتاج المتغيرة

لا تكلف شيئا ، فكم عدد عناصر الانتاج المتغيرة التى تستعمل فى عملية الانتـــاج ؟

٥ ـ هل ان منطوق قانون الغلة المتناقصة مبنى على أساس وجود عناصـــر انتاج ثابتة فقط ؟ متغيرة فقط ؟ أم ثابتة واخرى متغيرة ؟

٦ ـ قانون الغلة المتناقصة من مميزات فترة الاجل ــــــــــ

س٢ : بين فيما اذا كان الناتج يزيد أو يقل فى مناطق الانتاج الثلاث :

أ ـ منطقة الانتاج المتزايدة (الناتج الكلى يزيد بصورة متزايدة) .

١ ـ الناتج الكلى .

٢ ـ متوسط الانتاج .

٣ ـ الناتج الحدى .

ب ـ منطقة الانتاج المتناقصة (الناتج الكلى يزيد بصورة متناقصة) .

١ ـ الناتج الكلى .

٢ ـ متوسط الانتاج .

٣ ـ الناتج الحدى .

جـ ـ منطقة الانتاج السالبة (الناتج الكلى يتناقص) .

١ ـ الناتج الكلى .

٢ ـ متوسط الانتاج .

٣ ـ الناتج الحدى .

٢ ـ فى أى منطقة من مناطق الانتاج يبلغ الناتج الحدى ذروته ؟ــــــــــ

٣ ـ هل يؤخذ متوسط الانتاج فى الزيادة أم النقصان عندما يكون الناتـج الحـــدى :

أ ـ أكثر من متوسط الانتاج .

ب ـ أقل من متوسط الانتاج .

٤ ـ هل يدل متوسط الانتاج على كفاءة العناصر الثابتة أم المتغيرة ؟

٥ ـ أى من مناطق الانتاج تستأثر بأهتمام الاقتصادى ؟ _____ .

٦ ـ اذكر منطوق قانون تناقص الغلة _____

س٣ : اكمل الجدول التالى :

عنصر الانتاج المتغير (عمال)	عنصر الانتاج الثابت (دونم)	الناتج الكلى (وزنة)	معدل الانتاج	عددالعمال لكل وزنة	عددالدونمات لكل وزنة
١	١٠	١			
٢	١٠	٤			
٣	١٠	١٠			
٤	١٠	١٨			
٥	١٠	٢٦			
٦	١٠	٣٠			
٧	١٠	٣٣			
٨	١٠	٣٥			
٩	١٠	٣٦			
١٠	١٠	٣٠			

بعد اكمال الجدول أعلاه اجب عن الاسئلة الآتية :

١ ـ كم عامل نحتاج للوصول الى أعلى مستوى من الكفاءة الانتاجية لكل عامل ؟

٢ ـ كم عامل نحتاج للوصول الى أعلى مستوى من متوسط الانتاج ؟

٣ ـ كم عامل نحتاج للوصول الى أعلى مستوى من الكفاءة الانتاجية للدونم الواحـد ؟

٤ ـ بكم وحدة من عنصر الانتاج المتغير تبدأ مرحلة الغلة المتناقصة ؟

٥ ـ ماذا يحدث لمعدل الكفاءة الانتاجية لعنصر الانتاج الثابت فى مرحلـة الغلة المتناقصة (عندما يزيد الناتج الكلى بصورة متناقصة) ؟

٦ ـ كيف يوضح العمودان الخامس والسادس قانون الغلة المتناقصة ؟ بين ذلك بصورة موجزة .

المـرونـة

س١ : اكمل الجدول الآتى

السـعر	نسبة التغير فى السعر (معدل)	الكميـة المطلوبة	نسبة التغير فى الكمية المطلوبة (معـدل)	المرونة	معـامل المرونة
٠ر٠١٠	٣ر٣٣٪	١٠٠	٣ر٣٣٪	احادى المرونة	١
٠ر٠٢٠		٥٠			
٠ر٢٠٠		٢٠٠	٢٠٪	مـــــرن	١ر٤
٠ر١٥٠	٣ر١٤٪	٣٠٠			
٠ر٠٩٠		١٠٠			
٠ر٠٦٠		١٢٥			
٠ر٩٨٠		١٢٥			
١ر٠٠٠		١٢٠			
٠ر٤٩٠	١٪	٥٠٠	١٪	أحادى المرونة	١
٠ر٥٠٠		٤٩٠			

س٢ :

السـعر	الكميـة	الدخل القومى
١	٦٤٠٠	٦٤٠٠
٢	٦٠٠٠	١٢ر٠٠٠
٣	٥٥٠٠	١٦ر٥٠٠
٤	٥٠٠٠	٢٠ر٠٠٠
٥	٣٩٠٠	١٩ر٥٠٠

٦	٢٨٠٠	١٦٫٨٠٠
٧	٢٠٠٠	١٤٫٠٠٠
٨	١٥٠٠	١٢٫٠٠٠
٩	١٠٠٠	٩٠٠٠

من الجدول أعلاه أجب على الاسئلة الآتية :

١ ـ هل العلاقة بين السعر والكمية تمثل طلبا أم عرضا ؟

٢ ـ ما هى العلاقة بين السعر والكمية ؟

٣ ـ عندما تزداد الكمية ويزداد الدخل أيضا ، هل الطلب مرنا أم غير مرن ؟

٤ ـ عندما تزداد الكمية ويقل الدخل هل الطلب مرنا أم غير مرن ؟

٥ ـ عندما تقل الكمية المطلوبة او المعروضة ويزداد الدخل ، هل الطلب أو العرض مرنا أو غير مرن ؟ _____ .

٦ ـ عندما تقل الكمية المطلوبة او المعروضة ويقل الدخل ، هل الطلب أو العرض مرنا أم غير مرن ؟ _____ .

٧ ـ عندما يحدث انتقال على نفس منحنى العرض ، هل هذا تغير فى العرض أم فى الكمية المعروضة ؟ _____ .

٨ ـ عندما ينتقل منحنى العرض من مكانه ، هل هذا تغير فى العرض أم تغير فى الكمية المعروضة ؟ _____ .

٩ ـ عندما يحدث تغير فى سعر البضاعة ، هل يسبب هذا تغيراً فى الطلب أم فى الكمية المطلوبة ؟ _____ .

١٠ـ جد المرونة عندما يتغير سعر البضاعة من ٤ الى ٥ _____

_____ .

اكمل الجدول الاتي : افترض ان المنتج يشتري عناصر الانتاج المتغيرة بسعر ٢٠ دينارا للوحدة الواحدة ، وعنصر الانتاج الثابت بسعر ٢٠ دينارا ، ويبيع الناتج بسعر ٤ دنانير للوحدة الواحدة .

عناصر الانتاج المتغيرة	الناتج الكلي	الناتج الحدي	الكلفة الكلية الثابتة	الكلفة الكلية المتغيرة	الكلفة الكلية	متوسط الكلفة الكلية	الكلفة الحدية	متوسط الدخل	الدخل الكلي	الدخل الحدي
١	٤									
٢	١٠									
٣	١٨									
٤	٢٨									
٥	٤٠									
٦	٥٠									
٧	٥٥									
٨	٥٨									
٩	٦٠									

١٠٣-١

من الجدول اعلاه اجب على الاسئلة الاتية :

١ ـ ما هو احسن مستوى للانتاج (الكمية التي ينتجها المنتج ؟) _____ .

٢ ـ اين يكون احسن مستوى للانتاج ؟ _____

٣ ـ ما هي الكمية التي ينتجها المنتج اذا كان سعر الناتج دينارين ؟ _____ .

٤ ـ هل هذه حالة منافسة حرة تامة أم غير تامة ؟ بين السبب :

اكمل الجدول الاتي :

عناصر الانتاج المتغيرة	الناتج الكلي	الناتج الحدي	الكلفة الكلية المتغيرة	الكلفة الكلية الثابتة	الكلفة الكلية	الكلفة الحدية	متوسط الدخل (سعر السلعة)	الدخل الكلي	△الدخل الكلي	الدخل الحدي	الربح أو الخسارة
١	١٠			٥			٦و٥				
٢	١٥			٥			٦				
٣	٢٥			٥			٥و٥				
٤	٤٠			٥			٥				
٥	٦٠			٥			٤و٥				
٦	٨٥			٥			٤				
٧	١٠٥			٥			٣و٥				
٨	١٢٠			٥			٣				
٩	١٣٠			٥			٢و٥				
١٠	١٣٥			٥			٢				

مع العلم ان المنتج يبيع الناتج بدينار واحد للوحدة من السلعة ويشتري عناصر الانتاج المتغيرة بسعر ١٠ • من الجدول اعلاه اجب على الاسئلة الآتية :

١ ـ ما هو احسن مستوى للانتاج (كم وحدة من الناتج ينتج المنتج) ؟ _____ •

٢ ـ أين يكون احسن مستوى للانتاج ؟ _____

٣ ـ لماذا يكون احسن مستوى للأنتاج عند هذا الحد ؟ بين السبب :

٤ ـ هل هذه حالة منافسة حرة تامة أم غير تامة ؟ بين السبب :

أكمل الفراغات الآتية بما تراه مناسبا من كلمة او جملة او رقم :

١ ـ السبب الذى يجعل منحنيات الكلفة بصورة عامة على شكل حرف فى الاجل القصير هو _____

٢ ـ السبب الذى يجعل منحنيات الكلفة بصورة عامة على شكل حرف فى الاجل الطويل ايضا هو _____

٣ ـ اذا كانت مرونة الطلب بالنسبة للسعر وحدث ان ارتفع السعر بنسبة ٣٠٪ .

أ ـ هل تزيد أم تنقص الكمية المطلوبة من تلك السلعة ؟ _____ .

ب ـ ما هى نسبة هذه الزيادة او النقصان ؟ _____ .

جـ ـ ماذا تسمي هذا النوع من السلعة ؟ _____ .

٤ ـ احسن مستوى للأنتاج هو مستوى تكون عنده _____ وسبب ذلك هو أن _____ .

٥ ـ اذا كانت مرونة الطلب على سلعة ما بالنسبة للدخل = ـ ٥و٠ م = (ـ ٥و٠) وحدث ان زاد الدخل بمقدار ١٠٪ :

أ ـ هل يزيد أم ينقص الطلب على تلك السلعة ؟

ب ـ ما نسبة هذه الزيادة او النقصان ؟

جـ ماذا تسمي هذا النوع من السلعة ؟

٦ ـ أهم العوامل التى تؤثر على مستوى العرض الجارى فى حالة الانتاج الصناعى أو الزراعى بصورة عامة هى :

أ ـ

ب ـ

٧ ـ العوامل التى تؤثر على مستوى العرض اذا كان مصدره الكمية المخزونة من السنوات السابقة :

أ ـ

ب ـ

٨ ـ العوامل التى تسبب وجود عرض غير مرن فى حالة الانتاج الزراعى الجارى هى :

أ ـ

ب ـ

جـ ـ

٩ ـ العوامل التى تسبب تغيرا فى الطلب هى :

أ ـ

ب ـ

جـ ـ

د ـ

هـ ـ

١٠ـ العوامل التى تسبب قانون الطلب (تدعو الى وجود قانون الطلب) هى :

أ ـ

ب ـ

جـ ـ

١١ـ اذا كانت مرونة الطلب بالنسبة للدخل = + ٢ (م = + ٢) وحدث أن زاد الدخل بنسبة ٥٪ :

أ ـ هل يزيد أم ينقص الطلب على تلك البضاعة ؟

ب ـ ما هى نسبة الزيادة او النقصان ؟

جـ ـ ما هو نوع البضاعة ؟

١٢- شروط قانون الغلة المتناقصة هى :

أ -

ب -

جـ -

١٣- السبب الذى يجعل الناتج يزيد بصورة متناقصة (سبب ظهور قانون الغلة المتناقصة) هو أن :

١٤- تختلف رغبة أصحاب الكميات المخزونة من السلعة فى بيع ما لديهم من شخص لآخر للاسباب التالية :

أ -

ب -

جـ -

١٥- اخيرا يقترب منحنى متوسط الكلفة المتغيرة من متوسط الكلفة الكلية لأن

.....

عناصر الانتاج المتغيرة	الناتج الكلى	الناتج الحدى	الكلفة الكلية الثابتة	الكلفة الكلية المتغيرة	الكلفة الكلية	التغير فى الكلفة الكلية	الكلفة الحدية
١	١		١٠	١٥			
٢	٤		١٠	٣٠			
٣	٩		١٠	٤٥			
٤	١٥		١٠	٦٠			
٥	٢٠		١٠	٧٥			
٦	٢٣		١٠	٩٠			

اكمل الجدول اعلاه واجب على الاسئلة الآتية بكلمة او جملة موجزة :

١ ـ ماذا ترى من علاقة بين التغير فى الكلفة الكلية المتغيرة والتغير فى الكلفة الكليـــة ؟

٢ ـ ماذا ترى من علاقة بين الكلفة المتغيرة والكلفة الحدية ؟

٣ ـ ما هو مقدار التغير فى الكلفة الكلية الثابتة ؟

٤ ـ ما هى علاقة الكلفة الثابتة بالكلفة الحدية ؟

٥ ـ اذا فرضت على محتكر ضريبة على شكل اجازة سنوية ، فماذا تعتبر هذا النوع من الكلفة ؟

٦ ـ كيف تؤثر هذه الضريبة على أسعار الناتج والكميات المنتجة ؟

٧ ـ هل يستطيع المحتكر تحويل كل مقـــدار الضريبة أم جزء منهـــا الى المستهلك ؟

٨ ـ اذا فرضت على محتكر ضريبة بنسبة ثابتة على كل وحدة من وحدات الناتج فماذا تعتبر هذا النوع من الضريبة ؟

٩ ـ كيف تؤثر هذه الضريبة على أسعار الناتج وعلى الكميات المنتجة ؟

١٠ـ هل يستطيع المنتج تحويل كل مقدار الضريبة أم جزء منها الى المستهلك ؟

١١ـ على أى شيء تعتمد قدرة المنتج فى تحويل جـــزء من الضريبـــة الى المستهلك ؟ اشرح ذلك بصورة موجزة .

عناصر الانتاج	الدخل الحدى الصافى		
	المشروع الاول	المشروع الثانى	المشروع الثالث
٥	٢٥	٢١	١٥
١٠	٢٣	١٨	١٢
١٥	٢١	١٥	٩
٢٠	١٨	١٢	٥
٢٥	١٥	٩	١
٣٠	١٢	٥	صفر
٣٥	٩	١	
٤٠	٥	صفر	
٤٥	١		
٥٠	صفر		

من الجدول اعلاه اجب على الاسئلة الآتية :

١ ـ اذا كان لدى المنتج ٩٠ وحدة من عناصر الانتاج فكيف يوزعها على المشاريع الثلاثة ؟

المشروع الاول ـــــــ المشروع الثانى ـــــــ المشروع الثالث

_____ .

٢ ـ ما هو المبدأ الذى يسترشد به المنتج ؟ _____

٣ ـ ينص هذا المبدأ على أن _____

_____

٤ ـ اذا اراد المنتج ان يصل بالانتاج الى أحسن مستوى فكم وحدة من عناصر الانتاج يستعمل في المشروع الاول ـــــــــــ ؟ المشروع الثاني ـــــــــــ ؟ المشروع الثالث ـــــــــــ ؟

٥ ـ كيف تستطيع ان تبين سبب هذا التوزيع الاخير ؟ ـــــــــــ

ـــــــــــ

ـــــــــــ

عناصر الانتاج	قيمة النتج لانواع الاراضي					
(عمل ورأس مال)	أ	ب	جـ	د	هـ	و
١	١٤٠	٣٥	١٢٠	١١٠	١٠٠	٩٠
٢	١٥٠	١٥٠	١٣٠	١٠٠	٩٥	
٣	١٦٠	١٣٥	١١٥	٩٠		
٨	١٠٠	٩٥				
٤	١٥٠	١٢٥	١١٠			
٥	١٤٠	١١٠	١٠٥			
٦	١٢٥	١٠٥	١٠٠			
٧	١١٠	١٠٠	٩٥			
٩	٩٦					

الجدول اعلاه يبين أنواعا من الاراضي حسب قابلية الدونم الواحد على الانتاج • ان كل وحدة من عناصر الانتاج تكلف ١٠٠ دينار • أجب على الاسئلة الآتية :

١ ـ كم وحدة من عناصر الانتاج تستعمل لنوع ج من الاراضى ؟ _____

٢ ـ لماذا تستعمل هذه الكمية من عناصر الانتاج ؟ _____

---

٣ ـ ما مقدار الريع لهذا النوع من الاراضى ؟ _____

---

٤ ـ اذا كان مقدار الريع للدونم الواحد لنوع (ج) من الاراضى كما فى الجواب السابق فبكم تشترى هذا الدونم اذا كان مقدار الفائدة لرأس المال ٢٪ (٠٫٠٢) ؟ _____

٥ ـ بكم تشترى الدونم من هذا النوع من الاراضى اذا كنت تتوقع زيادة هذا الريع بمقدار دينار واحد سنويا ؟ _____

ضع فى الفراغات ما تراه مناسبا من كلمة أو رقم :

١ ـ ماكنة تستطيع ان تنتج ما قيمته ٥٠٠ دينار سنويا • أجرى احد مستغليها بعض التحسينات عليها بحيث أصبحت تنتج ما قيمته ٩٠٠ دينار سنويا • واستمر صاحب الماكنة باستعمالها خلال فترة معينة قبل ان يستطيع باقى المنتجين اجراء هذه التحسينات عليها • يعتبر المبلغ ٥٠٠ دينار عوائد اعتيادية للماكنة أما الباقى فتسمى _____

_____

ومثل هذه العوائد تكون عادة فى فترة الاجل _____ وذلك لان

_____ •

٢ ـ فدان من الارض يمكن أن يستغل فى أنتاج الحنطة والذرة فأذا كانت الانتاجية الفعلية لهذا الفدان فى انتاج الحنطة هى ١٠ دنانير (قيمة ما ينتجه ذلك الفدان من الحنطة تساوى ١٠ دنانير) • وما ينتجه ذلك الفدان فعلا من الذرة تساوى ٨ دنانير فكلفة انتاج فدان من الذرة تساوى _____ •

٣ ـ جزيرة وسط محيط يمكن ان تستعمل كمحطة لتجهيز الوقود للطائرات وليس لهذه الجزيرة استعمال آخر • استعملت هذه الجزيرة من قبل أحدى شركات الخطوط الجوية بأيجار سنوى قدره ١٠٠٠ دينار • ان كلفة استعمال الجزيرة بالنسبة لصناعة المواصلات هى _____ وكلفة استعمالها بالنسبة لشركة الخطوط الجوية هى _____ وتسمى عناصر الانتاج التى يكون استعمالها شبيها بأستعمال هذه الجزيرة عناصر أنتاج _____ •

٤ ـ ممثل سينمائي يكلف صناعة السينما ١٠٫٠٠٠ دينار سنويا (قيمة خدماته بالنسبة لصناعة السينما يساوي ١٠٫٠٠٠ دينار سنويا) ولا يعرف هذا الشخص حرفة أخرى ولكنه يستطيع الحصول على وظيفة سائق سيارة أجرة يحصل فيها على ٢٠٠ دينار سنويا • ان كلفة هذا الشخص بالنسبة لصناعة السينما هي ـــــــــ دينار سنويا بينما كلفته بالنسبة لشركة سينمائية (صناعة السينما مؤلفة من شركات عديدة مستقلة) هي ـــــــــ وتسمى عناصر الانتاج التي يكون استعمالها شبيها بهذا الشخص عناصر انتاج ـــــــــ والفرق (١٠/٠٠٠ ـ ٢٠٠) يسمى بريع ـــــــــ واحيانا ـــــــــ ايضا •

٥ ـ قطعة أرض قرب مستنقع يمكن ان تستعمل كمحطة لصيد الطيور او الاسماك في موسم معين من السنة • استأجرها شخص في موسم معين من صاحبها بمئة دينار لصيد الاسماك • بينما رغب شخص آخر في استئجارها لصيد الطيور بمئة وخمسين دينارا • تكاليف تكاليف الفرص لهذه الارض ـــــــــ •

٦ ـ محتكر يواجه نوعين من الطلب على بضاعته في سوقين منفصلين تماما • أحد هذين الطلبين مرن نسبيا والآخر أقل مرونة من الاول فاذا اراد المحتكر ان يزيد من الدخل الذي يحصل عليه في السوقين فانه يتمكن من ذلك بأن يبيع في السوق ذات الطلب المرن بسعر ـــــــــ من السعر في السوق ذات الطلب الاقل مرونة وذلك لان العلاقة بين الدخل الكلي والكمية المطلوبة ـــــــــ في حالة الطلب المرن بينما العلاقة ـــــــــ في حالة الطلب غير المرن •

محتويات الكتاب

الموضـــوع	الصفحة
تقـــديم	١
الفصل الاول : علم الاقتصاد وطبيعة القوانين الاقتصادية	٣
كل شيء آخر يبقى على حاله	٦
نظريات بحتة	٧
نظريات غير صائبة	٩
النظريات الخاصة	١٠
معنى النظرية والفرضية	١٠
استخدام الطريقة العلمية فى التوصل للنظريات الاقتصادية	١٢
قراءات مقترحة للطالب	١٤
الفصل الثانى : الطلب	١٥
معنى الطلب	١٥
قانون الطلب	١٦
اسباب قانون الطلب	١٨
مبدأ المنافع الحدية المتساوية	٢١
التغير فى الطلب	٢٤
المـــرونة	٢٧
علاقة الدخل بمرونة الطلب	٢٩
العوامل التى تؤثر فى مرونة الطلب	٣٤
مرونة الطلب بالنسبة للدخل	٣٥
أهمية مرونة الطلب	٣٧
التقدم فى مستوى التقنية وعلاقته بالمرونة	٣٨

الموضـــوع	الصفحة

الطلب فى سوق المنافسة الحرة الكاملة	٣٨
الطلب فى سوق الاحتكار والمنافسة الاحتكارية	٤١
مرونة التقاطـع	٤٢
ملحق الفصل الثانى : الدخل الحدى فى اسواق المنافسة الحرة الكاملة وغير الكاملة	٤٥
قراءات مقترحة للطالب حول الفصل الثانى	٤٩
الفصل الثالث : العرض	٥٠
أسباب قانون العرض	٥١
التغير فى العرض والتغير فى الكمية المعروضة	٥٢
العوامل التى تؤثر فى مرونة العرض	٥٤
تغيرات العرض والطلب	٥٩
علاقة كلفة انتاج السلعة بسعرها	٦٠
قراءات مقترحة للطالب حول الفصل الثالث	٦١
الفصل الرابع : تطبيقات حول العرض والطلب	٦٢
سياسة اسناد الاسعار	٦٤
الاسعار فى النظام الاشتراكى	٦٦
تأثير الضريبة على المنتج	٦٨
قراءات مقترحة للطالب حول الفصل الرابع	٧١
الفصل الخامس : منحنيات السواء	٧٢
خصائص منحنيات السواء	٧٣
الحصول على أعلى مستوى من الاشباع	٧٥
التفسير الرياضى لنقطة التماس	٧٨
اشتقاق منحنى الطلب من منحنيات السواء	٨٠

الموضـــوع	الصفحة
قراءات مقترحة للطالب حول الفصل الخامس	٨٢
الفصل السادس : تعيين احسن مستوى للانتاج	٨٣
شروط قانون الغلة المتناقصة	٨٧
علاقة الناتج الحدى بمتوسط الانتاج	٨٨
مرونة الانتاج	٨٨
الكلفـــة	٨٩
الدخل او الايراد	٩٢
تعيين أحسن مستوى للانتاج	٩٣
اشكال منحنيات الكلفة	٩٦
تحليل منحنيات الكلفة	٩٩
قراءات مقترحة حول الفصل السادس	١٠٣
الفصل السابع : المنتج فى سوق المنافسة الحرة التامة	١٠٤
المنتج فى فترة الاجل الطويل	١١٠
منحنى الكلفة الحدية يعتبر منحنى العرض	١١١
مبدأ العوائد الحدية المتساوية	١١٣
تكاليف الفرص	١١٥
طلب المنتج على عناصر الانتاج	١٢٠
طلب السوق على عناصر الانتاج	١٢٥
متوسط الكلفة فى الاجل الطويل	١٢٨
منحنيات العرض والطلب للصناعة	١٣٣
الصناعة فى الاجل الطويل	١٣٤
الصناعة ذات الكلفة المتزايدة فى الاجل الطويل	١٣٤

الموضـــوع	الصفحة
الصناعة ذات الكلفة الثابتة فى الاجل الطويل	١٣٨
الصناعة ذات الكلفة المتناقصة فى الاجل الطويل	١٤٠
قراءات مقترحة حول الفصل السابع	١٤٢
الفصل الثامن : المنتج فى اسواق المنافسة غير التامة	١٤٣
سوق الاحتكار	١٤٦
تمـايز السعر	١٥٠
تأثير الضرائب المتغيرة والثابتة على مستوى الانتاج والاسعار والكلفة	١٥١
سوق المنافسة الاحتكارية	١٥٣
سوق باعة القـــله	١٥٥
اقتسام السوق	١٥٩
حالة الطلب المكسور	١٦٦
قراءات مقترحة للطالب حول الفصل الثامن	١٦٩
الفصل التاسع : مقارنة سوق المنافسة الحـــرة التامة مع اســـواق المنافسة غير التامة	١٧٠
سوق المنافسة الحرة الكاملة	١٧٠
سوق المنافسة الاحتكارية	١٧٢
ســوق الاحتكار	١٧٤
سوق باعة القله	١٧٥
مبدأ التسارع فى الاندثار	١٧٩
العوامل التى تحدد قيام القطاع العام او الخاص بالانتاج	١٨٠
الفصل العاشر : الريع وشبه الريع	١٨٤
تقدير قيمة الارض	١٩٠
شـبه الريـع	١٩٢
اسئلة وتمارين للمراجعة	١٩٧

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤٠	٤	Arerage Revenme	Average Revenue
٤١	٣	معادلة الدخل الحدي	الدخل الحدي = $\frac{د_{٢} - د_{١}}{ك_{٢} - ك_{١}}$ $MR = \frac{TR_{2} - TR_{1}}{Q_{2} - Q_{1}}$
٤٢	١	كما فى الشكل ( )	كما فى الشكل (٧)
٤٢	٣	كما فى الشكل (٧)	كما فى الشكل (٣)
٤٧	الشكل البياني	نقطة الاصل غير موجودة فى الشكل	ضع نقطة الاصل و
٤٨	الشكل البياني	نقطة الاصل غير موجودة فى الشكل	ضع نقطة الاصل و
٩٧	١٠	معادلة م ك ث	م ك ث = $\frac{\text{ك ك ث}}{\text{الناتج الكلي}}$
١٢٥	٤	٧٥ وحدة	١٠٠ وحدة
١٢٦	السطر تحت الشكل البياني	عناصر الانتاج بالالات	عناصر الانتاج بالآلاف

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢٧	١١	$ك_{٢}$ $ك_{٢}$	$ك_{١}$ $ك_{٢}$
١٣٧	الملاحظة على هامش الصفحة	مضروباً بين مستوى السعر	مضروباً فى الفرق بين مستوى السعر
١٣٩	السطر تحت الشكل البياني	الكمية (بالآلات)	الكمية (بالآلاف)

انتهى طبع هـذا الكتاب
في مطبعة شـفيق
٢/ايلول/١٩٦٨

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 074323013